الأمم المتحدة

S/2001/94

مجلس الأمن

Distr.: General
31 January 2001
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

كما تعلمون، أصدرت المحكمة الاسكتلندية المعقودة في هولندا حكمها في الدعوى المرفوعة ضد الشخصين المتهمين بارتكاب جريمة لوكيربي. وقد أدان الحكم عبد الباسط علي محمد المقرحي، بينما برأ الأمين خليفة فحيمة. وأرفق طيه نسخة من حكم المحكمة في القضية (انظر المرفق).

وسيكون من دواعي امتناني أن تتكرموا بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيريمي غرينستوك

100201 100201 01-23556 (A)
0123556

مرفق الرسالة المؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

في محكمة الجنايات العليا المعقودة في كامب زايست

لورد سَزرلاند **القضية رقم ٩٩/١٤٧٥**
لورد كولسفيلد
لورد ماكلين

بيان المحكمة بشأن القرار

الذي انتهت إليه

ونطقه اللورد سَزرلاند

في الدعوى قيد النظر

المرفوعة من محامي جلالة الملكة

ضد

عبد الباسط علي محمد المقرحي

والأمين خليفة فحيمة

المسجونين في سجن زايست،

بكامب زيست، بهولندا،

المتهمين

الادعاء:كبير محامي التاج رئيس النيابة العامة في اسكتلندا، أ ب كامبل المستشار القانوني للملكة ونائب المدعي العام؛ وتورنبول المستشار القانوني للملكة ونائب المدعي العام؛ ليك و أرمسترونغ؛ ونائب التاج.

ضد: تايلور، المستشار القانوني للملكة؛ وبيرنز، المستشار القانوني للملكة؛ وبيكيت وماك كورتز، المحاميين من إدنبرة .. عن المتهم الأول.

كين المستشار القانوني للملكة؛ وديفيدسون المستشار القانوني للملكة، وماكلاود وماكغريفور دونالد، المحاميين من إدنبره .. عن المتهم الثاني.

١ - في الساعة ١٩/٠٣ من يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، هوت من السماء طائرة الرحلة بان آم ١٠٣ (PanAm 103). وقُتل الركاب وأفراد الطاقم الذين كانوا على متن الطائرة البالغ عددهم ٢٥٩ شخصا، و ١١ من سكان لوكيربي التي سقط فيها الحطام. وتقول الدعوى الجنائية المرفوعة باسم التاج إن سبب الكارثة هو جهاز متفجر وضعه في مستودع الطائرة المتهمان، سواء عمل كل منهما بمفرده أو بالاتفاق فيما بينهما ومع آخرين. وقد انفجر هذا الجهاز عندما كانت الطائرة تحلق في المجال الجوي الاسكتلندي، مما تسبب في تحطمها. وفي ظل هذه الظروف، ادعى أصلا أن المتهمين مذنبين بالتآمر لارتكاب جريمة قتل أو، على التوالي، بالقتل أو، على التوالي، بمخالفة الفرع ٢ (١) و (٥) من قانون أمن الطيران لعام ١٩٨٢. ولكن بيان أسباب الدعوى حُصر في تهمة القتل، وذلك نتيجة لما عرضه الادعاء.

٢ - ولم يكن سبب الكارثة محل نزاع، وثبت على نحو واف، أن السبب يرجع في الواقع إلى انفجار جهاز داخل الطائرة. كما لم يثر نزاع بشأن كون الشخص المسؤول عن تعمد وضع الجهاز المتفجر مذنبا بارتكاب جريمة قتل.أو كون الأشخاص المسؤولين عن ذلك مذنبين بارتكاب تلك الجريمة. ولذا، فإن المسألة المطروحة في هذه المحاكمة هي هل سيكون بإمكان الادعاء أن يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن أيا من المتهمين، أو كليهما، مسؤول كفاعل أو كشريك في الجريمة عن وضع الجهاز عمدا.

٣ - وبعد الكارثة، نفذت عملية ضخمة من عمليات الشرطة لاسترداد أكبر قدر ممكن من الحطام للتأكد من سبب التحطم. وتم انتشال عشرات الآلاف من المفردات، التي محصت وسجلت، وتولى اخصائيون ذوو صلة فحص أي مفردة منها بدا أن لها أهمية خاصة من حيث الإشارة إلى السبب المحتمل للانفجار.

٤ - ونُقلت مبدئيا جميع أجزاء الطائرة المنتشلة إلى حظيرة للطائرات في لونغ تاون، حيث فحصها مفتشون تابعون لمجلس التحقيق في حوادث الطيران. وبعدئذ، أعيد بقدر الإمكان بناء الجزء ذي الصلة من الطائرة في فارن بورو. ووجد أن أغلبية الكسور في الغشاء المعدني الخارجي لجسم الطائرة ناجمة عن تحميل زائد وتتسق مع نوع التلف المتوقع من تحطم هيكل الطائرة في الجو. ولكن كانت هناك منطقة لم تكن فيها خصائص الانهيار الكسري هي الخصائص المعهودة في مثل هذه الحالات. وتقع هذه المنطقة على الجانب الأيسر من الجزء الأدنى من جسم الطائرة في مستودع الشحن الأمامي.ويتكون الهيكل الأساسي للطائرة من مجموعات من الأطر الرأسية الأساسية كل منها على بعد ٢٠ بوصة من الأخرى، ومن عارضات أفقية كل منها على بعد ١٠ بوصات من الأخرى، ومثبت عليها من الخارج الغشاء الخارجي لجسم الطائرة. وقد تحطمت تماما منطقة صغيرة من الهيكل محاطة تقريبا بالإطارين ٧٠٠ و ٧٢٠ والعارضتين ٣٨ يسارا و ٤٠ يسارا، وهكذا فإن مساحتها تبلغ ٢٠ بوصة مربعة تقريبا. وكانت الكسور المحيطة بالمنطقة المحطمة حبيبية الطابع، في حين كانت الكسور في المنطقة الأبعد مطابقة للمعهود في كسور التمزق. ووجدت علامات تنقر وتسنج حول المنطقة المحطمة. وكانت لوحات الغشاء الخارجي في المنطقة المحيطة مباشرة بالمنطقة المحطمة منحنية وممزقة على نمط الانفجارات النجمية، وتتجه بتلاقما إلى الخارج. واستنادا إلى طابع هذا التلف، تم التوصل إلى استنتاج، مقبول لدينا، يشير إلى أن سبب التلف هو انفجار جهاز متفجر داخل جسم الطائرة، شكلت فيه المنطقة الأصلية المحطمة بؤرة النسق الانهياري اللاحق الممزق على شكل بتلات. وحدثت عقب ذلك عمليات أخرى تسببت في تحطم الطائرة تماما وتفتتها تماما.

٥ - وكان مستودع الشحن الأمامي الموجود على الجانب الأيسر محملا بأمتعة موضوعة في حاويات. وحجم هذه الحاويات نحو ٥ X ٥X٥ أقدام، وبها جزء ممتد طوله نحو ١٨ بوصة، خارج بزاوية من القاعدة على الجانب الخارجي لكي يحقق أقصى استفادة من الحيز المقوس بمخزن الشحن. وكانت معظم الحاويات مصنوعة من الألومنيوم، فيما عدا الجانب الخلفي المفتوح للتحميل الذي يغلق فيما بعد بغطاء لدائني. كما كان هناك عدد قليل من الحاويات مصنوعا من الألياف المقواة بالزجاج. وتم تحميل الحاويات في الطائرة عن طريق باب المستودع، ثم زلجت على دلافين إلى مواقع سابقة الترتيب حيث جرى ربطها. وكجزء من عملية إعادة البناء، أعاد السيد كلايدن، أساسا، وهو المفتش الهندسي بمجلس التحقيق في حوادث الطيران، تجميع أجزاء الحاويات المنتشلة، وبالانتهاء من ذلك، تم التحقق من أن الحاويات لم تتعرض، باستثناء اثنتين منهما، لتلف يختلف عن التلف المتوقع من تحطم الطائرة وسقوط الحاويات على الأرض. ولكن وجد أن هناك تلفا غير عادي قد أصاب الحاوية الألومنيوم AVE 4041 والحاوية الليفية AVN 7511. ومن واقع خطة تحميل الحاويات، تم التحقق من أن الحاوية AVE 4041 وضعت إلى الداخل مباشرة من المنطقة المحطمة من جسم الطائرة، وفوق تلك المنطقة تقريبا، بينما وضعت الحاوية AVN 7511 خلف الحاوية AVE 4041 مباشرة. وأظهرت إعادة بناء الحاوية AVE 4041، حدوث تلف شديد في لوح الأرضية وفي جزء إطار القاعدة الخارجي في الربعية الخلفية الخارجية، كما وجدت في الوجهة الداخلية لذلك الجزء من الحاوية بعض مناطق الاسوداد والتنقر. كما لحق للتلف بالألواح وأجزاء الإطار في الجانب الخلفي الأدنى من الجزء الممتد، ووجدت ثانية مناطق اسوداد وتنقر. ويمكن الاطلاع على التفاصيل الكاملة لطابع التلف ومداه في الأدلة المقدمة من السيد كلايدن، التي تأكدت في الأدلة المقدمة من د. هايز والسيد فراداي، وهما من علماء الاستدلال الجنائي بالهيئة الملكية لبحوث الأسلحة وتطويرها. وأشار طابع التلف إلى وقوع حدث ولد طاقة عالية، كما أشار التسنج والتنقر إلى وقوع انفجار. وأعلن السيد كلايدن، الذي قدم أدلته بطريقة تتسم بالتأني وضبط النفس على نحو مثير للإعجاب، أنه ''ليس لديه أدنى شك في أن هذا الحدث وقع من داخل الحاوية''، وهذه هي المناسبة الوحيدة التي صرح فيها برأي قاطع على الإطلاق. ونظرا لتوزيع مناطق التسنج والتنقر ونظرا، على وجه الخصوص، لعدم وجود علامات من هذا القبيل في قاعدة الحاوية، بدا للسيد كلايدن أنه بافتراض أن الجهاز المتفجر كان موجودا في إحدى قطع الأمتعة بالحاوية، يُرجح أن تلك القطعة لم تكن موضوعة على أرضية الحاوية، بل يحتمل أنها كانت موضوعة فوق صندوق على الأرضية، ومدفوعة نحو الجزء الممتد من الحاوية. وبفضل دراسة التلف الذي لحق بالحاوية المجاورة AVN 7511، جرى التحقق من المكان المحدد تماما الذي كان به الجهاز المتفجر. فقد كان هناك ثقب في الوجه الأمامي لتلك الحاوية مساحته ٨ بوصات مربعة تقريبا وموجود على بعد نحو ١٠ بوصات من الطرف العلوي للقاعدة، وتشع منه مناطق تسنج ممتدة إلى قمة الحاوية. ويشير هذا إلى أن انفجارا معتدلا نسبيا قد خرج من الحاوية AVE 4041 وارتطم بزاوية بالوجه الأمامي للحاوية AVN 7511. وبتجميع تلك المعلومات مع المعلومات المتعلقة بالتلف الذي أصاب الحاوية AVE 4041 ، يتبين أن الموقع المحتمل للجهاز المتفجر يقع على مسافة نحو ١٣ بوصة فوق أرضية الحاوية AVE 4041. واستنادا إلى ذلك الافتراض، المقترن بالافتراض السابق القائل بأن الحقيبة التي تضم الجهاز كانت مدفوعة نحو الجزء الممتد، فإن موقع الجهاز يكون على بعد نحو ٢٥ بوصة من الغشاء الخارجي لجسم الطائرة. وإننا نجد الأدلة المقدمة من السيد كلايدن جديرة بالثقة ويعول عليها ومفحمة إلى الحد الذي ذهب إليه قوله. ولكنه ليس

خبيرا في المتفجرات أو في آثار المتفجرات. وقد اتفق الاستنتاج الذي توصل اليه د. هايز والسيد فيراداي بشأن موقع الجهاز المتفجر مع رأي السيد كلايدن، وعلاوة على ذلك كان السيد فيراداي حاضرا في أثناء الاختبارات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية. وانطوت هذه الاختبارات على استعمال حاويات معدنية مملوءة بالأمتعة ووضع متفجرات لدائنية داخل جهاز راديو وكاسيت من طراز 'توشيبا' في حقيبة مملوءة بالملابس. وأكدت الاختبارات التي أجريت الرأي الذي أعرب عنه كلايدن بشأن مكان الجهاز المتفجر وكمية المتفجرات المقصودة.

٦ - وقدم د. كوليس والبروفيسور بيل الأدلة التقنية المتصلة بآثار المتفجرات. ود. كوليس خبير في آثار الانفجارات ووضع شفرات حاسوبية تحاكي آثار الانفجارات في حالات معينة مختلفة، وهو يعمل بوكالة التقييمات والبحوث في مجال الدفاع منذ عام ١٩٧٨. أما البروفيسور بيل، فهو رئيس العلماء في الوكالة ومتخصص في المواد والهياكل المستخدمة في الطائرات، وهو قائد فريق يجري بحوثا في جملة أمور منها تقييم الآثار المترتبة على انفجار المتفجرات بالطائرات. وقد أكدا أن وجود تنقر ورواسب كربونية تبدو وكأنها سناج دقيق للغاية يشير إلى وقوع انفجار كيميائي. ويتعين أن توجد المناطق التي يحدث فيها ذلك على خط مباشر مع الانفجار، ولا سيما فيما يتصل بالتنقر، إذ ينبغي ألا يكون هناك هيكل فاصل ذو كتلة تكفي لمنع شظايا الانفجار من التأثير على المنطقة المتنقرة. ويتطابق طابع التصدع الموجود في لوح أرضية في الحاوية مع نوع التشوه الذي يشاهد نتيجة للحمل الناتج عن الانفجار، ولكن عدم وجود تنقر أو تسنج في تلك المنطقة يشير إلى ضرورة وجود شيء من قبيل حقيبة أخرى بين الجهاز المتفجر ولوح الأرضية. ومن ناحية أخرى، يؤكد التنقر والتسنح المشاهدين في الجانب الداخلي من جزء إطار القاعدة الأفقية للحاوية، وما اقترنا به من تشوهات متجهة إلى أسفل في ذلك الجزء، الرأي القائل بأن الجهاز المتفجر كان موضوعا أعلى ذلك الجزء وعلى خط مباشر معه، ويرجح بالتالي أنه كان موجودا بصورة جزئية على الأقل في الجزء الممتد، حيث لا يمنع وجود حقيبة على أرضية الحاوية المنتجات المتفجرة من ضرب ذلك الجزء. وجاء تأكيد آخر لموقع الجهاز المتفجر مما لوحظ من انسحاق السطح العلوي لإطار رقم ٧٠٠ بجسم الطائرة والتنقر والتسنج اللذين لحقا بالإطارين المجاورين، وهي المنطقة المجاورة للطرف الخلفي الأدنى من الحاوية. كما تضمنت الأدلة التي قدمها البروفيسور بيل جزءا ضخما معقدا عن طابع الصدمة ومستوى الصدمة الحرج اللازم لانهيار صفائح سبائك الألومنيوم من النوع المستخدم في الغشاء الخارجي لجسم الطائرة، وحساب مسافة بعد الشحنة المتفجرة وحجمها بناء على حجم المنطقة المحطمة والمنطقة التي بها بتلات. وأشارت هذه الحسابات إلى وجود شحنة وزنها نحو ٤٥٠ غراما ومسافة بُعد تبلغ ٦١٠ ملليمترات، وهذا يحدد موقع الانفجار على أنه على مسافة ٢٠٠ ملليمتر داخل الحاوية. ولا نرى أن من الضروري الخوض في تفاصيل هذه الحسابات المعقدة لأن الدليل المادي للضرر الذي أصاب البدن والحاوية، وكما سنرى فيما بعد محتويات الحاوية يقنعنا بما يجاوز أي شك بأن الانفجار قد حدث داخل الحاوية، ولا تُجدي الحسابات إلا في مجرد تأكيد هذا الرأي. وينبغي أن نضيف أن هذا الجزء من الأدلة تناول أيضا الأثر الناجم، إن وجد، عن المفهوم المسمى تشكيل ''ماخ'' الجزعي، ولكننا نرى أنه ليس من الضروري الخوض في أي تفاصيل بشأن ذلك، لأننا نقبل الأدلة التي ساقها والتي تشير إلى أنه وإن كان ذلك المفهوم وسيلة لتقييم مسافة المباعدة فإنه لم يطبق بالفعل.

٧ - وبالإضافة إلى شهادة هؤلاء الخبراء الذين كانوا جميعهم واثقين من أن الضرر الذي لحق بالطائرة كان بسبب وقوع انفجار، وردت أيضا شهادة من الدكتور دوس، الذي تخصص لسنوات عديدة في مجال تحليل بقايا المخدرات والمتفجرات وعمل في سنة ١٩٨٨ مع المؤسسة الملكية للبحث والتطوير في مجال التسلح. وكان رائدا في استخدام طريقة الفصل الكروماتوغرافي الغازي الشعري التي تعد حاليا طريقة معترفا بها جدا. فمن أجل التأكد من وجود بقايا متفجرات، فحص قطعتين معدنيتين (رقم ٢٧٠-١ و ٢٧٠-٣) عرفتا بأنهما الجزآن الكبيران من الهيكل الأساسي الخارجي للحاوية رقم AVE 4041. وانتهت الفحوص التي أجريت، ووصفت بتفصيل شديد في شهادة الدكتور دوس إلى تحديد آثار قد تشير في بعض النتوءات الموجودة عليها إلى وجود أنواع مختلفة من المتفجرات. ومن هذه الأنواع أشكال مختلفة من نيترات التولوين، والنيتروغليسيرين، والمادتين المتفجرتين بي.إي.تي.إن (PETN) و آر. دي. إكس (RDX). وقد تكون هناك أيضا نتوءات أخرى ناتجة عن مواد مستخلصة غير متفجرة. ودلت الآثار المتبقية على القطعتين ٢٧٠-١ و ٢٧٠-٣ على وجود المادتين بي. أي.تي. إن (PETN) وآر. دي. إكس (RDX). وهاتان مادتان كيميائيتان تُستخدمان في صناعة المتفجرات البلاستيكية، بما فيها مادة السيمتيكس (SEMTEX). وخلال الاستجواب قيل للدكتور دوس إن تقريرا من إعداد البروفيسور كادي قد عُرض على البرلمان في سنة ١٩٩٦ يتناول احتمال تلوث فرازة تعمل بالطرد المركزي تُستخدم في المؤسسة الملكية للبحث والتطوير في مجال التسلح وينال من الاستنتاجات التي توصل إليها. بيد أنه بينما يشير هذا التقرير فعلا إلى تلوث فرازة تعمل بالطرد المركزي بسبب المادة المتفجرة آر. دي. إكس (REX)، يوضح هذا التقرير أيضا أن بعض الفحوص التي أجريت خلال الفترة التي شملت كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ لم تتأثر، وضمن قائمة هذه الفحوص ورد فحص حطام لوكربي الذي أجراه الدكتور دوس. وقيل له كذلك إن البقايا تظهر نتوءات تتفق ملامحها مع وجود الـ TNT، والـ DNT والنيتروغليسرين، لكنه اقتنع تماما، لأسباب ذكرها بالتفصيل في شهادته بأن النتوءات المذكورة لا ترتبط بهذه الأشكال من المتفجرات بل ترتبط بمواد مستخلصة غير متفجرة. ولا نرى أي سبب يدعونا إلى التشكيك فيما خلص إليه هذا الخبير المتمرس جدا. وختاما، جرت الإشارة إلى عدم اتخاذ احتياطات كافية في المختبر عند استخدام عينات من الملابس والمعدات في المقارنة لتفادي الحصول على نتائج محرفة بسبب التلوث. بيد أن الدكتور دوس والدكتور هايس كلاهما وصف الاحتياطات المتخذة لمنع التلوث، ونحن مقتنعون بأن هذه الاحتياطات كافية للحيلولة دون ورود أي احتمال للنيل من اختبارات الدكتور دوس بسبب أي تلوث.

٨ - وانطلاقا من هذه الشهادة، نحن مقتنعون تماما بأن سبب الكارثة انفجار جهاز كان بداخل الطائرة. وسنقتنع أيضا بأن الجهاز كان داخل الحاوية AVE 4041، لكن أي شكوك قد تحوم حول ذلك ستبدد بالشهادة المتعلقة بفحص المحتويات الظاهرة لتلك الحاوية، التي نعود إليها الآن.

٩ - خلال عملية البحث الأرضي الشاملة، جُمعت كمية كبيرة من الأمتعة والملابس وأعطيت لها أرقام. وثبت في غضون أيام قلائل بعد وقوع الكارثة أن انفجارا قد وقع، ولذلك طُلب إلى الباحثين بوجه خاص استخلاص أي مواد يبدو أنها محروقة أو مسودة أو يبدو من ملامحها أن لها صلة بوقوع انفجار. بعد ذلك قُدم أي من هذه المواد إلى مختبر الاستدلال الجنائي المعني بالمتفجرات التابع للمؤسسة الملكية للبحث والتطوير في مجال التسلح لفحصها فحصا دقيقا، وكان الدكتور هايس والسيد فيراداي العالمين الرئيسيين المتخصصين بالاستدلال الجنائي المعنيين بهذا

الفحص. وتم التعرف على ست وخمسين جذاذة تبدو عليها ملامح متنوعة تكشف عن وقوع ضرر بسبب متفجرات، وعُرفت هذه الجذاذات بأنها تشكل جزءا مما كان في السابق حقيبة ذات غلاف خارجي صلب بلون بني من نوع سامسونايت ومن فئة حقائب سيلويت ٤٠٠٠ مقاس ٢٦ بوصة (الحقيبة الرئيسية). ودلت طبيعة الضرر على أنه وقع من داخل الحقيبة. كذلك تم التعرف على أربع وعشرين جذاذة أخرى من الأمتعة بفضل ما تميزت به من ضرر لحق بها بفعل المتفجرات لأنها كانت قريبة نسبيا من الجهاز المتفجر. وداخل العديد من هذه المواد عُثر على شظايا يبدو أنها تشكل أجزاء من الحقيبة الرئيسية، وشظايا أيضا مما يبدو أنه كان جهاز راديو كاسيت. وعُثر على شظايا مشابهة أخرى في ملابس رئي، انطلاقا من مظهرها المتفحم، أنها كانت ضمن الحقيبة الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، استخلص السيد كلايدن، عند فحصه للوحة بيانات ألصقت بالحاوية AVE 4041، قطعة من الحطام يبدو أنها قطعة صغيرة من لوحة دوائر. ويدل عدد الشظايا المتعلقة بالملابس القريبة من موضع الانفجار ونطاق تشتت هذه الشظايا إلى أن الشحنة المتفجرة كانت داخل جهاز الراديو على الأرجح. وعُلم في ذلك الوقت أن شرطة ألمانيا الغربية استعادت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ جهاز راديو كاسيت من طراز توشيبا كان قد عُدل ليكون جهازا متفجرا مرتجلا. وزار السيد فيراداي ألمانيا الغربية ليفحص هذا الجهاز، وأكد أن الشظايا التي في حوزته وبخاصة قطعة لوحة الدوائر التي عثر عليها السيد كلايدن لا يرجع أصلها إلى الطراز نفسه. بيد أنه رأى أن هناك ما يكفي من التشابه بحيث يجدر إجراء تحقيقات بشأن طرازات أخرى من أجهزة توشيبا. وتبين أن هناك سبعة طرازات تحمل لوحات دوائر توجد فيها الخاصيات ذاتها تماما الموجودة في الشظايا. ولاحقا، عندما فحصت الملابس التي تلفت بسبب الانفجار فحصا دقيقا، عُثر على جذاذات من الورق ثبت من فحصها أنها تعزى إلى دليل المستعمل لجهاز راديو كاسيت من طراز توشيبا RT-SF16BomBeat، ضمن قميصين مختلفين من نوع 'سلالوم'، ولباس للأطفال من نوع بيبيغرو (Babygro) وسروالا من قماش الطرطان رسمت عليه مربعات. وجاءت سائر الشظايا التي أعتقد أنها من الراديو الذي تضمن المادة المتفجرة منسجمة مع انتمائها إلى راديو من طراز RT-SF16. وعُثر على شظايا أخرى من البلاستيك مرتبطة بجهاز الراديو في أصناف أخرى من الملابس رئي أنها كانت في الحقيبة الرئيسية، وهي قميص ذو كُمَّين قصيرين (تي شيرت) أبيض اللون، وبدلة نوم (بيجاما) قشدية اللون، وسترة من قماش منسوج على شكل تعاريج مزدوجة (herringbone)، وسروال بني من قماش منسوج على شكل تعاريج مزدوجة (herringbone)، وفي المواد الأربع التي عُثر فيها على جذاذات من الورق. وكانت النتيجة التي خلص إليها العالمان المتخصصان في الاستدلال الجنائي أن طبيعة الشظايا وتوزيعها لا يدعان أي مجال للشك في أن الشحنة المتفجرة كانت بداخل راديو توشيبا، ونحن نتفق معهما في هذه النتيجة. ونظرا لوجود شظايا من دليل المستعمل لراديو توشيبا RT-SF16، فإننا نقبل أيضا أن ذلك الطراز من راديو توشيبا هو الجهاز المعني.

١٠ - وحسبما أشرنا، فُحصت كمية كبيرة من الملابس في المؤسسة الملكية للبحث والتطوير في مجال التسلح. وكان الشاغل الأول هو التأكد من الملابس التي بدت عليها علامات التلف الذي سببه الانفجار، ثم التمييز، إن أمكن، بين الملابس التي يُحتمل أنها كانت في الحقيبة التي تضمنت الجهاز المتفجر والملابس التي كانت بالحقائب المجاورة. وتمثلت الطريقة التي اتبعها العالمان الشرعيان المتخصصان في الاستدلال الجنائي في النظر إلى أي ملبس تالف بسبب

الانفجار ويتضمن شظايا من جهاز الراديو كاسيت، ودليل التشغيل، والحاجز الورقي المغلف بقماش بني الموجود داخل الحقيبة، باستثناء شظايا الغلاف الخارجي، على أنه كان داخل الحقيبة الرئيسية، على الأرجح. وفي الحالات التي لم تكن فيها الملابس تحمل شظايا الجهاز المتفجر ولا شظايا غلاف أو أكثر من أغلفة الحقيبة التي كانت محيطة بها، أو الحالات التي كانت فيها هذه الملابس تحمل شظايا متنوعة من أغلفة الحقيبة مع شظايا من الجهاز المتفجر أو بدون هذه الشظايا، عُد الموقع الخاص لهذه الملابس مشكوكا فيه، رغم أن إمكانية وجودها في الحقيبة الرئيسية لا يمكن التقليل من أهميتها. وأحصي اثني عشر صنفا من الملابس ومظلة جُمعت شظاياها وفحصت حيث صُنفت ضمن الفئة الأولى وبالتالي كانت، حسب رأيهما، بداخل الحقيبة الرئيسية. وهذه الأصناف كالتالي:

١) جذاذة متفحمة من مادة قطنية بيضاء يبدو من تفاصيل خياطتها وطريقة تجميعها أنها من قميص ذي كمين قصيرين (تي شيرت) أبيض اللون من نوع أباندير ادو على الأرجح. وبداخل هذه الجذاذة عُثر على قطعة من سلك لمكبر صوت وعلى إحدى عشرة شظية بلاستيكية قد يعود أصلها إلى راديو من طراز توشيبا، وعلى بعض جذاذات زرقاء وبيضاء يبدو أنها من لباس للأطفال من نوع بيبيغرو (Babygro) (انظر المادة ٥).

٢) جذاذات من قماش الطرطان بني اللون أتلفها الانفجار منها جذاذتان ما تزالان تحتفظان بأجزاء من رقع تبين منها أنها كانت تشكل جزءا من سروال من نوع يوركي مقاس ٣٤. وبداخل إحدى هذه الجذاذات عُثر على جذاذات من القماش من الحاجز الداخلي للحقيبة الرئيسية، وخمس شظايا بلاستيكية سوداء قد تكون من راديو توشيبا، وأربع شظايا من دليل المستعمل لجهاز راديو RT-SF16، وعلى خمس كتلات من ألياف زرقاء وبيضاء يبدو أنها من لباس للأطفال من نوع بيبيغرو (Babygro).

٣) أربع قطع متفحمة وممزقة من قماش رمادي يبدو من لونه وحياكته ونسيجه أنه من أصل واحد. وقد خيطت على إحدى هذه الجذاذات رقعة كتبت عليها لفظة ''سلالوم'' بالانكليزية، ويبدو أن هذه القطع جميعها من قميص رمادي من نوع سلالوم. وبداخل إحدى هذه الجذاذات (وتحمل رقم الشرطة PI/995) عُثر على عدد من المواد. وسنعود إلى هذه الجذاذات لاحقا، نظرا لأن الدفاع ادعى أن هناك عددا من العوامل المحيطة بالعثور عليها وفحصها تمس موثوقية الشهادة المرتبطة بها.

٤) ست جذاذات متفحمة من قماش أبيض بخط أزرق رفيع. ورغم عدم وجود علامات محددة على أي منها، فإن لونها وحياكتها ونسيجها وشكلها دليل على أن أصلها من قميص شبيه جدا بقميص من نوع سلالوم. وبداخل هذه الجذاذات عُثر على ١٦ شظية من مادة البلاستيك الأسود وعلى أربع شظايا من سلك مكبر صوت قد تكون من رادیو

من طراز توشيبا وعلى جذاذات من دليل المستعمل لراديو RT-SF16.

٥) خمس جذاذات من قماش منسوج على شكل تعاريج مزدوجة (herringbone) بلون بني خفيف أتلفها الانفجار. ورغم عدم وجود أي علامات محددة على أي منها، فإن لونها وحياكتها ونسيجها وشكلها دليل على أن أصلها من سروال من نوع يوركي. وبداخل هذه القطع عُثر على ست قطع من البلاستيك الأسود وشظية من الحاجز الموجود بالحقيبة الرئيسية.

٦) ثلاث جذاذات من قماش صوف بني منسوج على شكل تعاريج مزدوجة (herringbone) أتلفها الانفجار. ورغم عدم وجود أي علامات محددة على أي من هذه الجذاذات، فإن لونها وحياكتها ونسيجها وشكلها دليل على أن أصلها من سترة صوفية تشبه في جميع جوانبها عينة للمقارنة حصل عليها أفراد الشرطة. وقد احتوت هذه الجذاذات على شظايا من البلاستيك الأسود ومن الحاجز الفاصل الموجود بداخل الحقيبة.

٧) أربع جذاذات من قماش قشدي اللون بخطوط بنية. وكانت إحدى هذه الجذاذات كبيرة الحجم ومن السهل التعرف عليها بوضوح لكونها من بقايا سروال لبدلة نوم (بيجاما). ورغم عدم وجود أي علامات محددة على أي من هذه الجذاذات، فإن لونها ورسمها وشكلها دليل على أن أصلها من بدلة نوم (بيجاما) من نوع بانوير. وقد اشتملت هذه الجذاذات على شظايا البلاستيك الأسود وجذاذات من قماش من الحقيبة الرئيسية.

٨) ثلاث عشرة جذاذة شديدة التلف، العديد منها متناهي الصغر، تعود لقطعة قماش نُسج من أليلف زرقاء. وتضمنت إحدى هذه الجذاذات قطعتان من قماش الواحدة فوق الأخرى إحداهما من أليلف زرقاء والأخرى منسوجة من خيوط بيضاء. وفي ثنايا هاتين القطعتين انحصرت بقايا رقعة طُبعت عليها بألوان مختلفة معلومات عن السن وطول القامة والتكوين وعبارة ''صُنع في مالطة''. وقد تطابقت هذه الجذاذة المركبة تطابقا شديدا من جميع النواحي الهامة مع جزء العنق الذي يحمل الرقعة المكتوبة للباس أطفال من نوع بيبيغرو (Babygro) بريمارك. كما تتطابق الجذاذات الأخرى من هذا القماش مع قماش هذا النوع بالذات من الملابس. وقد علقت بهذه الجذاذات المختلفة شظايا من البلاستيك الأسود، ومن الأسلاك، وقطع ورق من دليل المستعمل لراديو توشيبا، وشظايا من الحاجز الفاصل الموجود بداخل الحقيبة الرئيسية.

٩) ثلاث جذاذات من مظلة سوداء مصنوعة من النايلون. وتضمنت الشظايا الرئيسية جزءا من قماش المظلة، وقضبان الهيكل، وعمود المقبض، ممزقا ومتحطما جزئيا حيث يدل ذلك على قربها من موضع وقوع

انفجار. وبقطعة قماش المظلة علقت بشدة ألياف زرقاء وبيضاء، تشبه في ملامحها ألياف لباس الأطفال. وكانت شظية ثانية عبارة عن قطعة بلاستيك أسود مطلية بطلاء فضي طُبعت على سطحها تجاعيد شبيهة بجزء الحلقة الغالقة للمظلة، وقد عُثر عليها في جذاذة من سروال من نسيج الطرطان (المادة ٢ أعلاه).

١٠) جذاذة من سترة صوفية بنية أتلفها الانفجار. وقد خيطت على هذه القطعة رقعة كُتب عليها ''تصميم بوتشيني''.

أما المواد الثلاث المتبقية فقد كان من الواضح أن لها صلة بالانفجار، لكن لم توجد مواد كافية للتمكن من تحديد أصل هذه القطع.

١١ - إن طبيعة التلف الذي أصاب هذه الملابس ودرجته بالإضافة إلى المواد التي احتوت عليها هذه الملابس تؤكد، إذا لزم التأكيد، أن الانفجار وقع بداخل الحاوية AVE 4041، وتثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الجهاز المتفجر كان بداخل جهاز راديو كاسيت من طراز توشيبا RT-SF16 كان بداخل حقيبة بنية اللون من نوع سامسونايت كانت تحتوي أيضا على قطع الملابس المذكورة أعلاه.

١٢ - ومما يذكر أن أربعا من القطع التي تحدد أنها كانت بالحقيبة الرئيسية كانت موسومة على نحو يعرف منه أنها من ماركات يوركي وسلالوم وبريمارك وبوتشيني. وفي آب/أغسطس ١٩٨٩، زار رجال الشرطة مالطة سعيا إلى التوصل إلى مصدر قطع الملابس هذه. وبعد أن زاروا متجر يوركي للملابس، ذهبوا في ١ أيلول/سبتمبر إلى متجر ماريز هاوس، في شارع تاور رود، في سليما. وهذا متجر تديره عائلة غاوتشي، وأحد الشركاء فيه توني غاوتشي. وورد في شهادة السيد غاوتشي أن رجال الشرطة وفدوا إليه في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩. وقد تسنى له أن يخبرهم بأنه يتذكر إتمامه عملية بيع معينة قبل أسبوعين تقريبا من أعياد الميلاد لعام ١٩٨٨، وإن كان لا يستطيع تذكُّر التاريخ على وجه التحديد. وما يذكره هو أن تعليق الزينات المضيئة بمناسبة أعياد الميلاد كان قد بدأ للتو. وكان هذا اليوم في منتصف الأسبوع، وربما كان يوم الأربعاء. وكانت الساعة ١٨/٣٠ تقريبا. وكان المشتري رجلا، وقد تعرف الشاهد على جنسيته على أنه ليبي. ويحتمل أن المحادثة مع المشتري كانت خليطا من العربية والانكليزية والمالطية. ويزور العديد من الليبيين متجر الشاهد، وحينما يسمعهم يتكلمون يستطيع أن يميز بين الليبي والتونسي أو المصري مثلا. وقد اشترى الرجل مجموعة متنوعة من الملابس، بيد أنه لم تبد للشاهد أي أهمية لطبيعة ما اشتراه. ومن بين الأشياء التي تذكَّر الشاهد أنه باعها للرجل سروالان من ماركة يوركي، وزوجان من البيجامات المخططة من ماركة قطعة ''بانوير'' نفسها، وسترة من قماش التويد، ورداء من قطعة واحدة أزرق اللون من نوع ''بيبيغرو''، وقميصان من نوع سلالوم بقياس عنق ١٦ ١/٢، وسُترتان من الصوف المحبوك، واحدة بنية والأخرى زرقاء، ومظلة. وكان رقم الطلب المسجل على جذاذة من أحد السروالين ماركة يوركي هو ١٧٠٥، وتبين مذكرة التسليم المتعلقة بهذا الطلب أنه سُلِّم في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨. وحصلت الشرطة إما من السيد غاوتشي أو من جهات الصنع على عينات لجميع هذه الأصناف، وهذه هي العينات التي استخدمها علماء الاستدلال الجنائي عند مقارنتها بالجذاذات. وقد يبدو مدهشا أن الشاهد تمكن من تذكر عملية البيع هذه تحديدا بهذا القدر من التفصيل بعد زهاء تسعة شهور من حدوثها، بيد أنه أوضح أن المشتري بدا عليه عدم الاهتمام بما كان

يشتريه من الملابس. إلا أننا على اقتناع بدقة تذكر الشاهد لقطع الملابس هذه. ورغم أنه لم يُذكر له على الإطلاق أنه ربما تذكر ذلك بمساعدة رجال الشرطة، فإن مدى دقته يمكن أن يقاس بأنه تذكر بوضوح أن المشتريات لم تتضمن قميصا تي - شيرت ماركة أباندير ادو، رغم أن هذا النوع من الملابس كان معروضا لديه في المتجر ومن الممكن أنه كان موضع اهتمام من الشرطة. وفي حين أن فرادى قطع الملابس يمكن بدون شك أن تكون قد اشتُريت من متاجر عديدة أخرى في مالطة، بل وفي أماكن أخرى من العالم، حيث أن العديد منها كان يُصدَّر، فإن التطابق التام بين هذا العدد الكبير من قطع الملابس والقطع التي وجدت في لوكربي يمثل في رأينا شيئا يتجاوز بكثير المصادفة المحضة. ومن ثم، فنحن مقتنعون تماما بأن قطع الملابس التي كانت في الحقيبة الرئيسية هي نفسها التي ذكر السيد غاوتشي أنها اشتُريت من متجر ماريز هاوس. وسنعود فيما بعد إلى شهادة السيد غاوتشي بمزيد من التفصيل فيما يتعلق بتاريخ البيع والتعرف على هوية المشتري.

١٣ - وننتقل الآن إلى عنصر آخر بالغ الأهمية وُجد خلال البحث في الحطام. ففي ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، كان مخبرا الشرطة غيلكريست وماكو لم يشاركان معا في عمليات بحث خطية في منطقة قرب نيوكاسلتون. وقد وجدا قطعة من مادة متفحمة وأعطيت رقم الشرطة PI/995 وأصبحت بعد ذلك القطعة ذات البطاقة ١٦٨. والكتابة الأصلية التي كانت على البطاقة، التي نرى عن اقتناع أن المحقق غيلكريست هو الذي كتبها، كانت ''قطعة قماش (متفحمة)''. وقد كُتب فوق عبارة ''قطعة قماش'' كلمة ''حطام''. ولم يكن هناك تفسير مقنع لذلك الفعل، وكانت محاولات المخبر غيلكريست لتعليل ذلك تتسم بالمراوغة في أسوأ الأحوال وبالتشوش في أحسنها. بيد أننا على اقتناع بأن هذا العنصر قد وجد بالفعل في المنطقة الموصوفة، والمخبر ماكو لم الذي عزز أقوال المخبر غيلكريست بشأن العثور على ذلك العنصر لم يستجوب بشأن تفاصيل العثور عليه. وقد أُدرج هذا العنصر في سجل مخزن الممتلكات في ديكستار في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩. وأشار الدفاع إلى وجود دلالة على سوء النية في كل من تعديله المكتوب على البطاقة الأصلية والتأخر بين العثور على العنصر وإدراجه في السجل في ديكستار. وكما أشرنا، لا يبدو أن هناك أي سبب معين لتعديل البطاقة، بيد أننا على اقتناع بعدم وجود سبب لذلك ينطوي على سوء النية وأن من وجدوها لم يعبثوا بها. أما فيما يتعلق بالتأخر في تسجيل العنصر، فقد كان يجري في ذلك الوقت انتشال كمية هائلة من الحطام، ويبين السجل أن عناصر أخرى كثيرة لم تُدرج في السجل إلا بعد بضعة أيام من التقاطها. وبالتالي لا نرى هنا أيضا دلالة على سوء النية في ذلك. ولأن العنصر كان قطعة من مادة متفحمة، فقد أرسل إلى الفحص الجنائي. ووفقا لما جاء في الملاحظات الخطيَّة للدكتور هيس، فإنه قام بفحصها أوليا في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٩. وتبين ملاحظات الدكتور هيس أنه وجد أن القطعة جزء من طوق العنق لقميص رمادي اللون، وحينما تم الحصول على عينة المقارنة بدت مماثلة من جميع النواحي لطوق العنق من قميص من ماركة سلالوم. وقد بدا فيها تلف شديد من جراء انفجار حيث وجدت بها ثقوب اختراق واسوداد في مواضع محددة على نحو يتفق مع مظاهر التعرض للانفجار. وقد وجدت في بعض ثقوب الاختراق تسع جذاذات من اللدائن السوداء، وجذاذة صغيرة من المعدن، وجذاذة صغيرة من السلك، وجذاذة متعددة الطبقات من الورق الأبيض (تأكد فيما بعد أنها شظايا من جهاز من نوع توشيبا RT-SF 16 وجذاذات الكتيب الإرشادي الخاص به). ووجدت مغروسة أيضا شظية خضراء اللون من لوحة دوائر كهربائية. والإشارة التالية إلى تلك الشظية ترد في مذكرة أرسلها السيد فيراداي إلى كبير

المفتشين وليامسون في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ مرفقا بها صورة فوتوغرافية بولارويد لها، يطلب فيها المساعدة في محاولة التعرف عليها. ومرة أخرى، سعى الدفاع إلى التشكيك في مصدر شظية اللوحة الكهربائية هذه، متعللا بأسباب ثلاثة. أولها، هو مذكرة الدكتور هيس عن الفحص الذي قام به مرقمة بوصفها الصفحة ٥١. والصفحات التالية كانت قد رُقمت في الأصل من ٥١ إلى ٥٥، بيد أن هذه الأرقام كُتب فوقها أرقام جديدة من ٥٢ إلى ٥٦. وقد قيل للدكتور هيس إن الصفحات الأصلية من ٥١ إلى ٥٦ ربما أعيد ترقيمها، وانتزعت الصفحة ٥٦، وإن هذا أوجد مكانا لإيلاج صفحة جديدة بالرقم ٥١. وكان التفسير الذي قدمه الدكتور هيس هو أن ملاحظاته لم تكن مرقمة أصلا على الإطلاق. وحينما شرع في إعداد تقريره بناء على ملاحظاته الأصلية، قام بترتيب ملاحظاته حسب تسلسلها الزمني ووضع في أعلاها أرقام الصفحات. وقال إنه يظن أنه رقَّم دون قصد صفحتين متتاليتين بالرقم ٥١، وبعد أن رقَّم بضع صفحات أخريات أدرك خطأه وكتب الأرقام الصحيحة فوق الأرقام القديمة. وترقيم الصفحات ليست له أهمية جوهرية، لأن كل عنصر جرى فحصه تتضمن الملاحظات تاريخ فحصه. وقيل إن السبب الثاني للشك أنه في معظم الحالات التي عثر فيها على شظية من شيء مثل لوحة دوائر كهربائية في قطعة من الملابس، درج الدكتور هيس على إعداد رسم لتلك الشظية وإعطائها رقما مرجعيا منفصلا. وليس هناك رسم لهذه الشظية في الصفحة ٥١، ولم تعين الشظية بالرقم PT/35(b) إلا في تاريخ لاحق. وقيل في ختام أسباب الشك إنه مما لا يمكن تفسيره أنه إذا كانت هذه الشظية قد وجدت في أيار/مايو ١٩٨٩ ويفترض أنها صورت في ذلك الوقت فكيف لزميله السيد فراداي أن يرسل مذكرة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ مرفقا بها صورة فوتوغرافية بولارويد يصفها بأنها ''أفضل ما يمكنني إعداده في هذا الوقت الضيق''. ولم يستطع الدكتور هيس إعطاء تفسير لذلك، وأشار إلى أن الشخص الذي يُسأل عن ذلك هو كاتب المذكرة، السيد فراداي، بيد أن هذا لم يحدث. وبينما يأسف المرء لأن هذا العنصر المحدد الذي اتضحت أهميته الكبيرة لهذا التحقيق رغم ضآلة حجمه ربما لم يُعامل في البداية بالحرص الذي عوملت به غالبية العناصر الأخرى، فنحن على اقتناع بأن الشظية قد استخرجها الدكتور هيس في أيار/مايو ١٩٨٩ مما تبقى من القميص ماركة سلالوم الذي وجده المخبر غيلكريست والمخبر ماكولم.

١٤ - وخلال الشهور التالية، أجرى كبير المفتشين وليامسون وضباط شرطة آخرون تحريات مكثفة في أوساط صناعة لوحات الدوائر الكهربائية من أجل التوصل إلى منشأ الشظية، بيد أن هذه التحريات لم تسفر عن شيء. وفي حوالي شهر حزيران/يونيه ١٩٩٠، تلقى كبير المفتشين وليامسون معلومات من ضابط من مكتب التحقيقات الاتحادي يدعى ثيرمان ترتب عليها قيامه هو والسيد فيراداي بزيارة مقر ذلك المكتب في واشنطن. وهناك عرض عليهم جهاز توقيت يعرف باسم MST-13 (البطاقة ٤٢٠). وعند فحص جهاز التوقيت اتضح أن هناك جزءا في لوحة دوائر كهربائية مطبوعة داخل الجهاز تطابق الشظية المأخوذة من الحطام فيما عدا أن جهاز واشنطن هو من النوع ذي الكسوة اللدائنية على الجانبين في حين أن الشظية PT/35(b) هي من النوع ذي الكسوة اللدائنية على جانب واحد فقط. ونتيجة لتحريات تلت ذلك، تم الحصول على إنابة قضائية مكنت السلطات القضائية وسلطات الشرطة في سويسرا من إجراء تحريات بالنيابة عن الشرطة الاسكتلندية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ وكانون الثاني/يناير ١٩٩١، جرت استجوابات قضائية لشخصين، هما إدوين بولييه وإيروين مايستر، الشريكين في شركة ميبو، وهي شركة تعمل في تصميم وصنع أصناف الكترونية مختلفة. وحدث استجواب

آخر أجراه ضباط من الشرطة الاسكتلندية في أيار/مايو ١٩٩١. وخلال هذه الاستجوابات، سُلِّم عدد من العناصر شمل كمية من الوثائق، وثلاثة أجهزة توقيت (اثنان من نوع MST-13 وواحد من نوع أوليمبوس)، ومجموعة متنوعة من مكونات أجهزة التوقيت بما فيها لوحات دوائر كهربائية. والفحص التفصيلي الذي أجراه الدكتور هيس والسيد فيراداي لهذه العناصر ومقارنتهما إياها بشظية لوحة الدوائر الكهربائية الخضراء لم يدعا لديهما أي شك في أن الشظية نشأت من جزء من مسند التوصيل المخصص لعنصر ترحيل الخرج في لوحة دوائر كهربائية من النوع ذي الكسوة اللدائنية على جانب واحد، في جهاز توقيت من نوع MST-13. ونحن نقبل الاستنتاج الذي خلص إليه هذان العالمان من علماء الاستدلال الجنائي.

١٥ - والأدلة التي نظرنا فيها حتى هذه المرحلة جعلتنا نقتنع بما لا يدع مجالا معقولا للشك بأن سبب الكارثة هو انفجار جهاز متفجر مُعّد بأسلوب التلفيق، وأن ذلك الجهاز كان موجودا داخل جهاز راديو وكاسيت من ماركة توشيبا موضوع في حقيبة سفر بنية اللون من ماركة سامسونايت مع قطع مختلفة من الملابس، وأن تلك الملابس قد اشتُريت من محل ماريز هاوس في سليما، بمالطة، وأن بدء الانفجار أُحدث باستخدام جهاز توقيت من نوع MST-13.

١٦ - وننتقل الآن للنظر في الأدلة المتعلقة بمصدر الحقيبة الرئيسية والطرائق التي يمكن أن تكون قد وصلت بها إلى داخل الحاوية AVE 4041. ويستلزم ذلك النظر في الإجراءات المتبعة في مختلف المطارات التي يمكن أن تكون قد مرت عبرها.

١٧ - ويزعم الادعاء في دعواه أن الحقيبة الرئيسية حُملت على متن رحلة شركة إير مالطة رقم KM180 من مطار لوقا في مالطة إلى فرانكفورت، وفي فرانكفورت نقلت إلى رحلة شركة بان أميريكان رقم PA103A، وهي رحلة موصِّلة إلى الرحلة PA103، فحُملت الحقيبة عليها إلى مطار هيثرو بلندن حيث نقلت مرة أخرى إلى الرحلة PA103. وهذه الدعوى تعتمد إلى حد كبير على أدلة شفوية ووثائقية تتصل بالمطارات الثلاثة. ويُدَّعى أن من الممكن من هذه الأدلة استنتاج أن قطعة متاع غير محددة الهوية وغير مصحوبة قد حُملت على الرحلة KM180 ونقلت إلى الرحلة PA103A في فرانكفورت ثم إلى الرحلة PA103 في هيثرو.

١٨ - وحينما يقوم مسافر بصدد السفر بتسليم أمتعته للنقل في مستودع طائرة، تُربط بطاقة مرقَّمة بكل قطعة من قطع المتاع. وينزع جزء من البطاقة ويعطى للمسافر ليكون بمثابة إيصال. وعادة يحمل الجزء المربوط بقطعة المتاع اسم شركة الطيران، أو شركة الطيران الأولى، التي سيسافر عليها المسافر، وكذلك مقصده النهائي. وفي الحالات التي تتم فيها الرحلة على أكثر من شوط أو مرحلة، تحمل البطاقة أيضا اسم كل مطار من المطارات الوسيطة. والغرض من البطاقة هو تمكين مناولي الأمتعة في مطار المغادرة وفي أي مطار وسيط وفي المقصد النهائي من تسليم قطعة الأمتعة أو نقلها إلى الرحلة الصحيحة وإعادتها إلى المسافر عند الوصول إلى المقصد النهائي. وفي عام ١٩٨٨، كانت تستخدم أحيانا بطاقات مطبوع عليها سلفا اسم مطار المقصد النهائي حين يكون مقررا أن تتم الرحلة على مرحلة واحدة. وحينما تكون هناك أكثر من مرحلة، كان اسم مطار المقصد النهائي وأسماء أي مطارات وسيطة تكتب عادة على البطاقة بخط اليد عند تسليم الأمتعة في مطار المغادرة. والأمتعة التي تُسلم في مطار المغادرة تسمى أمتعة المنشأ المحلي. والأمتعة التي يتعين مناولتها في مطار وسيط يشار إليها عموما باسم الأمتعة العابرة. ويتم التمييز عادة بين فئتين من الأمتعة العابرة. ''فالأمتعة المنقولة على الشركة'' هي الأمتعة التي تصل إلى مطار وسيط ثم تغادره على طائرة من طائرات

الشركة نفسها. أما ''الأمتعة المنقولة بين الشركات'' فهي الأمتعة التي تصل إلى المطار على طائرة تابعة لإحدى شركات الطيران ثم تغادره على طائرة شركة أخرى. بيد أنه لا يوجد دائما اتساق في استخدام هذه المصطلحات. ومن المفترض أن تحمل الأمتعة على الطائرة نفسها التي يستقلها المسافر صاحب الأمتعة، ولكن تحدث أحيانا أخطاء في توجيه الأمتعة أو تأخير في مناولتها فيتعين حملها على رحلة مختلفة. وهذه القطع من الأمتعة توضع عليها بطاقة تعريفية إضافية خاصة، تسمى بطاقة الأمتعة المستعجلة، وهي لا تُرسل عادة إلا تلبية لطلب من مطار المقصد النهائي، بناء على مطالبة يكون المسافر قد تقدم بها بشأن أمتعة لم تسلَّم في المقصد النهائي. والأدلة المسوقة بشأن هذه النقطة لا تتصل إلا بالممارسة المتبعة في مطار لوقا، بيد أنها تعكس فيما يبدو الممارسة الدولية. ويمكن أن تحمل طائرة الركاب أيضا شحنات بريدية ومشحونات أخرى.

١٩ - وفي عام ١٩٨٨ وقبله بفترة، كان مشغلو شركات الطيران وسلطات المطارات بوجه عام على وعي تام بالخطر المتمثل في احتمال حدوث محاولات لوضع أجهزة متفجرة على متن طائرات الركاب وكانوا يستعملون منظومات مخصصة لتقليل ذلك الخطر إلى الحد الأدنى. وعلى وجه الخصوص، كان من المعتاد اتخاذ خطوات لمنع قطع الأمتعة من السفر على الطائرة حينما تكون غير مصحوبة بالمسافر الذي سلَّمها، ما لم يكن هناك سبب كاف لاعتبار تلك القطع مأمونة. وكان من المعتاد قبل السماح للرحلة بالمغادرة توجيه أسئلة معينة إلى الركاب الذين يسلمون أمتعة لرحلة ما والتأكد من أن كل مسافر سلَّم أي أمتعة في مطار المغادرة قد صعد على متن الطائرة، أو التأكد من السلامة على نحو آخر. وبالمثل، كانت تتخذ خطوات للتأكد من أن الأمتعة العابرة لن تسافر بدون الراكب المصاحب لها. وكانت هذه الخطوات متباينة فيما بين المطارات المختلفة وشركات الطيران المختلفة. وبحلول عام ١٩٨٨، بدأت شركة بان أميريكان تشغيل منظومة لفحص الأمتعة المنقولة بين الشركات بالأشعة السينية في مطاري فرانكفورت وهيثرو. وأدى توافر ذلك المرفق إلى تغييرات في طريقة التعامل مع الركاب المنقولين بين الشركات والأمتعة المنقولة على هذا النحو.

٢٠ - وقد أقلعت الرحلة PA103 من مطار هيثرو قبيل الساعة ١٨/٣٠ من يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨. وكانت هذه آخر رحلة من رحلات شركة بان أميريكان العابرة للمحيط الأطلسي تغادر مطار هيثرو في ذلك اليوم. ومن ثم فإن هيثرو كان هو آخر مكان يمكن فيه وضع جهاز متفجر في مستودع الطائرة. وقبل المغادرة، حُدد للطائرة موقف الانتظار رقم K14. وكانت الطائرة قد فُحصت من قبل وأكملت لها صحيفة الكفاءة للطيران. ووصلت الرحلة PA103A إلى الموقف K16 وطُلب إلى الركاب المتجهين إلى نيويورك أن يذهبوا مباشرة إلى البوابة رقم ١٤. ومضت بصورة عادية عملية صعود الركاب إلى متن الطائرة، لكل من المغادرين من هيثرو والعابرين من الرحلة PA103A على حد سواء، فيما عدا أن أحد الركاب كان قد سلَّم قطعتين من الأمتعة في مطار هيثرو ولم يأت إلى البوابة. وكان هذا المسافر مواطنا أمريكيا وتقرر أن ترحل الطائرة على الرغم من عدم حضوره. واكتُشف في وقت لاحق أنه كان يتناول الشراب في مقصف بالمطار ولم ينتبه إلى نداء المغادرة. وليس هناك سبب يربط ذلك المسافر أو الأشياء التي سلَّمها للنقل على الطائرة بالجهاز المتفجر.

٢١ - وفي مطار هيثرو، كما حدث في مطار فرانكفورت، تولى مناولة أمتعة شركة بان أميريكان موظفو هذه الشركة نفسها. وتولى الواجبات الأمنية اللازمة لشركة بان أميريكان موظفو شركة ألبرت سيكيوريتي، وهي شركة مرتبطة بشركة بان أميريكان. وأرسلت الأمتعة التي سُلِّمت في هيثرو

إلى منطقة تعرف باسم منطقة تكديس الأمتعة قبل أن تؤخذ إلى الطائرة عندما تكون جاهزة للتحميل. ومنطقة تكديس الأمتعة تجاور طريقا يستخدمه بكثافة أشخاص داخل المطار. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، كان ذلك الطريق يشهد نشاطا زائدا عن المعتاد بسبب أعمال التشييد الجارية بالمطار. وإذا كانت الأمتعة أو أي جزء منها، كما هو الحال فيما يتعلق بالطائرات التي من نوع بوينغ ٧٤٧، ستُشحن في حاويات توضع بعد ذلك في الطائرة، فإن ذلك يتم بمنطقة التكديس. ويتولى موظفو المطار تفريغ الأمتعة المنقولة بين الشركات وإرسالها إلى منطقة تسمى حظيرة النقل بين الشركات. وهذه الحظيرة هي مبنى منفصل داخل منطقة محطات سفر الركاب في المطار. ويقوم موظفو شركة تسمى شركة وايت تستخدمها هيئة المطار بإحضار الأمتعة المأخوذة من الرحلات القادمة إلى خارج الحظيرة حيث يضعونها على حزام ناقل يحملها إلى داخل الحظيرة. ولم يكن هناك حفير خارج الحظيرة، وبالتالي لم تكن هناك رقابة على وضع قطع الأمتعة على الحزام الناقل. وكانت حظيرة النقل بين الشركات تستخدم لتجميع أمتعة شركات أخرى، إلى جانب أمتعة شركة بان أميريكان. وداخل الحظيرة، يتم تحديد الأمتعة المنقولة بين الشركات التي ستنقل على رحلة شركة بان أميريكان ويتم فصلها عن أمتعة الشركات الأخرى. ثم تؤخذ الأمتعة إلى جهاز الأشعة السينية الخاص بشركة بان أميريكان، حيث يقوم موظف من شركة أليرت بفحصها بالأشعة السينية. وبعد الفحص بالأشعة السينية، توضع الأمتعة في حاوية أو توضع جانبا بانتظار الرحلة المغادرة.

٢٢ - وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، كان مشغل جهاز الأشعة السينية هو سولكاش كمبودج. وكان السيد جون بدفورد، وهو سائق مركبة تحميل في شركة بان أمريكان والسيد بارمر، وهو موظف آخر في نفس الشركة، يعملان في الحظيرة المشتركة بين الخطوط الجوية. وترك السيد بدفورد الحاوية AVE 4041 جانبا ليتلقى الأمتعة المنقولة من رحلات أخرى إلى الرحلة PA103. وقد حدد السيد بدفورد الحاوية باعتبارها حاوية موجهة للرحلة PA103 وكتب المعلومات اللازمة على ورقة وضعها في غلاف ألصقه على الحاوية التي كانت تحتوي على عدد من الأمتعة. وبعد ذلك، قام السيد بدفورد بنقل الحاوية إلى موقع قريب من منطقة تجميع الأمتعة وتركها هناك. ثم أخرجت الحاوية من هناك، وأخذت إلى الموقف K16، وشحنت فيها الأمتعة المتجهة إلى نيويورك التي تم تفريغها من الرحلة PA103A. وشحنت الأمتعة في مستودع الطائرة القادمة سائبة وليس في حاويات. ويتبين من شهادة السيد بدفورد وشهادة بيتر ووكر، وهو مشرف في منطقة تجميع الأمتعة، ودرشان ساندهو، وهو رئيس عمال تحميل، ومن صحيفة مخزونات الحاوية (المستند رقم ١٢١٧) أن الحاوية AVE 4041 تحتوي على أمتعة منقولة من رحلات أخرى وضعت فيها عندما كانت في الحظيرة المشتركة وأمتعة تم تفريغها من الرحلة PA103A. وبعد أن امتلأت الحاوية AVE 4041، نقلت مباشرة إلى الموقف رقم ١٤، وشحنت في المستودع. ويتبين من شهادة تيرنس كرابتري، وهو الآخر سائق مركبة وعامل تحميل في شركة بان أمريكان رأس طاقم تحميل الرحلة PA103، ومن خطة التحميل (المستند رقم ١١٨٣) أن الحاوية قد شحنت في الموقع ١٤ يسارا، الذي يقابل الموقع الذي أكدته أدلة الاستدلال الجنائي. كما تبين الخطة أن الحاوية AVN 7511 قد شحنت في الموقع ٢١ المحاذي يسارا الذي يقابل أيضا الموقع الذي أكدته أدلة الاستدلال الجنائي. وهناك أيضا بعض الأمتعة المنقولة من الرحلة PA103A والمشحونة سائبة في مستودع الطائرة PA103.

٢٣ - وقال السيد بدفورد إنه يذكر أنه، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، كان قد خصص الحاوية AVE 4041

لتعبأ فيها أمتعة الرحلة PA103. ويذكر أيضا أنه وضع عددا من الحقائب في الحاوية. وقد صفت هذه الحقائب رأسيا في مؤخرة الحاوية. وقال إنه غادر الحظيرة المشتركة لاحتساء كوب شاي مع السيد ووكر في منطقة تجميع الأمتعة. ولدى عودته، لاحظ إضافة حقيبتين في الحاوية. وقد وضعت هاتان الحقيبتان في وضع مسطح ومقبضاهما إلى داخل الحاوية، على النحو الذي يتبعه هو عادة في شحنها. وقد بين ترتيب هاتين الحقيبتين في مجموعة من الصور الفوتوغرافية (المستند رقم ١١١٤) التي التقطت في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ بحضور السيد بدفورد. وقال السيد بدفورد إن السيد كمبودج أخبره بأنه قد وضع الحقيبتين الإضافيتين في الحاوية في أثناء غيابه. لكن السيد كمبودج أنكر أنه وضع أية حقائب في الحاوية كما أنكر أنه أخبر السيد بدفورد بذلك. وذُكّر الشاهدان بعدد من الأقوال التي أدليا بها في مناسبات مختلفة إلى الشرطة وبالشهادات التي أدليا بها في أثناء التحقيق في الحادث المميت الذي أفضى إلى الكارثة، وتبين أن كلا من الشاهدين قد أدلى بنفس الأقوال في خلال جميع أطوار التحقيق. وفي شهادته، سلم السيد كمبودج، في نهاية المطاف، بشيء من التردد، بأن ما قاله السيد بدفورد قد يكون صحيحا بيد أن التناقض يظل قائما. وكان السيد بدفورد واضحا ومؤثرا في شهادته وليس لديه أي مبرر لاختلاق ما قاله. أما السيد كمبودج فقد كان شاهدا أقل تأثيرا ولربما كان حريصا على تجنب أي مسؤولية محتملة. ونرى أن شهادة السيد بدفورد أفضل من هذه الناحية. بيد أن الاختلاف بين الشاهدين ليس مهما لأن المهم، لخدمة أغراض هذه القضية، هو التأكد من وجود دليل على أن الحاوية كانت تتضمن الحقيبتين في الوضع المبين أعلاه عندما غادرت المنطقة المشتركة بين الخطوط الجوية. وأقر السيد بدفورد بأنه قد وصف في البيانات التي أدلى بها لضباط الشرطة وفي الشهادات التي أدلى بها أثناء التحقيق في الحادث المميت إحدى الحقيبتين اللتين وضعتا في وضع مسطح بأنها حقيبة سامسونايت صلبة بلون بني أو بلون بني يميل إلى الكستنائي. ولم يستطع أن يتذكر هذا عندما أدلى بشهادته في القضية، لكنه قال إنه كان صادقا في أقواله وشهاداته السابقة. وقال السيد بدفورد أيضا إنه قد اتفق مع السيد ووكر على أن يأخذ الحاوية إلى منطقة تجميع الأمتعة ويتركها هناك بدعوى أن الرحلة القادمة PA103A قد تأخرت قليلا وأن انتظارها يقتضي منه البقاء بعد الوقت الذي ينصرف فيه عادة، وأكد أنه قد قام بذلك قبل الانصراف بعد الساعة ١٧/٠٠ بقليل. ولم يستطع السيد ووكر أن يتذكر ما حدث، لكنه سلم بأنه قد صرح بعد الحادث بقليل لمحققي الشرطة بأنه يتذكر أنه شاهد السيد بدفورد حوالي الساعة ١٧/٠٠ وبأن السيد بدفورد أخبره بأنه سينصرف إلى بيته ولكنه لم يحدثه عن ترك حاوية في منطقة تجميع الأمتعة. وأثناء التحقيق في الحادث المميت، سئل السيد ووكر عما إذا كان يعلم بأخذ حاوية إلى منطقة التجميع، فأدلى بشهادة تختلف عن الأقوال الأصلية التي أدلى بها للشرطة، ولم يكن بوسعه تبرير الاختلاف. بيد أنه لا مبرر للتشكيك في إفادة السيد بدفورد بأنه قد أخذ الحاوية AVE 4041 إلى منطقة تجميع الأمتعة وتركها هناك.

٢٤ - ويتبين من الشهادة إذن أن الحاوية كانت تتضمن حقيبة قد تطابق الوصف الذي أعطي للمحكمة عن الحقيبة الأولى عندما غادرت الحظيرة المشتركة. ومن المحتمل أيضا أن تكون فيها حقيبة غريبة أدخلت إليها بوضعها على الحزام الناقل خارج الحظيرة المشتركة، أو بوضعها في الحظيرة نفسها، أو في الحاوية عندما كانت في منطقة تجميع الأمتعة. ولوضع هذه الحقيبة كان على الشخص أن يتجنب افتضاح أمره، لكن الدلائل تشير إلى أن من المستبعد الشك في أي شخص يمتلك تصريحا للدخول إلى منطقة الطيران، وهناك عدد كبير جدا من التصاريح التي صدرت للدخول إلى مطار

هيثرو، ومنها عدد كبير من التصاريح التي لا تتوافر معلومات مسجلة عنها. كما كان على الشخص واضع الحقيبة أن يسأل أين سيضعها لبلوغ الهدف.

٢٥ - وقد أُحتج نيابة عن المتهم بأن الحقيبة التي وصفها السيد بدفورد قد تكون حقا هي الحقيبة الرئيسية، لا سيما أن الدلائل لم تكشف أي شظايا من حقيبة سامسونايت صلبة، باستثناء شظايا من الحقيبة الرئيسية نفسها. وجرى التسليم، لأغراض هذه الحجة، بأن ما يستنتج من أدلة الاستدلال الجنائي هو عدم إمكانية حدوث احتكاك مباشر بين الحقيبة وأرضية الحاوية. ودفع بأن هناك بينة تشير إلى وجود حقيبة من طراز أميريكان تورستر منقولة من فرانكفورت عثر على شظاياها وهي وثيقة الصلة بحادث الانفجار وربما وضعت تحت الحقيبة التي تحدث عنها السيد بدفورد. وكان هذا سيتطلب إعادة ترتيب الأمتعة في الحاوية غير أن إعادة الترتيب كان من الممكن أن تتيسر عند وضع الأمتعة القادمة من فرانكفورت في الحاوية على مدرج الإقلاع في مطار هيثرو. ومن الممكن حقا أن تكون عملية إعادة الترتيب هذه قد تمت، ولكن في هذه الحالة ربما تكون الحقيبة التي وصفها السيد بدفورد قد وضعت في ركن أبعد داخل الحاوية، وإذا كانت أدلة الاستدلال الجنائي قد تناولت جميع قطع الأمتعة التي تم العثور عليها وتتضح فيها آثار التلف الناتج مباشرة عن حدوث الانفجار، ومجموعها ٢٥ قطعة، فإن هناك قطعا عديدة أخرى عثر عليها لم يجر تناولها بالتفصيل في الأدلة المعروضة في هذه القضية.

٢٦ - وفي مطار فرانكفورت، تتولى سلطة المطار مناولة أمتعة معظم الخطوط الجوية، في حين كان لشركة بان أمريكان موظفون خاصون لمناولة الأمتعة والحفاظ على الأمن. وكان مطار فرانكفورت مزودا بنظام آلي حاسوبي لمناولة الأمتعة، التي تمر من خلاله. وعندما تدخل أي قطعة من قطع الأمتعة إلى النظام توضع على حاملة مرقمة. وتوضع الحاملات على الأحزمة الناقلة وتعطى الأوامر للحاسوب لتحديد الرحلة التي تتجه إليها الأمتعة، وموقع مغادرة الطائرة وموعد إقلاعها. وترسل الحاملات بسرعة إلى منطقة الانتظار حيث تظل تدور إلى أن يعطى الأمر بتوجيه الأمتعة إلى رحلة معينة، وعندئذ تستخرج قطع الأمتعة بصورة آلية من منطقة الانتظار وترسل إلى مكان المغادرة. ويتم تسلم الأمتعة المحلية من مكاتب تسجيل المسافرين. وليست هناك أي بيانات مفصلة عن الطريقة التي يتناول بها موظفو تسجيل المسافرين هذه الأمتعة لكنها قد تدخل في النظام. وتحمل الأمتعة العابرة إلى إحدى المنطقتين المعروفتين بـV3 و HM، على التوالي، حيث يتم إدخالها إلى النظام عندما تصل إلى النقاط المعروفة بمراكز الترميز. وتمر جميع الأمتعة في المطار عبر النظام الآلي، باستثناء أمتعة العبور عندما يكون الفارق بين الرحلتين أقل من ٤٥ دقيقة. ففي هذه الحالة، يمكن نقل الأمتعة من طائرة إلى أخرى دون المرور عبر النظام.

٢٧ - وهناك سبعة مراكز للترميز في المنطقة V3 واحد منها في الصور التي تضمنها المستند رقم ١٠٥٣. والممارسة العامة المتبعة فيها هي نقل الأمتعة من إحدى الرحلات القادمة في عربات أو حاويات سواء إلى المنطقة HM أو المنطقة V3. ولدى وصول الطائرة القادمة، يقوم موظف معروف بلقب موظف السجلات المشتركة بنقل الأمتعة منها إلى مركز أو أكثر لتدوينها. والممارسة السليمة هي أن يتناول كل مركز من مراكز الترميز أمتعة رحلة قادمة واحدة وليس أمتعة رحلات قادمة عديدة في المرة الواحدة. وهناك عادة موظفان بكل مركز للترميز، يقوم أحدهما بسحب قطع الأمتعة من العربات أو الحاويات ووضع كل قطعة على حاملة. ويقوم الآخر بإدخال رقم الرحلة ووجهة الطائرة المغادرة في شكل مرمز في الحاسوب مع استقاء المعلومات من البطاقة المربوطة بالقطعة. وهناك أدلة تشير إلى إمكانية حضور موظف إضافي في مركز الترميز بين الفينة والأخرى ليساعد على سحب

الأمتعة ووضعها في الحاملات، وإلى إمكانية تلاوة واضع القطعة في الحاملات لتفاصيل البطاقة على اخصائي الترميز. ويتم التعامل مع الأمتعة التي تحمل بطاقات النقل العاجل بنفس الطريقة التي يتم بها التعامل مع الأمتعة الأخرى. وترسل الأمتعة التي تصل إلى محطة الترميز والتي لا تحمل بطاقات مقروءة إلى منطقة معالجة الأخطاء. وهناك سجلات تحدد الموظفين العاملين بمراكز معينة، ومواعيد وصول الطائرات، ومواعيد وصول الأمتعة المشحونة إلى المنطقتين HM أو V3 والمركز أو المراكز الموجهة لها الأمتعة من رحلة معينة. ويحتفظ الحاسوب ذاته بسجل عن قطع الأمتعة المرسلة عبر النظام حتى يتسنى لفترة محدودة تحديد جميع قطع الأمتعة المرسلة عبر النظام إلى رحلة معينة. لكن بعد مرور بعض الوقت، يفقد النظام هذه المعلومات. ويتضمن نظام مراقبة الأمتعة ساعة خاصة به، وغالبا ما تسجل هذه الساعة وقتا يختلف عن الوقت الفعلي. فيعاد ضبط عقارب ساعة مراقبة الأمتعة عند مطلع كل يوم بالرجوع إما إلى ساعة الحاسوب الرئيسي أو إلى ساعة الموظفين. ويزداد الاختلاف تدريجيا، وقد يصل بحلول الساعة ١٦ أو ١٧ وإلى دقيقتين أو ثلاث دقائق. ويدرج الموظفون الأوقات في السجلات الأخرى استنادا إلى ساعة المطار أو إلى ساعاتهم هم.

٢٨ - وكانت لدى شركة بان أمريكان معدات أشعة سينية في فرانكفورت استخدمت لمعاينة الأمتعة المنقولة من رحلات أخرى. والنظام المتبع هو أن تصل الأمتعة إلى بوابة المغادرة الخاصة بإحدى رحلات الشركة ثم تقسم إلى فئات حسب برنامج الرحلة. وهذا يعني بالنسبة للرحلة PA103A أن عمال الشحن سيفصلون بين الأمتعة الموجهة إلى لندن، والأمتعة الموجهة إلى نيويورك، والأمتعة المنقولة من رحلات أخرى. وتلك الأمتعة تنقل لفحصها بمعدات الأشعة السينية ثم تعود لشحنها في الطائرة. وتتمثل الممارسة التي كانت شركة بان أمريكان تتبعها في فرانكفورت في المضاهاة بين الأمتعة والمسافرين المحليين وبين الأمتعة والمسافرين المسجلين إلكترونيا لكفالة وجود سجل عن كل مسافر لديه أمتعة في الرحلة، ولكن لم تكن هناك أي محاولة للمضاهاة بين المسافرين المتنقلين بين الخطوط الجوية وأمتعتهم. وتصعب هذه المضاهاة بالنسبة للمسافرين الذين يغيرون شركات الخطوط الجوية لأن الموظفين على البوابات لا يمكن أن تتوافر لديهم أي معلومات عن أي مسافر متنقل بين الشركات إلى أن يمثل للتسجيل عند بوابة الدخول ويتلقى منها بطاقة ركوب الطائرة. وقد أدلى رولاند أونيل، رئيس عمال تحميل الرحلة PA103A ومونيكا دييغمولي، المشرفة على التسجيل، بشهادة تفيد بوجود مطابقة بين المسافرين المتنقلين وأمتعتهم، لكن هناك أدلة دامغة تفيد بخلاف ذلك. وعليه، فإن شهادتهما بهذا الصدد شهادة غير مقبولة. وهذه الشهادات التي تفيد عدم المضاهاة كانت على لسان هربرت لونيغر، مدير شركة بان أمريكان في فرانكفورت، وولف كرومس مدير مركز عمل في الشركة نفسها. وفي آذار/مارس ١٩٨٨، قام ألان برويك، رئيس شؤون الأمن في منطقة واسعة تشمل الشرق الأوسط، بعد المناقشة مع مارتن هوبنر ضابط أمن شركة بان أمريكان في فرانكفورت، بتوجيه مذكرة (المستند رقم ١١٧٠) إلى رئيسه السيد سونسن المسؤول عن الشركة في نيويورك، طالبا اليه موافاته بقرار الشركة في مسألة ما إذا كان يتعين، في ضوء توافر معدات الأشعة السينية، القيام بعملية المضاهاة. وجاء الرد (المستند رقم ١١٧١) مؤكدا على أنه في حالة فحص الأمتعة بالأشعة السينية ينبغي للطائرة أن تغادر على الرغم من عدم ركوب المسافر المتنقل، صاحب الأمتعة، وعدم القيام بأي عملية مضاهاة. وفي أوائل عام ١٩٨٩، أدلى السيد أونيل بأقوال إلى محققين تابعين لإدارة الطيران الاتحادية ألمح فيه إلى عدم القيام بهذه المضاهاة عادة.

٢٩ - ويتبين من الشهادة التي أدلى بها جواكيم كوشا، أحد المشرفين على نظام الأمتعة في فرانكفورت في عام ١٩٨٨، مقرونة بالمستند رقم ١٠٦٨، أن الرحلة KM 180 قد وصلت موقع وقوفها في الساعة ١٢/٤٨ من يوم ٢١

كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨. وبما أنها ليست رحلة تابعة لشركة بان أمريكان، فقد تولى عمال سلطة المطار تفريغ أمتعتها. ووفقا للسجلات، فإن فترة تفريغها كانت بين الساعة ١٢/٤٨ والساعة ١٣/٠٠. وكان أندرياس شرايز مسؤولا عن رصد وصول الأمتعة إلى المنطقة V3 يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨. وقد سجل المعلومات التالية على الاستمارة المسماة صحيفة موظف السجلات المشتركة بين الخطوط (المستند ١٠٩٢):

Flug no.	Pos.	ONB	Ank.	DW/V w-Nr.	Anzahl	Wag.	Direkt Pos.	Von V3
KM180	141	1248	1301	146		1		

ويتبين من السجل أن هناك عربة أمتعة واحدة آتية من الرحلة KM 180 في الموقع في الساعة ١٢/٤٨ ووصلت إلى المنطقة V3 في الساعة ١٣/٠١. وأفاد السيد شراينر في شهادته أن عملية الترميز تبدأ عموما بعد ثلاث أو أربع دقائق من وصول الأمتعة إلى المنطقة V3. وقال أيضا إن الأمتعة ترد دائما من رحلة واحدة فقط. كما اعتبر السيد شراينر والسيد كوشا المستند رقم ١٠٦١ ورقة عمل أنجزها أحد المرمزين لتسجيل الأمتعة التي عالجها. واسم المرمز المعني هو كوشا، الذي لم يدع للإدلاء بشهادته. والجزء ذو الصلة من المستند رقم ١٠٦١ هو كالتالي:

Intestell.	Flug Nr.	Kodierzeit Beginn	Ende	Cont. Nr	Wag.	Kodierer Name
206	KM180	1304	1310	--	1	Koca

ويتبين من هذا السجل أن هناك عربة أمتعة واحدة آتية من الرحلة KM 180 تم ترميزها في المركز ٢٠٦ في المنطقة V3 بين الساعة ١٣/٠٤ والساعة ١٣/١٠. وقد اقترحت الساعة ١٣/١٦ موعدا لإتمام عملية الترميز غير أن السيد شرينر آثر الساعة ١٣/١٠، وهي أكثر اتساقا مع ما يمكن ملاحظته في الوثيقة. وهناك أيضا أدلة توثيقية (المستند رقم ١٠٦٢) تبين أن الطائرة المستخدمة في الرحلة PA103A قد وصلت من فيينا (بوصفها الرحلة PA 124) ووقفت في الموقع ٤٤ الذي غادرته إلى لندن في الساعة ١٦/٥٣.

٣٠ - وكانت السيدة بوغوميرا إيراك، وهي مبرمجة حواسيب تعمل بالمطار، قائمة بالعمل في يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨. وقد سمعت بفقدان الطائرة PA103 في مساء ذلك اليوم وأدركت أن الرحلة PA103A قد غادرت المطار خلال فترة وجودها بالعمل. وقد اهتمت بمعرفة كمية الأمتعة التي كانت على متن رحلة فرانكفورت، وفي صباح اليوم التالي قررت استخراج نسخة مطبوعة من المعلومات المتعلقة بالأمتعة والمسجلة في الحاسوب لعلها تتضمن أي معلومات مفيدة. على أنها لم تكتشف فورا أي معلومات من هذا القبيل، ولكنها احتفظت بالنسخة

المطبوعة، التي أعطيت فيما بعد للمحققين. والنسخة هي المستند ١٠٦٠ وتشمل البند التالي:

رقم الحاوية	رقم الرحلة	رقم المنضدة		وقت مغادرة المخزن	الوقت عند البوابة
B8849	F1042	S0009+Z1307	إلى	HS33+Z1517	B044+Z1523

والوثيقة ذاتها لا تتضمن عناوين للأعمدة والعناوين الواردة أعلاه مستمدة من الأدلة التي تبين كيفية تفسير النسخة المطبوعة، وذلك بالرجوع إلى الرموز المعمول بها في ذلك الحين. ومن ثم فإن الوثيقة تسجل أن قطعة أمتعة مسجلة في المحطة رقم ٢٠٦ في الساعة ١٣/٠٧ قد نُقلت إلى البوابة الصحيحة وسُلمت هناك لشحنها على متن الرحلة PA103A.

٣١ - وبناء على ذلك، فإن الأدلة الوثائقية ككل تقود بوضوح إلى استنتاج مفاده أن قطعة وصلت على متن الرحلة KM180 نقلت إلى الرحلة PA103A وتركت على متنها. وقد أثبتت الأدلة التي سيقت فيما يخص الرحلة KM180 أنه لم يكن هناك أي مسافر حجز مقعدا للسفر من فرانكفورت إلى لندن أو الولايات المتحدة وأن جميع المسافرين الموجودين على متن الرحلة KM180 استعادوا جميع أمتعتهم المسجلة، لدى وصولهم إلى جهات المقصد. ولا تشير وثائق مالطة المتعلقة بالرحلة KM180 إلى وجود أي أمتعة غير مصحوبة على متن تلك الرحلة. ودفع محامي الدفاع بأنه لا يوجد دليل على أن الأمتعة التي أرسلت إلى البوابة قد حملت فعلا على متن الرحلة، كما لا يوجد أي حصر لعدد الحقائب التي حُمِلت. بيد أن الشهادة التي أدلى بها السيد كاستلينر تفيد أنه يمكن أن يُفهم من الوثائق أنه لم تترك أمتعة عند البوابة ويمكن استنتاج أن جميع الأشياء التي أرسلت إلى هناك قد حملت على متن الطائرة. وتبعا لذلك، يستنتج بوضوح من السجل الوثائقي أن حقيبة غير محددة الهوية وغير مصحوبة سافرت على متن الرحلة KM180 من مطار لوقا إلى فرانكفورت ثم حُمِلت هناك على متن الرحلة PA103A.

٣٢ - ودفع محامي الدفاع بأن هناك عددا من الأسباب يجعل التوصل إلى هذا الاستنتاج أمرا غير ممكن، أو لا يمكن الخلوص إليه باطمئنان. ودفع أولا بإمكان وقوع خطأ لأن وقت الحاسوب قد يختلف عن الوقت الحقيقي ولأن الأوقات التي يسجلها العاملون قد تكون غير دقيقة إما بسبب عدم دقة الساعة الكبيرة أو ساعة اليد المعتمد عليها أو بسبب عدم الصحة في التدوين. وأشير كذلك إلى أن تسجيل المكان الذي وردت منه قطعة ما له أهميته لدى العاملين أقل من أهمية التأكد من ذهاب تلك القطعة إلى الرحلة الصحيحة وأن العاملين لهم مصلحة في أن يبينوا أنهم كانوا منهمكين في عملهم تماما في حين أن دقة السجلات لا تبدو ذات أهمية أساسية لديهم. كما أشار إلى أن الشخص الذي دوّن البند الحاسم في المستند ١٠٦١ لم يستدع للإدلاء بشهادته، رغم أن اسمه كان على قائمة شهود الادعاء، وأنه لا يوجد تعليل لعدم حضوره. ونحن نوافق على وجود احتمالات لوقوع خطأ، ولكن ساعة الحاسوب يعاد ضبطها في مستهل كل يوم (وإن كان الوقت المحدد الذي أعيد فيه ضبطها لم يذكر) وأن هناك مصلحة في التسجيل الدقيق للوقت حيث أن أحد أهداف حفظ السجلات هو التمكن من تتبع مسار شحنات الأمتعة غير المنظومة. والسجلات هي السجلات التي تحفظ بصورة منتظمة لخدمة أعمال المطار ويمكن قبولها ما دام لا يوجد سبب ما للشك في دقتها. واحتج أيضا بأن حدوث تباين طفيف جدا في تسجيل الوقت يمكن أن يعني أن الاستنتاج الذي يلتمس الادعاء التوصل إليه يمكن أن يكون خاطئا، خصوصا وأنه قد تكون هناك أخطاء ذات تأثير تراكمي. وهذا صحيح أيضا، ولكن الحقيقة المشتبه فيها ثابت أنها سجلت في وسط الفترة الزمنية المنسوبة إلى الأمتعة

القادمة من الرحلة KM180، مما يقلل الأهمية المحتملة لتلك الأخطاء.

٣٣ - وأثار الدفاع نقطة أخرى هي أن السجلات ذاتها ظهرت فيها أخطاء تدل على أنه لا يمكن الاعتماد عليها. وأشار محامي الدفاع إلى مسألتين محددتين. وتتعلق الأولى بالبنود المدونة المتصلة بالأمتعة المنقولة فيما بين شركات الخطوط الجوية، التي وصلت إلى المنطقة V3 فيما بين الساعة ١٢/٢١ والساعة ١٢/٣٧ من يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨. وتفيد البيانات المسجلة أن أربع عربات للأمتعة جاءت من الرحلة LH669، وهي رحلة تابعة لشركة لوفتهانزا قادمة من دمشق. والمسجل في أوراق العمل الواردة في المستند ١٠٦١ هو أن تسجيل عربة ونصف من تلك الرحلة تم في المحطة ٢٠٢ فيما بين الساعة ١٢/٥٨ والساعة ١٣/٠٧ بينما سجلت عربة أخرى في المحطة ٢٠٧ فيما بين الساعة ١٣/٠٣ والساعة ١٣/٠٩. وليس ثمة سجل آخر مثبت فيه تسجيل أمتعة قادمة من تلك الرحلة، وبالتالي فإن ظاهر السجلات يخلو من أي بيان عن مصير عربة ونصف. وقيل إنه بالنظر إلى التوقيت، يمكن أن تكون مناولة الأمتعة القادمة من الرحلة LH669 قد جرت في نفس الوقت الذي جرت فيه مناولة الأمتعة الواردة من الرحلة KM180 وأن الحقيبة المشتبه فيها يمكن أن تكون قد أتت من رحلة دمشق. بيد أن الشاهد جواشيم كوشا أشار إلى ملاحظات مدونة في السجلات تفيد أن عربات الأمتعة القادمة من تلك الرحلة أُخذت إلى الجمارك، كما كان يحصل من حين إلى آخر، وشهد بأن العربات التي تؤخذ إلى الجمارك يمكن أن يعاد تحميلها بطرق مختلفة، وهو ما قد يفسر التباين. كما أشير إلى عدد من الحالات الأخرى التي تبين فيها السجلات وجود تباينات طفيفة في الأوقات المدونة لبدء وإنهاء تسجيل أمتعة معينة، مما يدل في ظاهره على أن الأمتعة القادمة من أكثر من رحلة يمكن أن تكون قد سجلت في نفس المحطة ونفس الوقت. وأشير أيضا إلى عنصر آخر في المستند ١٠٦٠. والبند المدون في هذه الحالة هو كما يلي:

رقم الحاوية	رقم الرحلة	رقم المنضدة	وقت مغادرة المخزن	الوقت عند البوابة
B5620	F1042	S0074+Z1544	HV20+Z1546	B044+Z1549

وإذا ما فسر هذا البند بنفس الطريقة التي فسر بها البند المشار إليه سالفا فهذا يبين أن قطعة مسجلة بمحطة في منطقة HM في الساعة ١٥/٤٤ يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر قد أرسلت أيضا إلى الرحلة PA103A، والرجوع إلى سجلات القائمين بالتسجيل يبين أن الأمتعة الواردة من الرحلة LH1071 القادمة من وارسو كان يجري تسجيلها بتلك المحطة في ذلك الوقت. وهناك اتفاق على أنه لم ينتقل أي مسافر من تلك الرحلة إلى الرحلة PA103A، بحيث أن ظاهر السجلات يبين وجود حقيبة أخرى غير مصحوبة على متن تلك الرحلة. وأشير علاوة على ذلك إلى أن السجلات وأدلة أخرى تبين، أو يمكن أن تبين أن قطعا إضافية من الأمتعة حُملت على متن الرحلة PA103A، إلى جانب الأمتعة المدرجة قائمتها في المستند 1060. ومجموع قطع الأمتعة المدرجة في المستند 1060 يبلغ ١١١ قطعة، ولكن المستند ١٩٩، الذي هو نسخة مطبوعة من بيان ركاب الرحلة PA103A يبين أن مجموع قطع الأمتعة التي سلمت قبل المغادرة ١١٨ قطعة، وإضافة إلى ذلك، تحدث السيد أونيل عن ٢١ قطعة من الأمتعة المنقولة على الشركة وصلت على متن رحلة قادمة من برلين، زُعم بالتالي أنه كانت توجد أمتعة أخرى غير المدرجة في الوثائق. ولم يمحص المستند ١٩٩ بكثير من التفصيل لدى إدراجه في الأدلة ولم يستطلع أمر التباين الموجود في الأعداد. ومع ذلك، يمكن أن يُرى أن قطع الأمتعة الـ ٢١ المدرجة في بيان الركاب مؤشر عليها بالأحرف TXL، وفي سياق الأسئلة المتعلقة بإحدى تلك القطع، التي وجهت في إطار مسألة مختلفة، فسرت مونيكا

ديغمولر تلك الحروف على أنها دليل على مجيء القطعة من مطار تيغل ببرلين. ولذلك يبدو من الراجح أن قطعة الأمتعة الـ ٢١ التي تحدث عنها السيد أونيل مشمولة في قطع الأمتعة الـ ١١٨ المدرجة في بيان الركاب. أما ما تبقى من التباين فيمكن تفسيره بأنه ناتج عن تأخر وصول أمتعة، وهي أمتعة تفيد بعض الأدلة أنها قد لا تمر خلال المنظومة الآلية.

٣٤ - وكانت هناك تعليقات أخرى بشأن تشغيل المنظومة مؤداها وجود دلائل على إمكانية وجود ممارسات عمل غير رسمية، مثل قيام مسجل ما بمساعدة مسجل آخر، مما قد يؤدي إلى عدم دقة التسجيل. وكانت هناك أدلة أيضا بشأن طريقة مناولة فرادى الحقائب التي توجد في غير مكانها، باعتبار أنها يمكن أن تؤدي إلى النتيجة نفسها. وفي هذا الصدد، تم التركيز على شهادة لورانس ويتاكر، وهو موظف خاص من مكتب التحقيقات الاتحادي كان حاضرا لدى إجراء التحريات في المنطقة V3، ولاحظ شخصا، وصفه بأنه كان يرتدي الزي الخاص بهذه المنطقة، يحمل حقيبة إلى محطة تسجيل ويسجلها فيها، ولكنه لم ير أي تسجيل لذلك. ولم يستطع السيد ويتاكر أن يتيقن تماما من عدم حصول أي تسجيل. وإلى جانب الإشارة إلى إمكانية وقوع أخطاء في التسجيل، وجه محامي الدفاع الانتباه إلى أن السجلات تبين أن شحنة من الأمتعة المنقولة بين شركات الخطوط الجوية وموجهة إلى الرحلة PA103A قد أخذت إلى جهاز الفحص بالأشعة السينية وتم فحصها قبل التحميل على الطائرة. وإذا صحت نظرية الادعاء، سيترتب على ذلك أن هذه الشحنة شملت القطعة المشتبه فيها الواردة من الرحلة KM180. ودُفع بأن من المرجح تماما أن تكشف الأشعة السينية عن أي جهاز متفجر يوجد في حقيبة ما، خصوصا وأن الموظفين في فرانكفورت كانوا على علم بالتحذيرات الداعية إلى ترقب وجود أجهزة متفجرة مخبوءة في أجهزة راديو وكاسيت. وقد صدر أحد هذه التحذيرات بعد عملية ''أوراق الخريف'' في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨. وكان هناك تحذير آخر، محدود عن ذلك، سببه أنه عُرف أن هناك تهديدا بأن تحاول امرأة من هلسنكي تهريب جهاز على متن طائرة. ودُفع بأن ذلك الفحص كان سيكشف عن وجود جهاز الراديو والكاسيت ومحتوياته، بالنظر خصوصا إلى أنه كان يوجد تحذير مؤداه توقع وجود أجهزة متفجرة مخبوءة في أجهزة راديو. ولم يتمكن عامل الأشعة السينية، واسمه كورت مائير، من الإدلاء بشهادته بسبب المرض، ولكن أشير إلى القولين اللذين أدلى بهما للمحققين واللذين يظهر منهما أنه فحص الشحنة المقصودة بالأشعة السينية. وأورد أحد هذين القولين ناعومي سوندرز، وهو أحد محققي إدارة الطيران الاتحادية، وأورد الآخر هانز فول من المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية. وفي كلا القولين، أوضح السيد مائير أنه تلقى تدريبا محدودا على استعمال الجهاز، ولكنه قال إنه تعلم من خلال استعماله كيف يميز مختلف أنواع المعدات الكهربائية وأنه يتعرف على وجود المتفجرات، من مظهرها. ولم يتطرق أي من القولين مباشرة لمسألة ما إن كان السيد مائير بإمكانه اكتشاف متفجرات مخبوءة في جهاز راديو وكاسيت، وإذا كان الأمر كذلك فكيف. وما قاله هو إن طريقة التعامل مع المعدات الكهربائية تتمثل في رؤية ما إن كان لها مظهر عادي، أي ما إن كان لها قابس مثلا. بيد أن شهادات أخرى، وبخاصة الشهادة التي أدلى بها الشاهد أوليفر كوتش، الذي كان حينئذ مديرا متدربا من شركة أليرت، تبين أن مستوى التدريب المقدم لموظفي تلك الشركة كان ضعيفا. وكان هذا أيضا هو رأي محققي إدارة الطيران الاتحادية الذين زاروا فرانكفورت في سنة ١٩٨٩. والوصف الذي قدمه السيد مائير لما كان يبحث عنه لا يوحي بأنه كان سيدعي بالضرورة القدرة على اكتشاف المتفجرات المخبوءة في جهاز راديو وكاسيت. ولم تقدم شهادة من خبير تفيد عن مدى سهولة أو صعوبة

اكتشاف مثل هذه الأجهزة المخبوءة. ويمثل الفحص بالأشعة السينية أحد العوامل التي يتعين أخذها في الاعتبار ولكنه ليس سوى عامل واحد ينبغي تقييمه مقترنا بالعوامل الأخرى.

٣٥ - والأدلة المتعلقة بما حصل في مطار فرانكفورت، وإن كانت بالغة الأهمية، ليست سوى جزء من الأدلة في هذه القضية وينبغي أن ينظر فيها إلى جانب سائر الأدلة قبل التوصل إلى استنتاج بشأن منشأ الحقيبة الرئيسية وكيفية وصولها إلى الرحلة PA103A. بيد أنه يمكن القول في هذه المرحلة إنه إذا اقتصر النظر على أدلة فرانكفورت وحدها تماما ودون الرجوع إلى أي أدلة أخرى، فإنه لا يبدو لنا أن أيا من النقاط التي أثارها الدفاع تلقي ظلا من الشك على الاستنتاج المستخلص من الوثائق وغيرها من الأدلة، وهو أن حقيبة غير مصحوبة من الرحلة KM180 قد نقلت إلى الرحلة PA103A وحُملت على متنها.

٣٦ - ومطار لوقا مطار صغير نسبيا. ولم تبين الأدلة العدد الفعلي لمكاتب استقبال الركاب وأمتعتهم، غير أن الصور الفوتوغرافية الواردة في المستند ٨٧١ توحي بأن عددها ليس كبيرا. ويوجد وراء مكاتب الاستقبال حزام ناقل ومن ورائه جدار متصل يفصل منطقة الاستقبال عن منطقة الطائرات. وتوجد خلف مكاتب الاستقبال ثلاثة أبواب زجاجية تفصل كذلك بين منطقة الجمهور ومنطقة الطائرات، غير أنها مقفلة دائما. وثمة أبواب أخرى بين منطقة الطائرات والمنطقة المفتوحة، ولكنها في مطار لوقا محروسة بأفراد عسكريين، يعنون أيضا بشؤون الأمن عند المداخل الأخرى المؤدية إلى منطقة الطائرات من المطار. ويحمل الحزام الناقل الأمتعة من وراء مكاتب الاستقبال ويمر عبر فتحة مؤدية إلى المكان الخاص بالأمتعة من منطقة الطائرات، وهذه الفتحة يقوم على مراقبتها أيضا أفراد عسكريون، ويوجد موظفون من الجمارك في منطقة الأمتعة. ومنطقة الأمتعة محدودة من حيث السعة وأثناء مرور قطع الأمتعة على الحزام الناقل يقوم بفحصها أفراد عسكريون بحثا عن أي متفجرات بواسطة جهاز يعمل بطريقة الاستنشاق. ويمكن لهذا الجهاز أن يكشف عن وجود العديد من أنواع المتفجرات ولكنه لا يكتشف عادة مادة السيمتكس، وإن كان يستطيع اكتشاف أحد مكوناتها في ظروف معينة. والسبيل الوحيد المؤدي من منطقة استقبال المسافرين إلى منطقة جهاز الاستنشاق هو الفتحة أو أحد الأبواب المنفصلة المشمولة بالحراسة.

٣٧ - وتضطلع شركة إير مالطة بدور وكيل المناولة بالنسبة إلى جميع شركات الخطوط الجوية التي تقلع طائراتها من مطار لوقا. وهذا يعني أن العاملين بمكاتب استقبال الركاب وأمتعتهم بالنسبة إلى جميع الرحلات هم من موظفي إير مالطة. ويوجد بالمطار مديرون للمحطات وموظفون آخرون تابعون لشركات الخطوط الجوية الأخرى. وتصر بعض هذه الشركات على استعمال بطاقات الأمتعة الخاصة بها، ولكن يمكن استخدام بطاقات إير مالطة لرحلات الشركات المماثلة الأخرى، وذلك في ظروف معينة. وأيا كان الغرض الذي تستعمل له بطاقات إير مالطة، فإنها تعامل كمادة أمنية. وهي تحفظ في مستودع وتصرف إمدادات منها لموظفي مكاتب الاستقبال عندما يحين موعد استقبال المسافرين والأمتعة لكل رحلة. وهذا ينطبق أيضا على بطاقات الأمتعة المنقولة بين شركات الخطوط الجوية. ويتم إرجاع كل البطاقات المتبقية إلى المشرف المسؤول بعد إتمام عملية الاستقبال.

٣٨ - وقد كان بمطار لوقا نظام أمني محكم نسبيا. وكانت جميع أمتعة المسافرين تدرج في حاسوب المطار فضلا عن إدراجها على تذكرة المسافر. وبعد فحصها بجهاز الاستنشاق الباحث عن المتفجرات، توضع على عربة نقل أمتعة (ترولي) في منطقة الأمتعة حيث تبقى بانتظار تجهيز الرحلة للتحميل. وعندما تكون الرحلة جاهزة. تؤخذ الأمتعة

وتُحمل ويتعين على رئيس عمال التحميل أن يقوم بعَد الأمتعة التي توضع على متن الطائرة. أما مُرحَّل ساحة وقوف الطائرات، وهو موظف بالمطار موجود في مدرج الإقلاع ومسؤول عن إقلاع الرحلة، فيكون على اتصال، بالهاتف اللاسلكي، مع مكتب مراقبة التحميل. ومراقبة التحميل قادرة على الدخول على الحاسوب، وهي تقوم بعد إغلاق الطائرة بإخطار مُرحَّل ساحة وقوف الطائرات بعدد القطع المسجلة. كما أن رئيس عمال التحميل يبلغ مُرحّل ساحة وقوف الطائرات بعدد القطع المحمّلة، وإذا ظهر اختلاف في الأرقام يخطو خطوات لحل المشكلة. وهذا قد يستلزم فحص كوبونات التذاكر، أو مراجعة واحد أو أكثر من موظفي مكتب مراجعة حضور المسافرين، أو اللجوء في نهاية المطاف إلى إجراء مضاهاة مادية بإنزال الأمتعة ومطالبة الركاب بأن يتعرف كل منهم على حقائبه. وتدرج الحقائب المنقولة فيما بين شركات الخطوط الجوية في مجموع الأمتعة المعروف لمراقبة التحميل، وكذلك الأمر بالنسبة لأية أمتعة مستعجلة. وقد رأى الادعاء أنه ربما كانت هناك في وقت من الأوقات ممارسة تسمح للطائرة بالمغادرة رغم الاختلاف بين العددين، إذا كان الاختلاف أقل من خمس قطع، لكن السجلات التي أشار إليها الادعاء لا تبين أن هذه كانت ممارسة معتادة؛ وقد نفى الشهود العاملون بشركة إير مالطة وبالمطار ذلك نفيا قاطعا. وبالإضافة إلى إجراء مضاهاة الأمتعة، كان هناك عد ثالث للركاب على متن الرحلة المغادرة، وكان هناك عد لبطاقات الصعود إلى الطائرة، وعد يجريه موظفو الهجرة لبطاقات الهجرة المسلمة إليهم، وعد فعلي للركاب يجريه أفراد الطاقم. وهذه الترتيبات تبدو من الناحية الظاهرية وكأنها تجعل من الصعوبة بمكان شحن حقيبة غير مصحوبة أو غير مميزة الهوية على رحلة مغادرة لمطار لوقا. وقيل إنه كانت هناك مناسبات، لا سيما عند تسجيل الركاب المسافرين على رحلة لخطوط الجوية الليبية، تشهد فيها مكاتب تسجيل الركاب المسافرين ازدحاما وفوضى نظرا لاصطحاب الركاب قدرا كبيرا من الأمتعة المتنوعة وغير المعتادة ولأن الصفوف كانت تفتقر إلى النظام. ولذلك، قيل إنه في مثل هذه المناسبات قد تُسرب حقيبة على الحزام الناقل خلف المكاتب دون أن يلحظ أحد ذلك. ومرة أخرى، أفادت الأدلة بأنه في بعض المناسبات كان ممثلو شركات الخطوط الجوية، الذين من قبيل المتهم الثاني، يساعدون الركاب أصحاب الحظوة على نيل معاملة خاصة في مكتب استقبال الركاب ومكتب الهجرة وعلى وضع الأمتعة على الحزام الناقل. وقد شهد بذلك دنيس بوركه ونيكولاس تشيارلو اللذين عملا بالمطار كوكيلين للسفريات ولكن الأدلة كلها لا توحي بشيء أكثر من أن حقيبة ما ربما تكون قد وضعت على الحزام الناقل، وربما ذهبت من هناك إلى مكان الفحص المخصص للبحث عن متفجرات وإلى منطقة الأمتعة، ولكن دون الإفلات من نظام مضاهاة الأمتعة. وتفيد أقوال الموظفين المسؤولين في المطار، لا سيما ويلفرد بورغ مدير عام إير مالطة المختص بالعمليات الأرضية حينذاك، بأنه من المستحيل أو من المستبعد إلى حد بعيد ألا يُكتشف إدخال حقيبة في مكاتب تسجيل المسافرين أو في منطقة الأمتعة، أو بالتقرب من الحمالين، نظرا لوجود المناطق المحظورة التي تجري فيها العمليات ولوجود أفراد من شركة إير مالطة والجمارك والجيش. وأقر السيد بورغ بأنه قد لا يكون مستحيلا إدخال حقيبة دون اكتشافها، ولكنه قال إن احتمال حدوث ذلك هو مسألة أخرى.

٣٩ - وفيما يختص بالرحلة نفسها، فقد بدأ تسجيل الركاب المسافرين على الرحلة KM180 في الساعة ٨/١٥ وانتهى في الساعة ٩/١٥. وكان يجري في تلك الفترة أو في جزء منها عملية تسجيل ركاب رحلتين أخريين. إذ كان يجري تسجيل ركاب الرحلة KM220 فيما بين الساعة ٨/٣٥ والساعة ٩/٣٠ وتسجيل ركاب رحلة الخطوط

الجوية الليبية، LN147، فيما بين الساعة ٨/٥٠ والساعة ٩/٥٠. وتبين سجلات الرحلة KM180 المسافرة يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ عدم وجود اختلاف فيما يختص بأعداد الأمتعة. ويبين سجل الرحلة (المستند ٩٣٠) أن هناك ٥٥ قطعة من الأمتعة المحملة، تقابلها ٥٥ قطعة في خطة التحميل. وهناك قدر كبير من الأدلة فيما يتعلق بعدد الأمتعة المسجلة على كعوب تذاكر الرحلة، ولا سيما فيما يختص بعدد قطع الأمتعة التي أودعها طاقم تليفزيوني ألماني سافر على تلك الرحلة. ولا يبدو لنا أن من الضروري فحص الأدلة بالتفصيل. ووجود اختلاف في الأعداد قد يخفي وجود قطعة إضافية من الأمتعة، وإن كانت الأدلة غير قاطعة فيما يختص بعدم وجود أي اختلاف في الأعداد، وإن كان من الصعب في أي الأحوال أن يفترض المرء اعتماد شخص يريد إدخال قنبلة في النظام المشترك بين الخطوط الجوية على حدوث مصادفة من هذا القبيل. ولذلك، فإذا كانت الحقيبة غير المصحوبة قد أدخلت من مطار لوقا فإن وسيلة تحقيق ذلك لم تثبت، كما أن الإدعاء قد أقر بأنه لا يمكنه الإشارة إلى مسلك معين استخدم لكي يتم تحميل الحقيبة الرئيسية. وأشار محامي الدفاع إلى أن أيا من رئيس عمال التحميل أو أفراد طاقم التحميل الآخرين قد استدعي للإدلاء بشهادته؛ ودفع بأن الادعاء لا يمكنه، في حالة عدم وجود هؤلاء، أن يطلب من المحكمة استخلاص شيء مخالف لما يقولونه. وعدم وجود أي تفسير للطريقة التي يمكن أن تكون قد استخدمت لوضع الحقيبة الرئيسية على متن الرحلة KM180 يمثل عقبة رئيسية أمام دعوى الادعاء، وهو ما لا بد من النظر في أمره عند النظر في بقية الأدلة الظرفية المتعلقة بالدعوى.

٤٠ - ونتحول الآن إلى بحث ماهية الأدلة الشاهدة على اشتراك أي من المتهمين الاثنين أو على اشتراكهما معا.

٤١ - وفيما يختص بالمتهم الأول، هناك ثلاثة شهود مهمين، هم: عبد المجيد، وإدوين بولييه، وتوني غاوتشي.

٤٢ - وقد انضم عبد المجيد في سنة ١٩٨٤ إلى هيئة أمن الجماهيرية، التي سميت فيما بعد هيئة الأمن الخارجي. وقد عمل في البداية بإدارة صيانة المركبات لمدة ثمانية عشر شهرا تقريبا. وفي كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٥، عين مساعدا لمدير محطة الخطوط الجوية الليبية بمطار لوقا. وهذه الوظيفة يشغلها عادة عضو في هيئة أمن الجماهيرية. وقد أدلى بشهادة تتعلق بتنظيم هيئة أمن الجماهيرية في عام ١٩٨٥. وعلى وجه التحديد، فإنه قال إن مدير قسم الأمن المركزي هو عز الدين الهِنشيري، وإن رئيس قسم العمليات هو سعيد راشد، ورئيس العمليات الخاصة بإدارة العمليات هو نصر عاشور، وإن رئيس قسم أمن الخطوط الجوية كان هو المتهم الأول حتى كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٧ عندما نقل إلى معهد الدراسات الاستراتيجية. وكان المتهم الثاني مديرا لمحطة الخطوط الجوية الليبية في مطار لوقا في الفترة من ١٩٨٥ إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨. وبينما كان عبد المجيد مجرد عضو صغير في هيئة أمن الجماهيرية، فإننا مستعدون للموافقة على أنه كان ملما بهيكل الهيئة الوظيفي، وللموافقة على إمكان قبول شهادته بشأن هذه المسائل. وفي آب/أغسطس عام ١٩٨٨، اتصل بسفارة الولايات المتحدة في مالطة، وأبدى رغبته في تزويدها بمعلومات. وجاء في شهادته أنه غير موافق على المشاركة الليبية في الإرهاب، ولكن القشة الأخيرة التي قصمت ظهر البعير كانت استدعاءه للعودة إلى طرابلس بصدد حادثة وقعت في المطار لإمرأة مصرية. وقال إنه أراد في تلك المرحلة أن يذهب إلى أمريكا ولكنه وافق على البقاء في موقعه لكي يدلي إلى الأمريكيين بمعلومات عن الأنشطة الإرهابية. وبعد ذلك، عقد اجتماعات منتظمة، كل شهر تقريبا، مع موظفي المخابرات المركزية الأمريكية الذين كانوا يتعاملون معه. وبعدئذ عاد إلى ليبيا في سنة

١٩٩٠ عندما أوقف الأمريكيون دفع الأموال له. إلا أنه غادر ليبيا في تموز/يوليه سنة ١٩٩١ إلى مالطة، التي نُقل منها على متن سفينة تابعة لأسطول الولايات المتحدة. وعلى مدى ثلاثة أسابيع تقريبا، استجوبه موظفو وزارة العدل بالولايات المتحدة وقدم إليهم معلومات معينة. ومنذ ذلك الحين، ظل في أمريكا بموجب نظام حماية الشهود. وخلال الفترة التي قضاها في مالطة عندما كان يعقد الاجتماعات مع موظفي المخابرات المركزية الأمريكية، أفاد المتعاملون معه قيادتهم برقيا بالمعلومات التي قدمها. وهذه البرقيات تناولت أيضا الترتيبات المالية. والمعلومات التي قدمها خلال تلك الفترة لا تبدو ذات قيمة، لأنها أساسا تقتصر على مجيء وذهاب أشخاص مختلفين عبر مطار لوقا. ونحن لا نرى أن من الضروري الخوض في تفاصيل تعاملاته مع المخابرات المركزية الأمريكية في مالطة. ونرى أن ما وضح بجلاء من واقع شهادته أنه قد سعى منذ البداية إلى إعطاء انطباع كاذب عن أهميته داخل هيئة أمن الجماهيرية بأمل إقناع المخابرات المركزية الأمريكية بأنه صيد ثمين قد يتمكن مستقبلا من تقديم معلومات قيّمة. ولذلك، أبلغهم في البداية بأنه عندما انضم إلى هيئة أمن الجماهيرية كان يعمل بقسم الملفات السرية، بينما كان في الواقع يعمل في صيانة المركبات؛ وزعم أنه قريب للملك إدريس، بينما كان الأمر على خلاف ذلك؛ وزعم أنه كان صديقا لعز الدين الهِنشيري وسعيد راشد على مدى فترة طويلة، وأن من معارفه عبد الله السنوسي رئيس إدارة العمليات. ونحن مقتنعون بأن هذه الأقوال مبالغ فيها كثيرا في أحسن الأحوال. وبأنها غير صادقة في أسوأ الأحوال. كما نرى بوضوح أنه مهما كان السبب الأصلي لرِدته فإن الاعتبارات المالية كانت الباعث الأساسي لاستمرار ارتباطه بالسلطات الأمريكية. فبالإضافة إلى تلقيه مرتبا شهريا، بلغ في البداية ألف دولار ثم زاد إلى ألف وخمسمائة دولار، أقنع المخابرات المركزية الأمريكية بدفع تكلفة جراحة زائفة في ذراعة لكي يحول دون أدائه الخدمة العسكرية في ليبيا، وحاول إقناعها بتمويل مشروع لتأجير السيارات قال في مرحلة ما إنه يود أن ينشئه في مالطة. وعادة ما تكون المعلومات التي يقدمها مخبر مأجور محلا للانتقاد لأنه ربما يكون قد اختلقها لتبرير دفع الأموال إليه، ونحن نرى أن هذه دعوى يكون فيها مثل هذا الانتقاد أكثر من مبرر في العادة. وفي هذا السياق، نتحول إلى دراسة عناصر معينة في شهادته حاول الادعاء أن يؤسس قضيته بناء عليها.

٤٣ - ففي اجتماع مبكر معقود مع المخابرات المركزية الأمريكية في تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٨٨، سئل عما إذا كان يعرف شيئا عن أسلحة موجودة في مالطة. فقال إنه يعلم أن هناك ثمانية كيلوغرامات من المتفجرات مخزونة طوال شهور بمكتب الخطوط الجوية الليبية. وقال إنها قد أدخلت، حسبما يفهم، في وقت ما من سنة ١٩٨٥ عندما كان عبد الباسط المقراحي في مالطة. وهذه المتفجرات ليست محفوظة في خزانة، بل مغلق عليها فحسب بدرج أحد المكاتب. وقد طُلب إليه أن يساعد على نقلها إلى المكتب التابع للمكتب الشعبي الليبي. وبعد ذلك بقليل، أشار تقرير آخر إلى الاحتفاظ بتلك المتفجرات في مكتب فاليتا. وفي تموز/يوليه سنة ١٩٩١، أضاف إلى ذلك قوله إن المتهم الثاني هو الأمين على هذه المتفجرات، وكانت هذه هي المرة الأولى التي ذَكر فيها المتهم الثاني فيما يختص بهذه المسألة. وأضاف إلى ذلك قوله إن المتهم الثاني هو الذي أبلغه بأن المتهم الأول هو الذي أحضر المتفجرات. وأخيرا قال إن المتهم الأول طالبه في وقت ما بأن يراقب المتهم الثاني وأن يتولى أمر المتفجرات عندما يترك المتهم الثاني وظيفته كمدير للمحطة. ومن الواضح تماما أن تفاصيل هذه القصة لم تظهر إلى الوجود إلا بعد مضي سنتين ونصف السنة على الرواية الأولى، وأنها تتضمن عددا من أوجه عدم الاتساق مع الرواية الأولية.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن تلك التفاصيل لم تظهر إلا بعد أن قيل له بوضوح أنه ما لم يأت بمعلومات مفيدة فسيكون ببساطة عُرضة للإعادة إلى مالطة. وحتى إذا أُخذت هذه الرواية بأكملها على محمل طيب فإنها تبدو أمرا بعيد الاحتمال، ونظرا لمجيء التفاصيل الجوهرية في وقت متأخر لا يمكننا الاعتماد بأي حال على هذه الرواية. وهذه كانت المسألة الهامة الوحيدة التي أبلغها عبد المجيد إلى المخابرات المركزية الأمريكية قبل ٢١ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨٨. وثمة مسألة أخرى بنيت عليها دعوى التاج تتمثل في قول عبد المجيد للمحققين في تموز/يوليه سنة ١٩٩١ إنه قد رأى المتهم الأول والمتهم الثاني عند وصولهما إلى مطار لوقا قادمين بالطائرة من طرابلس في وقت غير محدد يتأرجح بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨٨. وهذا القول غير المؤذي نسبيا جرى التوسع فيه تدريجيا إلى أن جاء وقت إدلائه بشهادته فقال إنه رآهما عند الحزام الناقل، وإن المتهم الثاني أخذ حقيبة بنية اللون من نوع 'سامسونايت' ومر بها عبر بوابة الجمرك، ثم قابل المتهمين اللذين كانا يصطحبان شخصين آخرين قدم المتهم الأول أحدهما على أنه أبو عجيله مسعود، وهو فني، وإن فينسنت فاسالو (أحد معاوني المتهم الثاني) كان حاضرا هو الآخر بعد وصوله في سيارة المتهم الثاني الجديدة، وإنهم انصرفوا بعد ذلك بالسيارة. ولما كانت الأدلة الأخرى قد أثبتت أن تاريخ تسليم سيارة المتهم الثاني هو ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، يترتب على ذلك أنه إذا كانت رواية عبد المجيد صادقة فلابد أن يكون هذا الحادث قد وقع في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. وقال إنه قد أبلغ موظفي المخابرات المركزية الأمريكية الذين كانوا يتعاملون معه بهذا الحادث حينذاك. ولا يرد في برقيات هذه الفترة أي ذكر على الإطلاق لهذا الحادث، ولم يحاول الادعاء أبدا تعزيز الافتراض القائل بأن الحادث قد ذُكر بأي حال من الأحوال قبل تموز/يوليه سنة ١٩٩١. ولو ذُكر الحادث لاستعصى على الفهم تماما عدم تقدير المخابرات المركزية الأمريكية لأهمية المعلومات وعدم إبلاغها عنه. وعلاوة على ذلك، قال السيد فاسالو في شهادته إنه لم يكن بالمطار يوم العشرين من كانون الأول/ديسمبر بل إن المتهمين كلاهما قد حضرا إلى منزله في ذلك المساء. ولذا، لا يمكننا البتة اعتبار هذه الرواية، التي أتى بها عبد المجيد متأخرا، رواية صادقة. وثمة مسألة ثالثة بنيت عليها دعوى التاج، هي رواية وعبد المجيد عن نقاش جرى مع سعيد راشد في سنة ١٩٨٦ تقريبا، تساءل فيه راشد عما إذا كان ممكنا وضع حقيبة غير مصحوبة على متن طائرة بريطانية. وقال عبد المجيد إنه سيبحث الأمر، وطلب من مساعده أحمد صلاح، الذي قيل أيضا إنه ضابط بهيئة أمن الجماهيرية، أن يتحقق مما إذا كان ممكنا عمل ذلك. وفيما بعد، أفاد أحمد صلاح بأن هذا ممكن، وكتب عبد المجيد تقريرا بهذا المعنى ووجهه إلى سعيد راشد، وبعث بالتقرير عن طريق رئيسه، أي المتهم الأول. وقال إن المتهم الأول زار مالطة بعد ذلك وإن هذه المسألة نوقشت، وإن المتهم الأول قال ''لا تتعجلوا الأمور''. وقد أقر في شهادته بأنه لم يبلغ أبدا هذا الأمر إلى المخابرات المركزية الأمريكية حتى عندما سأله موظفوها عما إذا كان يعرف أي شيء عن إمكانية إرسال القنبلة التي نسفت الرحلة PA103 من مطار لوقا. وقال إن دواعي أمنه الشخصي كانت السبب في عدم إبلاغه عن ذلك. ومرة أخرى، لا يمكننا البتة قبول هذه الرواية حيث قُدمت المعلومات في وقت متأخر بهذه الصورة. ومجمل القول إنه لا يسعنا أن نوافق على اعتبار عبد المجيد شاهدا يمكن تصديق أقواله أو الاعتماد عليها بشأن أية مسألة اللهم إلا وصفه لتنظيم هيئة أمن الجماهيرية وحديثه عن الأفراد المشاركين في أعمالها.

٤٤ - والمسألة الهامة التالية تتصل بأجهزة التوقيت من طراز MST-13. وبصورة أساسية، جاءت الشهادات المتعلقة

بذلك من قبل إدوين بولييه، وإروين مايستر، وأولريخ لمبريت ومن قِبل من قدموا مكونات لوحة الدوائر لأجهزة التوقيت، وهم، من شركة ثورينغ (Thuring A G)، بزيوريخ. وقد كون إدوين بولييه وإروين مايستر في مطلع السبعينات من القرن العشرين شركة .MEBO AG . وفي سنة ١٩٨٥، كانت لهذه الشركة مكاتب في فندق نوفا بارك (فندق كونتنتال الآن) في زيوريخ. وبحلول ذلك الوقت، كانت الشركة قد أمضت بالفعل بضع سنوات وهي تورد المعدات الكهربائية والالكترونية ومعدات المراقبة. وحسبما قال السيد بولييه، فإن زبونها الرئيسي في ذلك الوقت كان الحكومة الليبية، ولا سيما الأمن الحربي الليبي، وإنه كان يزور ليبيا كثيرا لأسباب تتعلق بأعماله. وكان السيد لمبريت يعمل مهندسا بالشركة وساهم بصفته هذه في تصميم تلك المعدات وإنتاجها.

٤٥ - وقد فحصنا بدقة ما أدلى به هؤلاء الشهود من أقوال بشأن أنشطة شركة MEBO، ولا سيما أقوالهم المتصلة بأجهزة التوقيت التي من طراز MST-13 التي صنعتها الشركة. وتبين أن الثلاثة جميعهم، ولا سيما السيد بولييه، لا يمكن الركون إلى شهادتهم. إذ كانت الأقوال التي أدلوا بها من قبل إلى الشرطة والسلطات القضائية متضاربة أحيانا مع بعضها البعض، ومع الشهادات التي أدلوا بها في المحكمة. وفي بعض الأحيان كانت شهاداتهم، لا سيما شهادة السيد بولييه، متناقضة.

٤٦ - وأدلى السيد بولييه بشهادته قائلا إن أحدهم، ويدعى بدري حسن، جاء إلى مكاتب شركة ميبو (MEBO) في زيورخ في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر أو مطلع كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ وطلب من الشركة توريد ٤٠ جهاز توقيت من نوع MST-13 للجيش الليبي. واستفسر السيد بولييه من السيد لمبريت عما إذا كانت لديهم كمية كافية في المخزون لتوفير هذا العدد من أجهزة التوقيت. وقال إن السيد لمبريت أخبره بعدم توافر تلك الكمية، ومن ثم، ولأن الجيش الليبي كان بحاجة عاجلة إلى أجهزة توقيت، فقد اشترى السيد بولييه هذه الأجهزة من السوق. إذ اشترى ستة عشر جهازا من نوع أوليمبوس في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، واشترى الأجهزة الأربعة والعشرين الباقية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، حجز تذكرة سفر ذهابا وإيابا من زيورخ إلى طرابلس. وسافر إلى طرابلس في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ وأخذ معه أجهزة التوقيت. وتوقع أن يسلمها إلى عز الدين الهنشيري شخصيا يوم وصوله إلى هناك. ولكنه، بدلا من ذلك أُخذ إلى مكتب الهنشيري وترك أجهزة التوقيت هنالك. وفي اليوم التالي قابل عز الدين الهنشيري في مكتبه حوالي الساعة ١٠/٠٠ وأخبره الهنشيري أنه كان يريد أجهزة توقيت من نوع MST-13 وأن أجهزة أوليمبوس باهظة الثمن. ولكنه مع ذلك احتفظ بأجهزة التوقيت وأشار على السيد بولييه بالذهاب إلى مكتب المتهم الأول في المساء ليتسلم ثمن الأجهزة. وقد ظل السيد بولييه منتظرا خارج ذلك المكتب من حوالي الساعة ١٨/٠٠ ولمدة ساعتين. وعلى الرغم من أنه لم ير المتهم الأول، فقد رأى نصر عاشور قاعدا في أحد الاجتماعات. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ قابل عز الدين الهنشيري مرة أخرى عندما كرر له هذا القول إنه يرى أن أجهزة التوقيت باهظة الثمن، وإن كان يود الإبقاء عليها ودفع ثمنها لاحقا. إلا أن السيد بولييه أخذ الأجهزة معه وقفل راجعا ثم ترك طرابلس في وقت لاحق من نفس اليوم مستقلا رحلة مباشرة إلى زيوريخ، ولم تكن عبر مالطة (كما كان يتوقع) حيث كان سيتعين عليه قضاء تلك الليلة. وقد أفاد الادعاء بأن زيارة السيد بولييه إلى طرابلس، وبوجه خاص زيارته لمكتب المتهم الأول ووجود نصر عاشور هناك تقدمان دليلا إضافيا إلى العدوى المقامة ضد المتهم الأول. ونحن، وإن كنا نقبل القول

بأن السيد بولييه قام بزيارة طرابلس بين ١٨ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر لبيع أجهزة توقيت إلى الجيش الليبي – فالأدلة الوثائقية تشهد على ذلك بشكل واضح، و لم تقدم أي أدلة لدحضه – لسنا على استعداد لاستخلاص النتائج التي استهدفها الادعاء من هذه الأدلة. فالسيد بولييه يزعم أنه في أثناء عودته إلى زيوريخ اكتشف أن أحد أجهزة التوقيت ضبط ليوافق وقتا ويوما من أيام الأسبوع لهما صلة بالوقت الذي حدث فيه الانفجار على الرحلة PA103. وقد عرض ذلك السيد مايستر الذي وافق على ذلك بقوله إنه تمكن من رؤية وقت بل وتاريخ لهما صلة بالأمر. ونحن لا نقبل الدليل المقدم من أي من هذين الشاهدين بشأن هذا الاكتشاف المزعوم. وقد تأكد، أن أجهزة التوقيت من نوع أوليمبوس لا تستطيع بيان أي تاريخ، وقد اضطر السيد مايستر إلى قبول ذلك. إضافة إلى ذلك، فإن الدليل المقدم من الشاهدين، بشأن ما زعما أنهما شاهداه وبشأن الظروف التي زعما أنهما توصلا فيها إلى هذا الاكتشاف، فيه من التناقض ما يجعلنا غير قادرين كلية على قبول أي شيء فيه.

٤٧ – كذلك، فإننا نرفض شهادة السيد بولييه إذ يقول إنه في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ التقى، خارج مكتبه في زيوريخ، شخصا غريبا اعتقد السيد بولييه أنه عضو في أجهزة الأمن (وإن كان لم يحدد البلد الذي ينتمي إليه هذا الشخص)، وبدا له أن هذا الشخص كان يعرف الكثير عن رحلته الأخيرة إلى طرابلس، وقد شجعه هذا الشخص على شراء آلة طابعة بالإسبانية ليطبع عليها رسالة إلى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تشير إلى تورط شخصيتين ليبيتين معروفتين في عملية تفجير الرحلة PA103. (وقد قام السيد بولييه بطبع هذه الرسالة فعلا على آلة طابعة إسبانية وقدمها إلى سفارة الولايات المتحدة في فيينا في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ وهو في طريقه إلى ألمانيا الشرقية). وهذه الحكاية التي قدمها بولييه تنتمي في رأينا إلى أدب الروايات، حيث يمكن أن تُنسب إلى نوع قصص الجواسيس المثيرة. وكما تنتمي إلى هذه الفئة الفكرة القائلة بأن ثمة شركة تمارس الاحتيال في فلوريدا كانت تقوم بتصنيع أجهزة توقيت مزورة من نوع MST-13 بتعليمات من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وهو ما قدمه السيد بولييه في شهادته.

٤٨ – وعلى الرغم من أن السيد بولييه استجوب أمام قاض سويسري، وقام ضباط شرطة باستجوابه في عدة مناسبات قبل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، فإنه لم يعترف إلا في ذلك الوقت بأن شركة ميبو MEBO قامت بتزويد ستاسي (وكالة المخابرات في ألمانيا الشرقية) بأجهزة توقيت من نوع MST-13. فقد قال حينئذ إنه في أواخر صيف عام ١٩٨٥ أخذ نموذجين من هذه الأجهزة إلى مكاتب ستاسي في برلين الشرقية حيث سلمهما إلى الشركة. وقد قبل بثبوت الدليل أنه قال في استجواب أجرته معه الشرطة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ إنه وجد في درج مكتبه بزيورخ في أواخر عام ١٩٩٣ فاتورة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ تشير إلى أن سبعة أجهزة توقيت من نوع MST-13 قد سلمت إلى ستاسي في عام ١٩٨٥. وحينما أدرك السيد بولييه أنها فاتورة أصلية وليست نسخة كما قد يتوقع المرء، حاول تفسير وجودها في درجه بقوله إن ''جهاز المخابرات وضعها هناك''. وعلى أي حال، فقد قال إنها نموذج من نوع الوثائق المزورة التي يحملها معه في رحلاته التجارية لتيسر له المرور عبر الجمارك. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يذكر فيها السيد بولييه تسليم خمسة أجهزة توقيت إضافية إلى ستاسي. ونحن لا نقبل القول بأن الفاتورة التي ذكر السيد بولييه أنه وجدها كانت حقيقية. بل إن السيد بولييه ، في واقع الأمر، أقر على ما يبدو بأنها لم تكن حقيقية.

٤٩ - بيد أننا نقبل بعض أقوال السيد بولييه على الرغم من أننا نجده شاهدا غير صادق أحيانا وغير موثوق به أحيان أخرى. ونحن نقبل أدلته عندما لا يتوافر ما يدحضها أو عندما تبدو مقبولة أو مؤيدة ببعض مصادر أخرى مقبولة. فنحن نقبل، مثلا، القول بأن السيد بولييه تلقى في تموز/يوليه ١٩٨٥ أو نحوه، أثناء زيارة قام بها إلى طرابلس، طلبا من سعيد راشد أو عز الدين الهنشيري بتوفير أجهزة توقيت إلكترونية، وأنه كان يعقد منذ أوائل الثمانينات صفقات تجارية عسكرية مع عز الدين الهنشيري تتصل بالحكومة الليبية. وقد كان الطلب الأولي يتعلق بتوريد عدد كبير من أجهزة التوقيت هذه. وقد قام السيد بولييه بإبلاغ السيد لمبيرت بهذه المتطلبات وشرع في عمل نموذجين. وهناك تضارب في الأدلة بين أقوال السيد بولييه والسيد مايستر من ناحية وأقوال السيد لمبيرت من ناحية أخرى حول لون ألواح الدوائر الكهربائية في أجهزة التوقيت النموذجية. فقد قال السيد بولييه إنها كانت بنية اللون واعتقد السيد مايستر أنها كانت رمادية أو بنية، في حين قال السيد لمبيرت إنها كانت مصنوعة من ألواح الدوائر الكهربائية الخضر التي وردتها شركة ثورينغ. غير أن ما نقبله هو القول بأن السيد بولييه سلم الجهازين النموذجيين في صيف عام ١٩٨٥ إلى ستاسي في برلين الشرقية، بصرف النظر عن لون ألواح الدوائر الكهربائية لهذين الجهازين. وهذا يتفق مع الدليل الذي قدمه السيد فتزيل الذي كان في ذلك الوقت برتبة رائد في ستاسي وكان السيد بولييه يتعامل معه آنذاك. بيد أننا، على الرغم من ذلك، لا نستطيع أن نستبعد البتة إمكانية قيام شركة ميبو بتزويد ستاسي بأكثر من جهازي توقيت من نوع MST-13، على الرغم من عدم وجود أدلة واضحة على قيامها بذلك، ولا أسباب تدفعها إلى القيام بذلك. وبالمثل، لا نستطيع أن نستبعد قيام شركة ميبو بتصنيع أجهزة توقيت أخرى من نوع MST-13 وتوريدها إلى أطراف أخرى، ولكن لا تتوافر أدلة قاطعة على ذلك. أيضا، وبرغم الأدلة التي قدمها السيد فيتزيل، بقوله إنه، قام بعد سقوط جدار برلين بتدمير جميع أجهزة التوقيت التي يتم توريدها إلى ستاسي، ليس بمقدورنا استبعاد إمكانية انتقال أي أجهزة توقيت من نوع MST-13 التي كانت بحوزة ستاسي إلى حوزة جهة أخرى وإن لم تتوافر أدلة قاطعة على ذلك، لا سيما على توريدها إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة.

٥٠ - وكان الطلب الأول المقدم إلى شركة ثورينغ يتعلق بتوفير ٢٤ لوحة دوائر كهربائية، معمول فيها اللحام على جانب واحد، أي أحادية الجانب؛ وقد قامت شركة ثورينغ في حقيقة الأمر بتوريد ٢٤ لوحة منها. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، قدمت شركة ميبو إلى شركة ثورينغ طلبا آخر لتزويدها بلوحات دوائر كهربائية، ولكن حدد فيها أن تكون دوائر اللحام معمولة على جانبي الألواح، أي مزدوجة. وقد طلب ٣٥ من هذه اللوحات، إلا أن شركة ثورينغ لم تورد إلا ٣٤ لوحة. وعندما زارت الشرطة الاسكتلندية أماكن شركة ميبو في أيار/مايو ١٩٩١، تلقى ويليامسون، كبير ضباط الشرطة من السيد بولييه ١١ لوحة من لوحات الدوائر الكهربائية، على أساس أن عددها كان ١٢ لوحة. وقبل ذلك، أي في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وفي أعقاب قيام قاض سويسري باستجواب السيد بولييه والسيد مايستر، وضع وليامسون كبير ضباط الشرطة يده على جهازي توقيت نموذجيين من نوع MST-13. واضح من هذا، إذن، أن أثني عشرة لوحات على الأقل من لوحات الدوائر الكهربائية التي طلب من شركة ثورينغ لم تستخدم في تصنيع أجهزة توقيت من نوع MST-13. أما لوحات الدوائر الكهربائية التي وضع وليامسون كبير ضباط الشرطة يده عليها، فقد كانت أربع منها أحادية الجانب. وكانت إحدى لوحتي الدوائر الكهربائية في جهازي التوقيت

النموذجيين من نوع MST-13 اللذين وضع وليامسون كبير ضباط الشرطة يده عليها، أحادية الجانب وكانت الأخرى مزدوجة. وكانت لجهاز التوقيت من نوع MST-13 الذي حصلت عليه سلطات الولايات المتحدة من حكومة توغو في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ في لومي (وسيأتي ذكرهما لاحقا) لوحة دوائر كهربية مزدوجة أيضا. وهذا يعني أن بعض لوحات الدوائر الكهربية في أجهزة التوقيت هذه كانت أحادية الجانب وكانت بعضها مزدوجة. ويعني أيضا أن عددا من لوحات الدوائر الكهربائية الأحادية الجانب التي قامت بتوريدها شركة ثورنغ في آب/أغسطس ١٩٨٥ لم تستخدم. ولذلك، ربما كان السيد بولييه محقا عندما قال إن الطلب الليبي تمت تلبيته بتوريد أجهزة توقيت ذات لوحات دوائر كهربية من النوعين. ونقبل أيضا شهادة السيد بولييه لأنه قام بتوريد النماذج العشرين إلى ليبيا على ثلاث دفعات. وقام هو نفسه في عام ١٩٨٥ بتسليم خمسة منها في زيارة قام بها إلى طرابلس. وفي نفس العام، سلَّم خمسة أجهزة أخرى إلى السفارة الليبية في برلين الشرقية. وفي عام١٩٨٦، سلَّم الأجهزة العشرة المتبقية شخصيا في طرابلس.

٥١ - وفي أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، طلب رئيس جمهورية توغو من حكومة الولايات المتحدة أن تبعث ممثلين عنها لفحص أسلحة كانت مخبأة واكتشفت في ذلك البلد. وقد ذهب ثلاثة مسؤولين من حكومة الولايات المتحدة إلى لومي. وكان من بين المعدات المستولى عليها جهازا توقيت من نوع MST-13 من صنع شركة ميبو أثار اهتمام الأمريكيين إذ كانا يبدوان حديثين ومتطورين جدا بالمقارنة بالأصناف الأخرى التي كان يبدو عليها القدم والتآكل. وحصل الأمريكيون على الإذن بأخذ أحد جهازي التوقيت معهما في حقيبة دبلوماسية إلى الولايات المتحدة. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٠، حضر السيد فيراداي إلى وحدة المتفجرات بمقر مكتب التحقيقات الاتحادي في واشنطن العاصمة وفحص الجهاز هناك. وأثبتت عملية فحص أولية قام بها أن ثمة أوجه شبه بين لوحة الدوائر الكهربية لجهاز التوقيت الذي أحضر من لومي والشظية رقم PT/35(b). وفي عملية فحص أجريت فيما بعد، اكتشف السيد فيراداي أن لوحة الدوائر الكهربية لجهاز توقيت لومي كانت مزدوجة في حين جاءت الشظية رقم PT/35(b) من لوحة دوائر كهربية أحادية الجانب. واكتشف أيضا أن لوحة الدوائر الكهربية لم تقتطع منها أركانها، وهذا يعني أنه لا يمكن أن تكون قد وضعت في علبة. وكانت قد جرت محاولة لكشط الأحرف MEBO من سطح لوحة دوائر كهربية أصغر حجما كان موجودا بجهاز التوقيت. وقد وجه محامي المتهم الأول انتباهنا إلى أن من بين المعدات المستولى عليها حقائب ذخيرة تبين أنها كانت ذات تصميم ألماني شرقي. وفي حقيقة الأمر كان بين المعدات أيضا بندقيات ومسدسات من أصل ألماني شرقي، غير أن الأصناف الأخرى، ومنها أجهزة تفجير وسلك منصهر طويل (فيوز)، وعلبة تفجير وذخائر، جاءت من بلدان مختلفة منها بلغاريا والاتحاد السوفياتي وفرنسا وألمانيا الغربية. وأعاد المحامي أيضا إلى أذهاننا أن السيد فيتريل شهد على أنه اعتاد إزالة اسم MEBO من المنتجات التي كان السيد بولييه يوردها. في ضوء ذلك، لا نستطيع أن نستبعد إمكانية القول بأن واحدا على الأقل من جهازي التوقيت من نوع MST-13 اللذين وجدا في توغو كان من ألمانيا الشرقية، ولكن كانت هناك، من كل الجوانب، اختلافات مادية بين جهازي التوقيت هذين وجهاز التوقيت المستخدم لإحداث الانفجار على متن طائرة الرحلة PA103.

٥٢ - وقد رأى السيد ريتشارد شيرو أن جهاز التوقيت المستولى عليه في توغو، الذي كان كما ذكرنا مع جهاز آخر، كان مطابقا لجهاز توقيت اكتشف في داكار،

بالسنغال، في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٨ داخل حقيبة يد وجدت على متن طائرة ركاب وصلت إلى المطار هناك من كوتونو في بنن. وكان ويليامسون، كبير ضباط الشرطة قد أخذه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ من وزارة العدل الفرنسية في باريس، ولكن هذا الجهاز لم يفحصه خبراء الاستدلال الجنائي. فلا يمكن القول، إذن، ما إذا كانت لوحات دوائره الكهربية أُحادية الجانب أو مزدوجة. ووجد في حقيبة اليد أيضا سلك منصهر (فيوز) طوله تسعة أمتار، وأربع قطع من مادة الـ TNT، وقطعتان من مادة Semtex-H، وتسعة أجهزة تفجير كهربائية، ومسدس مزود بكاتم صوت، وعلبة تحتوي على طلقات رصاص، ومشبك خال، وخمسة أقراص لكاتم الصوت. وقد وضع ثلاثة أشخاص، كانوا على الطائرة، رهن الاحتجاز - أحدهم سنغالي يدعي أحمد خليفة نياسي ثم منصور عمران الصابر الذي كان، وقتئذ، عضوا في هيئة الأمن الخارجي الليبية، وآخر يدعي محمد المرزوق. ولم تثبت الأدلة المقدمة أي صلة بين أي من هؤلاء المعتقلين الثلاثة وحقيبة اليد ومحتوياتها.

٥٣ - وشهد السيد بولييه بأنه قد حضر تجارب أجرتها القوات المسلحة الليبية في الصحراء الليبية بمنطقة صبحا تضمنت جملة أمور منها استخدام أجهزة توقيت من نوع MST-13 موصولة بمتفجرات وبوجه خاص قنابل تفجير في الجو. وقال إن نصر عاشور هو الذي أحضر أجهزة التوقيت. وقد حضر السيد بولييه إلى هناك بصفته خبيرا فنيا. وهو يعتقد أن هذا حدث في عام ١٩٨٦ بعد تسليم آخر دفعة من أجهزة التوقيت إلى الحكومة الليبية، غير أنه عدل أقواله، بقوله إن ذلك ربما حدث في منتصف أو خريف عام ١٩٨٧. ونحن، من طريقته في تقديم شهادته عن هذه التجارب، مقتنعون بأنه حضر فعلا هذه التجارب وإن لم يكن واضحا متى أجريت وماذا كان الغرض منها.

٥٤ - ونقبل أيضا شهادة السيد بولييه، مؤيدة بوثائق، بأن شركة ميبو قامت بتأجير مكتب في مبانيها بزيوريخ، في وقت ما من عام ١٩٨٨، إلى شركة ABH التي كان المتهم الأول وشخص آخر يدعى بدري حسن الشريكين الرئيسيين فيها. وقد بيّن هذان الشخصان للسيد بولييه أنهما ربما كانا مهتمين بشراء حصة في شركة ميبو أو بعقد صفقات تجارية مع ميبو.

٥٥ - والشاهد المهم الثالث هو السيد غاوتشي. وقد سبق أن أشرنا إلى شهادته فيما يتصل بعملية بيع ملابس. وكان السيد غاوتشي قد تعرّف على المتهم الأول من بين آخرين وضعوا في صف أمامه، وكان ذلك في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٩، مستخدما نفس العبارة الواردة في التقرير المتعلق بصف التعرف هذا قائلا: ''ليس هذا بالضبط نفس الشخص الذي رأيته في الدكان. فقد رأيته منذ عشر سنوات. ولكن الرجل الذي يشبه إلى حد ما من رأيت هو رقم ٥''. وكان رقم ٥ في الصف هو المتهم الأول. وتعرّف عليه أيضا في المحكمة قائلا ''إنه الرجل الذي في هذا الجانب، إنه يشبهه كثيرا''. وقد انتقدت عمليات التعرف هذه لجملة أسباب، منها أن صور المتهم ظهرت مرات عديدة على مدى سنوات في وسائط الإعلام، وعليه فإن أي عمليات تعرّف مزعومة جرت منذ ما يزيد على عشر سنوات بعد الحادث هي ذات قيمة ضئيلة أو لا تذكر. فمن الأهمية بمكان قبل تقدير نوعية عمليات التعرف هذه أو قيمتها النظر إلى الجانب التاريخي.

٥٦ - وقال السيد غاوتشي في سياق شهادته الرئيسية إن تاريخ الشراء لا بد وأنه كان قبل عيد الميلاد بحوالي أسبوعين. وسئل إن كان بإمكانه أن يكون أكثر تحديدا من حيث الإشارة إلى وجود زينات عيد الميلاد بالشوارع. وفي البداية قال ''لا أعرف على وجه الدقة، ولكنني حقيقة لم ألاحظ هذه الأشياء إطلاقا، لكن الآن تذكرت، نعم، كانت مصابيح عيد الميلاد موجودة. وكانت مضاءة بالفعل.

أنا متأكد من هذا. لا يمكنني القول على وجه الدقة''. وفي إجابة تالية، حينما ووجه بأنه قال سابقا إن البيع تم قبل إقامة زينات عيد الميلاد، قال ''لا أعرف، لست متأكدا مما قلته لهم بالضبط بهذا الشأن، وإن كنت أعتقد أنهم كانوا يعملون في تعليق المصابيح في تلك الأوقات''. ولم يستطع أن يحدد في أي يوم من أيام الأسبوع كان ذلك. وقال إنه كان موجودا في المتجر بمفرده لأن شقيقه ذهب إلى المترل لمشاهدة مباراة كرة قدم على التلفزيون. وحيثما سئل عن حالة الجو، قال ''حينما جاء في المرة الأولى، لم تكن السماء تمطر ولكن بدأت قطرات المطر تتساقط، ليس كثيرا - - لم تكن تمطر بشدة، بل كانت مجرد قطرات ...''. وكما ذكرنا سابقا، قال إن المشتري كان ليبيا. وكان يرتدي حلة زرقاء. وحينما سئل عن بنية المشتري، قال ''لست خبيرا بهذه الأشياء. أظن أن طوله كان أقل من ستة أقدام... لم يكن ضئيل الحجم .. كان ذا بنية عادية. وقد طلب قميصا مقاسه ١٦,٥''. وحين سئل عن السن، قال ''قلت من قبل إنه أقل من ستة - تحت الستين. لا خبرة لي بالطول ولا بالسن''. وقال أيضا إن المشتري كان داكن البشرة. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، ذهب إلى مركز الشرطة حيث ساعد على تجميع صورة فوتوغرافية تركيبية للشخص المعني (المستند ٤٣٠-١) وفي رسم صورة يدوية لملامحه (المستند ٤٢٧-١). ووصف النتيجة المتوصل إليها في كلتا الصورتين بأنها 'قريبة الشبه جدا'.

٥٧ - وعرضت عليه أثناء الاستجواب أقوال أدلى بها للشرطة. وكانت الشرطة قد استجوبته أول مرة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩. وفي ذلك التاريخ، أعطى للشرطة، بالإضافة إلى ما أدلى به لهم من معلومات بشأن الملابس، معلومات عن ملابسات البيع وتاريخ البيع وصفات المشتري. ففي أقوال دورها كبير مخبري الشرطة بيل في ذلك التاريخ، قال السيد غاوتشي إنه كان يعمل بمفرده في المتجر فيما بين الساعة ١٨/٣٠ و ١٩/٠٠ عندما دخل المشتري المتجر. وكان الوصف الذي أُعطي لكبير المخبرين بيل أنه يبلغ من الطول ستة أقدام أو أكثر، وأنه عريض الصدر وكبير الرأس، وقوي البنية ولكن دون بدانة أو ضخامة بطن، وكان شعره فاحم السواد، وكان حليقا بلا شعر في وجهه وداكن البشرة، وكان مظهره العام أنيقا. واشترى مظلة وفتحها لدى خروجه من المتجر لأن المطر كان يتساقط. وقال السيد غاوتشي إنه لا يستطيع أن يتذكر أي يوم كان ذلك من أيام الأسبوع وإن كان يظن إنه كان يوما من أيام العمل. وفي أقوال أخرى أدلى بها في ١٣ أيلول/سبتمبر، قال إن الرجل كان يناهز الـ ٥٠ عاما من العمر.

٥٨ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، أخذ السيد غاوتشي إلى المقر الرئيسي للشرطة في فلوريانا بمالطة، حيث استجوبه كبير المخبرين بيل والمفتش سيكلونا من الشرطة المالطية. وفي هذه المقابلة أخذا أقواله وعرضا عليه تسع عشرة صورة فوتوغرافية على بطاقتين. وتعرف السيد غاوتشي على صورة لرجل من إحدى البطاقتين. وقال إنه يشبه الرجل الذي اشترى الملابس ولكن صاحب الصورة التي تعرف عليها كان أصغر سنا بكثير من الرجل الذي اشترى الملابس. ولو كان سنه أكبر من ذلك بحوالي عشرين سنة لأصبح مشابها للرجل الذي اشترى الملابس. ووقع السيد غاوتشي على صدر الصورة الفوتوغرافية للرجل الذي تعرف عليه بوصفه شبيها بالرجل الذي اشترى الملابس. وذكر في أقواله إن الصورة تشبه ملامح الرجل من حيث العينين والأنف والفم وشكل الوجه. وقال إن شعر الزبون مشابه لشعر الرجل صاحب الصورة ولكنه أقصر. وأفصح كبير المخبرين بيل عن أن الشخص الذي تعرف السيد غاوتشي على صورته شخص يعتبره فرع الأمن المالطي مشابها للصورة الفوتوغرافية والصورة اليدوية اللتين تم إعدادهما بناء على

الوصف الذي أدلى به السيد غاوتشي. وحددت هوية ذلك الرجل فيما بعد على أنه شخص يدعى محمد سالم.

٥٩ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، حضر السيد غاوتشي مرة أخرى إلى المقر الرئيسي للشرطة في مالطة، حيث قابله ضابطا الشرطة هذين. وعرضت عليه صور فوتوغرافية أخرى. وقال إنه لم ير فيها صورة الرجل الذي باع له الملابس، ولكنه أشار إلى صورة رجل على أنه ذو تصفيفة شعر مماثلة. وقال إن هذا ليس هو الرجل الذي باع له الملابس، لأن الرجل صاحب الصورة أصغر سنا بكثير. ووفقا لشهادة كبير المخبرين بيل، فإن الشخص الذي أشار إليه هو شخص يدعى شُكرا أُدرجت صورته الفوتوغرافية بناء على اقتراح من قوة الشرطة الألمانية، التي أشارت إلى أن شكرا قد يكون مشابها للشخص الذي سبق أن وصفه السيد غاوتشي.

٦٠ - وفي ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠، أدلى السيد غاوتشي بأقوال أخرى إلى كبير المخبرين بيل والمفتش سيكلونا في مقر الشرطة الرئيسي في فلوريانا. وعُرضت عليه بطاقة تحتوي على اثنتي عشرة صورة فوتوغرافية. وفحص السيد غاوتشي هذه الصور وقال إنه لا يستطيع أن يرى بينها الصورة الفوتوغرافية للرجل الذي اشترى منه الملابس، وذكر لكبير المخبرين بيل أن صورة الرجل ليست موجودة. وأشار إلى صورة فوتوغرافية لرجل به شبه من حيث شكل الوجه وتصفيفة الشعر، ولكنها، كما قال، ليست صورة الرجل الذي سبق أن أدلى بأوصافه. وأبلغ كبير المخبرين بيل بأن ثلاثا من الصور الأخرى التي عرضت عليه هي صور لرجال سنهم مطابق لسن الرجل الذي أدلى بأوصافه. وبعد ذلك، قام كبير المخبرين بيل بفتح مجموعة أخرى من الصور الفوتوغرافية بها اثنتا عشرة صورة. وفحص السيد غاوتشي كل صورة من هذه الصور، ولكنه لم ير فيها صورة الرجل الذي اشترى الملابس. وأدلى كبير المخبرين بيل بشهادة مؤداها أن السلسلة الأولى من الصور تضمنت صورة لرجل يدعى مرزوق وأن السلسلة الثانية تضمنت صورة لرجل يدعى صابر. بيد أنه لم يستطع أن يقول أي الصورتين تمثل كل شخص من هذين الشخصين.

٦١ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، حضر السيد غاوتشي مرة أخرى إلى مقر الشرطة الرئيسي. وعرضت عليه في هذه المرة تسع وثلاثون صورة فوتوغرافية موضوعة في ألبوم للصور. بيد أنه لم يتعرف على أي شخص من أصحاب هذه الصور التي تضمنت صورة لأبي طالب. وكانت قد عرضت على السيد غاوتشي في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ نخبة من الصور الفوتوغرافية تضمنت صورة لأبي طالب، ولكنه لم يتعرف على أحد من أصحاب هذه الصور. وقرب نهاية عام ١٩٨٩ أو بداية عام ١٩٩٠، أراه شقيقه مقالا في صحيفة بشأن كارثة لوكربي. ووفقا لما يتذكره، كانت هناك بالمقال صورتان لشخصين. وإزاء صورة حطام طائرة الرحلة PA 103 (بان أميريكان ١٠٣) طبعت عبارة ''مفجر القنبلة''. وفي الركن العلوي الأيمن من المقال كانت هناك صورة لرجل طبعت إزاءها أيضا عبارة ''مفجر القنبلة''. وظن السيد غاوتشي أن واحدة من هاتين الصورتين تبين الرجل الذي اشترى منه الأشياء. ولما طرح نائب المدعي العام على السيد غاوتشي أثناء الإدلاء بالشهادة في المحاكمة القول بأن الرجل الموجود في الصورة يبدو مشابها للرجل الذي اشترى منه الملابس، أجاب السيد غاوتشي بأن الصورة تشبهه وأوضح أن وجه الرجل وشعره يشبهان وجه وشعر الرجل الذي اشترى منه الملابس. والشخص الذي تعرف عليه على هذا النحو هو أبو طالب. وحينما أدلى السيد غاوتشي بأقواله في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، كانت قد عرضت عليه صور عديدة ولكنه قال في أقواله هذه إنه لم ير إطلاقا صورة للرجل الذي اشترى منه الملابس.

٦٢ - وفي ١٥ شباط/فبراير ١٩٩١، حضر السيد غاوتشي مرة أخرى إلى مقر الشرطة الرئيسي. وطلب منه أن ينظر إلى عدد من الصور الفوتوغرافية وبطاقة عليها اثنتا عشرة صورة فوتوغرافية عرضت عليه. وقال: ''كان الانطباع الأول لدي هو أن جميع الصور الفوتوغرافية هي لأشخاص أصغر سنا من الرجل الذي اشترى الملابس. وقد أخبرت السيد بيل بهذا. وطُلب مني أن أنظر إلى جميع الصور بعناية وأن أحاول أن آخذ في الاعتبار أي فارق في السن. وعندئذ أشرت إلى واحدة من الصور''. وقال عن الصورة الفوتوغرافية للشخص الذي أشار إليه: ''رقم ٨ تشبه الرجل الذي اشترى الملابس. وربما يكون الشعر طويلا بعض الشيء. والحاجبان هما الحاجبان. والأنف هي الأنف. وذقنه وشكل وجهه هما الذقن وشكل الوجه. وفي رأيي أن الرجل الموجود في الصورة رقم ٨ في الثلاثينات من العمر. وسيلزم أن يبدو أكبر من هذا بحوالي عشر سنوات أو أكثر كي يصبح مثل الرجل الذي اشترى الملابس. لقد مضت على هذا الآن فترة طويلة، ولا يسعني حاليا إلا أن أقول إن هذه الصورة رقم ٨ تماثل الرجل الذي اشترى الملابس ولكنها صورة لشخص أصغر سنا. ومضى قائلا: ''لا يمكنني أن أقول إلا إنه من جميع الصور الفوتوغرافية التي عرضت عليّ تعد هذه الصورة، رقم ٨، الصورة الوحيدة التي تماثل حقا الرجل الذي اشترى الملابس، هذا لو كان أكبر سنا بعض الشيء، بالإضافة إلى الصورة التي أراني إياها شقيقي''. وسأله كبير المخبرين بيل عما إذا كان ما قاله صحيح وأن هذه الصورة الفوتوغرافية هي وحدها التي تماثل حقا الرجل الذي اشترى منه الملابس لو كان الشخص الموجود فيها أكبر قليلا في السن، بالإضافة إلى الصورة التي أراها أخوه إياها، فقال: ''طبعا. ولم يكن شعره بهذا الطول أيضا. لم يكن شعره كبيرا كهذا''. وأدلى كبير المخبرين بيل فيما بعد بشهادة مؤداها أن الشخص صاحب الصورة رقم ٨ هو المتهم الأول، حيث أنها تطابق فيما يبدو الصورة المعلقة في جواز سفر المتهم الأول الصادر في عام ١٩٨٦. وقال أيضا إنه قبل أن يعرض بطاقة الصور الفوتوغرافية على السيد غاوتشي دبّر تخفيض درجة السطوع في جميع الصور الأخرى لتصبح مطابقة لدرجة السطوع في صورة المتهم الأول. وقال إنه فعل هذا لمجرد كفالة العدالة لأن بقية الصور أكثر سطوعا ووضوحا من صورة المتهم الأول وأراد أن تبدو جميعها متطابقة من هذه الناحية. ودفع محامي المتهم الأول بأن محاولات كبير المخبرين بيل جعل نوعية جميع الصور متماثلة قد أخفقت، ولكن هذا النقد في رأينا عار من الصحة.

٦٣ - وفي الختام، ومن حيث ما يتعلق بمقابلات الشرطة، سئل السيد غاوتشي عن زيارة قام بها للمفتش سيكلونا قرب نهاية عام ١٩٩٨ أو بداية عام ١٩٩٩ بعد أن أراه صاحب متجر آخر مجلة بها مقال عن كارثة لوكربي. وقرب نهاية الصفحة التي يوجد فيها المقال، كانت هناك صورة فوتوغرافية في الوسط لرجل ذي نظارة وظن السيد غاوتشي أن الرجل يشبه الرجل الذي اشترى الملابس ولكن الشعر كان أقصر كثيرا من شعره ولم يكن بنظارة. وأرى المفتش سيكلونا الصورة الواردة في المقال وقال له، وفقا لما يتذكره السيد غاوتشي، ''حسنا، قلت له عندئذ هذا الرجل يشبه الرجل الذي اشترى الأشياء مني'. قلت له شيئا من هذا القبيل''. وأضاف إلى ذلك أن شعر الرجل الذي اشترى منه كان أقصر بكثير من شعر الرجل البادي في الصورة وأنه كان بلا نظارة. وكانت هذه الصورة الفوتوغرافية صورة للمتهم الأول.

٦٤ - وفي أثناء الاستجواب، وُجه انتباه السيد غاوتشي إلى أقوال أدلى بها لكبير المخبرين بيل في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩. وقد ذكر في تلك الأقوال أن شراء الملابس تم في يوم من أيام الأسبوع كان فيه وحده بالمتجر. ولم يكن شقيقه بول غاوتشي يعمل في المتجر بعد ظهر ذلك اليوم

تحديدا، لأنه ذهب إلى المترل ليشاهد مباراة كرة قدم مذاعة على التلفزيون. وأقر في المحضر المشترك بأنه أيا كانت مباراة أو مباريات كرة القدم التي شاهدها بول غاوتشي فإنها ستكون قد أُذيعت على الإذاعة والتلفزيون الإيطاليين إما في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ أو ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨. وذكر السيد غاوتشي أيضا في تلك الأقوال أن المشتري خرج من المتجر ومعه المظلة التي اشتراها وأنه فتح المظلة لأن المطر كان يتساقط. وأقر في الشهادة التي أدلى بها بأنه قال هذا لأنها كانت تمطر عندئذ. وحين عاد الرجل، كانت المظلة مقفلة لأن المطر كان قد انقطع تقريبا. ولم يكن يتساقط سوى قطرات قليلة. وفي أقوال تالية لذلك، قال إن المطر كان قد توقف تقريبا حين عاد الرجل وكانت تتساقط بضع قطرات قليلة. وقال في شهادته إنها لم تكن تمطر، بل كان المتساقط مجرد رذاذ. وفي قول له مؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ووجه به أثناء الاستجواب، قال إنه قبل أن يخرج الرجل من المتجر مباشرة كان قد بدأ قبل قليل تساقط مطر خفيف. وعندما غادر الرجل المتجر، فتح المظلة التي اشتراها قبيل خروجه. ''كان هناك مطر خفيف جدا على الأرض، لم تكن هناك مياه جارية، بل مجرد بلل''. وسئل أثناء الاستجواب أيضا عما عناه حين استعمل عبارة ''وسط الأسبوع'' وأجاب بقوله إنه قصد يوما من أيام الأربعاء. وقيل له إن وسط الأسبوع يعني يوما منفصلا عن عطلة نهاية الأسبوع، أي أن المتجر يكون مفتوحا في اليوم الذي يسبقه واليوم الذي يليه. وردا على ذلك، قال السيد غاوتشي ''هو ذا. تماما. الثلاثاء والخميس''. ولكنه أضاف قائلا إن وسط الأسبوع يعني لديه يوم الأربعاء. ولم يُذكر له بأن يوم الخميس ٨ كانون الأول/ديسمبر كان يوم عطلة عامة، إذ أنه يوافق عيد الحمل الطاهر. وقد أدلى بتلك الشهادة الرائد مفصود في اليوم السادس والسبعين في سياق الشهادة المدلى بها بشأن المتهم الأول. ونحن مقتنعون بأنه حينما سئل السيد غاوتشي عما إن كان المتجر مفتوحا في اليوم السابق واليوم التالي فإنه كان يُسأل عما عناه بعبارة ''وسط الأسبوع''، لا عما إن كان المتجر كان مفتوحا للعمل في اليوم التالي لشراء الملابس.

٦٥ - وكان الرائد مفصود يشغل فيما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٨ منصب كبير أخصائيي الأرصاد الجوية في مكتب الأرصاد الجوية بمطار لوقا. وقد عرضت عليه سجلات الأرصاد الجوية التي تحتفظ بها إدارته للفترتين ٨/٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ و ٢٤/٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨. وقال إنه تساقط في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ في لوقا نذر ضئيل من المطر في الساعة ٩/٠٠، ولكن لم تسجل خلاف ذلك أي أمطار فيما بعد في ذلك اليوم. وتقع سليمه على بعد خمسة كيلومترات تقريبا من لوقا. وعندما سئل إن كان يحتمل أن تكون أمطار قد سقطت في سليمه فيما بين الساعة ١٨/٠٠ والساعة ١٩/٠٠ مساء يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، أوضح أنه على الرغم من أنه كان يوجد عندئذ غطاء غمامي فإنه يرجح ''باحتمال ٩٠ في المائة أنه لم يكن هناك مطر''، بيد أنه توجد دائما إمكانية تساقط بعض قطرات من المطر ''في الأماكن الأخرى، بدرجة احتمال تناهز ١٠ في المائة''. وقال إنه يعتقد أنه ربما تكون قد سقطت قطرات قليلة من المطر ولكنه لا يظن أن هذا يمكن أن يؤدي إلى بلل الأرض. ولكي يحدث بلل على الأرض، يلزم أن يستمر المطر لفترة طويلة بعض الشيء. أما الموقف بالنسبة ليوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، فهو مختلف. فقد شهد مطار لوقا مطرا متقطعا خفيفا في ذلك اليوم منذ الظهر فصاعدا، وبلغت كمية المطر الناتجة عن ذلك ٠,٦ ملليمتر بحلول الساعة ١٨/٠٠ بتوقيت غرينتش. وقال إنه يعتقد أن الحالة في منطقة سليمه كانت مماثلة لذلك إلى حد كبير.

٦٦ - ووجه محامي المتهم الأول انتباهنا إلى الشهادة التي أدلى بها السيد غاوتشي ومؤداها أنه وفقا للمثبت في فاتورة تلقاها، مؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، فإنه اشترى في حوالي هذا التاريخ ثمانية أزواج من بدلات النوم (البيجامات). والبيجامات يروج بيعها في الشتاء، وقد تعوّد أن يشتري رصيدا منها ''عندما يفرغ ما لديه''. ووفقا للمسجل في فاتورة سابقة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، فإنه اشترى في ذلك التاريخ ستة عشر زوجا. ولما كان مشتري الملابس قد اشترى زوجين من البيجامات، وقام السيد غاوتشي بتجديد رصيده حوالي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، طلب إلينا المحامي أن نستنتج من ذلك أن شراء البيجامتين لا بد وأنه حدث في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨. وليس بمستطاعنا أن نخلص إلى هذا الاستنتاج. فبادئ ذي بدء، لم يعرض على السيد غاوتشي أثناء الشهادة أن هذه قد تكون هي سلسلة الأحداث. وثانيا، لم يُسأل السيد غاوتشي عن حالة رصيده من البيجامات في يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ أو حوالي ذلك التاريخ.

٦٧ - ولدى تقييم البينات التي جاء بها السيد غوسي، علينا أولا أن نقوم بمعالجة ما جاء بالوثائق المتعلقة بالمتهم الأول من إشارة إلى أن تصرفاته كانت غير مريحة - وأنه كان يتحاشى النظر إلى عيني المحقق، وكان رجلا غريبا ووحيدا، ويستمتع بالاهتمام الذي لقيه. وعلينا أن نقول إن هذه الانتقادات لا معنى لها. إذ ليس من الواضح على أي أساس قيل إنه كان غريبا ووحيدا، وفيما يتعلق بالاستمتاع بالاهتمام، أوضح أن تعاونه مع التحقيق كان مصدرا لبعض الاحتكاكات داخل أسرته. وقد كان الانطباع الواضح الذي خرجنا به هو أنه كان صادقا تماما في المقام الأول، أي أنه بذل قصارى جهده ليقول الحقيقة كلما أسعفته الذاكرة، وأنه لم يقل أي شيء مخالف للواقع. وبالطبع، فإن الأمر لا ينتهي عند ذلك، لأنه حتى أصدق الشهود قد يكونون غير موثوقين أو مخطئين خطأ واضحا. إننا نشعر بالارتياح لأنه يمكن الثقة بأقواله تماما في مسألتين، هما قائمة الملابس التي باعها وأن المشتري كان ليبيًا. وفيما يتعلق بمسألة التصرف على المتهم الأول، هناك دون شك بعض المشاكل. كما أننا مرتاحون لقوة ذاكرة السيد غاوتشي، التي ظلت تلازمه طوال الوقت، حيث ذكر أن أخاه كان يشاهد مباراة كرة قدم في ذلك التاريخ بالذات، وبذلك يقترب التاريخ من يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر أو ٧ كانون الأول/ديسمبر. ومما لا شك فيه أن الطقس في يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر يتسق تماما مع هطول أمطار خفيفة بين الساعة ١٨/٣٠ والساعة ١٩/٠٠. بيد أن احتمال هطول أمطار خفيفة لفترة وجيزة في ٧ كانون الأول/ديسمبر لا ينتفي بالأدلة التي جاء بها الرائد مفصود. وربما يكون من سوء الطالع أن السيد غاوتشي لم يُسأل مطلقا إن كان يتذكر حالة الطقس في أي وقت آخر من ذلك اليوم، لأن الدليل على أن هذه كانت أول أمطار تهطل في ذلك اليوم كان سيرجح يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر على يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وبينما كانت أدلة الرائد مفصود واضحة بشأن الوضع في مطار لوقا، فإنه لم يستبعد إمكانية هطول أمطار خفيفة في سليمة. وكان ما تذكره السيد غاوتشي بشأن الطقس هو ''أن الأمطار بدأت تتساقط في شكل قطرات - ولم تكن غزيرة'' أو كان هناك ''رذاذ'' استمر إلى حين ذهاب المشتري من الحانوت لجلب سيارة أجرة، ولم يكن موقف سيارات الأجرة بعيدا عن ذلك المكان. وكان الموقف من الزينات الخاصة بأعياد الميلاد غير واضح، ولكنه يتسق، فيما يبدو، مع ما تذكره السيد غاوتشي بصورة مشوشة من أن عملية الشراء تمت في الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة الزينات، وذلك يتفق مع ما ذكره في شهادته بأنها تمت قبل أسبوعين من عيد الميلاد. ولم تثرنا الإشارة إلى أن

يوم الثلاثاء ٨ كانون الأول/ديسمبر كان يوم عطلة عامة، وكان على السيد غاوتشي أن يكون قادرا على تحديد التاريخ بالإشارة إلى ذلك. وحتى لو كانت تلك الإشارة صحيحة، فلن تكون لها أي قيمة ما دامت لم توجه إليه للتعليق عليها. وبعد إمعان النظر في جميع العوامل المتصلة بهذه الناحية، استنتجنا أن تاريخ الشراء كان الأربعاء الموافق ٧ كانون الأول/ديسمبر.

٦٨ - ولم يكن الوصف الأولي الذي قدمه السيد غاوتشي إلى مخبر الشرطة بيل يتفق، في عدد من النواحي، مع أوصاف المتهم الأول. ففي طابور التعرف، كان طول المتهم الأول ٥,٨ وكان عمره ٣٦ سنة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨. وقال السيد غاوتشي إنه ليست له خبرة في مجال تحديد الطول أو العمر، ولكن كان هناك نوع من التناقض. فقد أشار محامي المتهم الأول أيضا أن الشاهد بعد أن أشار إلى المتهم الأول في المحكمة، وسُئل عن هوية المتهم الذي يشير إليه، قال إنه لا يشير ''إلى ذي اللون الداكن، بل إلى الآخر''، وكان المتهم الأول هو ذلك الشخص الآخر. بيد أنه عندما رأى لأول مرة صورة فوتوغرافية للمتهم الأول ضمن مجموعة مؤلفة من اثنتي عشرة صورة، أشار إلى ذلك المتهم بالطريقة التي بيناها أعلاه.

٦٩ - وقد بدا لنا من الواضح أن السيد غاوتشي كان يعمل ذهنه بحرص في مسألة التعرف كلما عرضنا عليه صورا فوتوغرافية، ولم يكن يشير إلى أي أحد بصورة عشوائية. وعلى عكس كثير من الشهود الذين يبدون ثقتهم في التعرف في وقت لا تكون هناك مبررات كثيرة لذلك، كان حريصا دائما على إبداء أي تحفظات لديه كما كان يقدم أسبابا لاعتقاده بوجود تشابه. وهناك حالات يلتزم فيها الشاهد الحريص بعدم الذهاب إلى أبعد من القول بأن هنالك تشابها كبيرا وعندئذ يعتبر ذلك الشاهد أكثر مدعاة للثقة والاقتناع من شاهد يؤكد تعرفه بنسبة ١٠٠ في المائة على المشتبه فيه. وقد توصلنا، من واقع تصرفاته العامة ونهجه إزاء مشكلة التعرف العسيرة، إلى رأي مفاده أنه حينما تعرف على المتهم الأول في طابور التعرف وفي المحكمة قد فعل ذلك لا لمجرد أنه كان من السهل نسبيا القيام بذلك بل لأنه رأى صادقا أنه كان محقا في التعرف عليه لأنه شديد الشبه بمن قام بالشراء، واعتبرناه شاهدا دقيقا لا يلزم نفسه بتصرف إيجابي بصورة مطلقة، غير أنه نظرا لمرور فترة زمنية طويلة سيكون مثيرا للدهشة إذا استطاع أن يفعل ذلك. كذلك، فإننا لم نغفل الصعوبات المتصلة بوصفه للطول والعمر، ومع ذلك، فإننا مرتاحون لأن تعرفه على المتهم الأول على أنه هو الشخص الذي قام بعملية الشراء كان جديرا بالثقة وينبغي أن يُعالج كعنصر بالغ الأهمية من عناصر هذه القضية. يضاف إلى ذلك إننا لم نبذل أي محاولة للمضاهاة بين صورة جواز سفر المتهم الأول وأوراق هويته أو الرسم التقريبي الذي رسم له، أو صورة المتهم الأول في تسجيلات الفيديو التي تصور لقاءه مع بيير سالينغر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١.

٧٠ - وقبل بدء المحاكمة، قدم كل من المتهمين إشعارا، بعبارات متطابقة، اعتبر دفاعا خاصا ضد الاتهام. وفيما يلي الأشخاص المتهمون الواردة أسماؤهم في الجدول المرفق بالإشعار:

''١ - أعضاء جبهة النضال الشعبي الفلسطيني التي قد تشمل محمد أبو طالب، شاهد الملك رقم ٩٦٣، وطلال شعبان، الذي لا يعرف مكان وجوده الحالي، ومحمد غلوم خليل حسن الذي لا يعرف مكان وجوده الحالي، وهاشم سالم المعروف أيضا باسم هاشم أبو ندا الذي لا يعرف مكان وجوده الحالي، ومديحة محمد أبو فاجا، التي لا يعرف مكان وجودها الحالي، وعبد السلام عارف أبو ندا، ومجدي

موسى، وجمال حيدر، وجميعهم لا تعرف أماكن وجودهم الحالية ولكنهم كانوا جميعا فيما سبق مديرين لمخبز مسكا؛ بمالطة، وعماد عادل حزوري، قورها، ٤٢ طريق باتري، شارع غوزي ديليا، بالزان.

٢ - أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة.

٣ - بارفيز طاهري، شاهد الملك رقم ٩٩٦''.

٧١ - وفيما يتعلق بجميع الدفاعات الخاصة، لا يؤثر هذا الإشعار بأي شكل على عبء الإثبات. فذلك يقع على عاتق الادعاء طوال المحاكمة، وعليه أن يثبت بصورة لا لبس فيها أن المتهم ارتكب الجريمة الموجهة إليه. ولذلك، ليس من مهام الدفاع أن يثبت أن أيا من الأشخاص المشار إليهم في الجدول المرفق بالإشعار هو الجاني. والغرض الوحيد من الإشعار، كما يعني اسمه، هو إشعار الادعاء قبل بدء المحاكمة بالآثار المحتملة للأدلة التي قد يسوقها الدفاع أثناء المحاكمة.

٧٢ - والحال هذه، فقد قدمت هذه الأدلة وأشار إليها محامي المتهم الأول في مرافعاته الختامية. بيد أنه تجدر الإشارة، في المقام الأول، إلى أن المحامي قال في مرافعاته الختامية إنه لم يلمح إلى أن بارفيز طاهري قد يكون مسؤولا عن الجريمة التي وجهت الاتهامات بشأنها. وكان ذلك، في نظرنا، تصريحا لا مفر منه بالنظر إلى الشهادات التي سمعناها. ولم يشر محامي المتهم الثاني بتاتا في مرافعاته الختامية إلى الأشخاص المذكورين في الإشعار، بل فضل التركيز على الأدلة التي اعتمد عليها الادعاء بالنسبة لموكله. وفي ظل هذه الظروف، لا يوجد ما يمكن أن تضيفه بالنسبة لبارفير طاهري

٧٣ - ولنتحدث بعد ذلك عن الأدلة المتعلقة بأعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة. ووجود أي عضو من تلك المنظمة في الإشعار لا يشكل دليلا؛ كما يتضح من الشهادات التي سمعناها، ولا سيما من ضباط قوة الشرطة الألمانية، أن هناك خلية تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة كانت تعمل فيما كان يعرف بألمانيا الغربية في ذلك الوقت على الأقل حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨. وتبين الشهادات التي نقبلها أن تلك الخلية كانت لديها، على الأقل في ذلك الوقت، الوسائل والقصد اللازمين لتصنيع قنابل يمكن أن تستخدم لتدمير طائرات مدنية - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، قامت قوة الشرطة الألمانية، بعد فترة من المراقبة، بسلسلة من المداهمات واعتقلت عددا من الأفراد في عملية اسمها الحركي ''أوراق الخريف''. وقامت بوجه خاص بمداهمة مبان في ٢٨ ساندفيغ، بفرانكفورت، ومترل هاشم عباسي في نيوس واستولت على سيارة كان يستخدمها الحاج حافظ قاسم الدلقموني، الذي كان قائدا لتلك الخلية، فيما يبدو. وعثرت في هذين المبنيين على أجهزة تسجيل ومتفجرات وأجهزة تفجير وأجهزة توقيت وأجهزة ضغط بارومتري وبطاقات أمتعة غير مستعملة صادرة عن شركة لوفتهانزا. كما اتضح من أدلة أخرى أن أحد الجداول الزمنية للخطوط الجوية كان الجدول الزمني لشركة بان أمريكان. وكان هناك دليل قوي على أنه كان يجري تصنيع قنابل لإخفائها في أجهزة تسجيل من طراز توشيبا. بيد أن النماذج التي استخدمت كانت تختلف عن النماذج التي من طراز RT SF-16 المستخدمة في كارثة الرحلة PA 103، وكانت أجهزة التوقيت من النوع المعروف باسم ''المكعبات الثلجية''. وكانت تلك تختلف اختلافا شديدا عن الأجهزة التي من نوع MST-13، الأقل تطورا وموثوقية، كما أن الغرض كان دون شك هو استخدامها إلى جانب أجهزة ضغط بارومتري لإجراء عملية التفجير.

٧٤ - وفي حين استولت قوة الشرطة الألمانية على جميع هذه المواد في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ وتم اعتقال الأعضاء الرئيسيين بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة في ذلك التاريخ، تشير الأدلة إلى أنه تم إخلاء سبيل معظمهم بعد ذلك بوقت قصير، بيد أنه لم يتم الإفراد عن الدلقموني، كما أدين في وقت لاحق بتهمة تتعلق بهجمات بالقنابل على خط للسكك الحديدية في ألمانيا في سنتي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ وبامتلاك أسلحة تم العثور عليها في المبنى رقم ٢٨ بساندفيغ وحكم عليه بالسجن خمس عشرة سنة. ومن المحتمل، بالطبع، أن تكون الخلية قد تجمعت وتزودت مرة أخرى بالمواد اللازمة بحلول ٢١ كانون الأول/ديسمبر. وفي نيسان/أبريل ١٩٨٩، عُثر على أجهزة تفجير أخرى في العنوان الجديد لهاشم عباسي في نيوس، غير أن الدلائل أشارت إلى أن تلك الأجهزة كانت مواد تشكل جزءا من المخزون الذي وُجد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨. ولم يكن هناك أي دليل على أن الخلية كانت لديها المواد اللازمة لتصنيع جهاز التفجير الذي دمر الرحلة PA103. وبوجه خاص، لم تكن هناك أي أدلة على امتلاك الخلية أجهزة توقيت من طراز MST-13. وبينما زودت شركة ميبيو جهاز استخبارات ألمانيا الشرقية بكمية صغيرة من أجهزة التوقيت هذه، لا توجد على الإطلاق أي أدلة، للأسباب المذكورة في مكان آخر، تفيد بأن أيا من تلك الأجهزة قد وجد طريقه إلى منظمات مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة. وبناء على الشهادات التي سمعناها، فإن ضمائرنا مرتاحة إلى أن جهاز التفجير الذي دمر الرحلة PA103 قد انطلق من جهاز توقيت من طراز MST-13 فقط ولم يستخدم في ذلك أي جهاز توقيت من نوع ''المكعبات الثلجية'' أو أي جهاز ضغط بارومتري. ويلاحظ أيضا أن الصانع الرئيسي للقنابل في الخلية هو مروان خريسات الذي كان في الحقيقة عميلا تسلل إلى الخلية لحساب دائرة الاستخبارات الأردنية. وكانت التعليمات التي تلقاها من الخلية تشير إلى أنه يجب عدم تعمير أي قنبلة يقوم بصنعها. وعلاوة على ذلك، ففي حين أنه لم يقدم بنفسه أي أدلة، هناك دليل على أنه قدم بيانا إلى عملاء مكتب التحقيقات الاتحادي (المستند رقم ١٨٥١) قال فيه إنه لم يستخدم مطلقا أجهزة تسجيل بمكبري صوت (مثل جهاز توشيبا RT-SF 16) لتحويلها إلى أجهزة تفجير.

٧٥ - وهناك تلميح أيضا إلى أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة ربما تكون قد سربت قنبلة إلى الرحلة PA103A في فرانكفورت من خلال خالد جعفر، وهو مواطن أمريكي/لبناني في العشرين من عمره استقل الرحلة PA103A إلى فرانكفورت ثم الرحلة PA103 في مطار هيثرو بغرض زيارة والده في الولايات المتحدة الأمريكية. غير أنه، بالطبع، لقي حتفه في الكارثة. والدليل الذي نقبله هو أنه جاء من لبنان قبل أسابيع قليلة ومكث في دورتموند مع رجل يدعى حسن الصالحلي الذي أتى بنفسه إلى ألمانيا الغربية من لبنان عام ١٩٨٦ وهو الآن مواطن ألماني. وعندما وصل خالد جعفر كان بحوزته جرابان يحتويان على ملابسه، وأخذ هذين الجرابين عندما غادر. وكان الصالحلي موجودا عندما عبئت حقائبه ولم يكن بهما سوى ملابس. وكان هناك في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ جمع من العرب بمحطة السكك الحديدية في دورتموند لوداع خالد جعفر في رحلته إلى فرانكفورت، غير أنه لا يوجد أي دليل على أنه تم وضع أي شيء في حقائبه هناك أو على مغادرته بأمتعة زائدة. وفي مطار فرانكفورت، بين سجل المسافرين (المستند رقم ١٩٩) أنه دخل بقطعتين من الأمتعة. وفي الطابور المخصص للمرور عبر مكتب فحص جوازات السفر، كانت هناك مسافرة أخرى تراقبه عن كثب هي ياسمين صديق (التي سافرت إلى لندن فقط) ولوحظ أيضا أنها لم تكن تحمل أية

أمتعة، ويرجع السبب في إيراد الدليل الخاص بهذه المسافرة الأخرى إلى أنها كانت تراقبه، لأنه، حسب اعتقادها، كان يبدو مثيرا للشك. ويبدو من تلك الملاحظة أنه كان عصبيا وأن ذلك قد يكون مصدره أنه قام بتسريب شيء ما داخل الرحلة PA103A. غير أننا مقتنعون بهذا الدليل على أنه لم تكن له سوى حقيبتين وأن هاتين الحقيبتين تم تفتيشهما في المستودع المخصص للرحلة PA103A بفرانكفورت. كما أن ضمائرنا مرتاحة إلى أن هاتين الحقيبتين لم يكن بهما أي جهاز تفجير. وبعد سقوط الطائرة عُثر على الحقيبتين بالقرب من بعضهما البعض. ولم تحدث لأي منهما أضرار من جراء التفجير.

٧٦ - ولا يزال من المتعين النظر في الأسماء الواردة بالفقرة ١ من الجدول المرفق بالإشعار. ولم يدل بشهادته منهم سوى واحد هو محمد أبو طالب. وإذا أشار فيما أورده إلى أنه من مواليد مصر وأنه فر من الخدمة بالجيش المصري بعد أن أمضى في صفوفه فترة وجيزة وذهب إلى الأردن، ثم ذهب بعد أشهر قليلة إلى لبنان. وقال إنه انضم إلى جبهة النضال الشعبي الفلسطيني عندما كان في الأردن، حوالي عام ١٩٧٢، وعمل لحسابها بعد ذلك، مشاركا فيما وصفه بعمليات عسكرية، ثم عمل في الأجهزة الأمنية وعمل أخيرا حارسا شخصيا لزعيم جبهة النضال.وخلال هذه الفترة، كان يقيم بصفة رئيسية في لبنان ولكنه انتقل إلى دمشق في عام ١٩٨٢. وفي عام ١٩٨٣، غادر دمشق إلى السويد حيث يعيش منذ ذلك الوقت - وقال إنه بعد وصوله إلى السويد لم يعد ينتمي إلى أي منظمة فلسطينية وأوقف جميع أنشطته المتصلة بفلسطين. غير أنه أدين في عام ١٩٨٩ بعدد من الجرائم الخطيرة المتعلقة بتفجير أهداف في كوبنهاغن وأمستردام في عام ١٩٨٥ وحكم عليه بالسجن مدى الحياة. وهو لا يزال بالسجن.

٧٧ - كذلك، كانت زوجة أبو طالب، التي تزوجها عام ١٩٧٩، وأطفاله يعيشون في السويد، في أوبسالا، إلى جانب عدد من أفراد أسرتها وغيرهم من العرب الذين كان أبو طالب على صلة بهم. وبوجه خاص، عندما اعتقل أبو طالب عام ١٩٨٩ بسبب التفجيرات التي وقعت في كوبنهاغن وأمستردام (وتفجير واحد وقع في ستوكهولم أخلي سبيله بصدده) تم أيضا اعتقال شقيقي زوجته محمود ومصطفى المغربي، فضلا عن صديقه، مارتن إماندي (الذي يعرف أيضا باسم عماد شعبان). وهناك أيضا بعض الأدلة التي تشير إلى أن بعض من يعيشون في السويد كانوا على صلة بأعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة في ألمانيا الغربية. وفي ذلك الوقت، كانت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة تتقاسمان نفس الأهداف السياسية، وهي التحرير الكامل لفلسطين الذي ينطوي على تدمير دولة إسرائيل. وكانتا كلاهما تريان أن الولايات المتحدة الأمريكية أكبر حلفاء إسرائيل. وفي عام ١٩٨٨، قام محمد المغربي بزيارة هاشم عباس في نيوس واجتمع بالدلقموني في وقت كان مروان خريسات يقوم فيه بتصنيع القنابل. وكان هناك شخصان أيضا في الوقت نفسه (أخ وابن عم لمارتن اماندي) قام محمد المغربي بتهريبهما في وقت لاحق إلى السويد. وبالإضافة إلى ذلك، كان أحمد عباسي، الذي كان يعيش في أوبسالا ويعرف كلا من أبو طالب ومحمد المغربي، يقيم مع شقيقه هاشم في نيوس في الوقت الذي حدثت فيه مداهمات ''أوراق الخريف'' وقام بمهمة مع الدلقموني وخريسات لشراء مكونات كهربائية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر عندما اعتقلتهم قوة الشرطة الألمانية. وقيل أيضا إنه كانت هناك خلية تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة في السويد حققت بشأنها السلطات السويدية في عام ١٩٨٠، قبل أن يذهب أبو طالب إلى هناك، وقال أبو طالب

إن شخصا يطلق عليه حامد علواني، كان يملك مقهى في أوبسالا، أخبره بأنه عضو في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة. وينبغي أن نسجل أيضا أنه تم العثور على جهاز ضغط بارومتري عندما قامت الشرطة بتفتيش مترل أبو طالب عام ١٩٨٩. وقال أبو طالب في إفادته إن ذلك الجهاز يعود إلى شقيق زوجته محمود المغربي، الذي يعيش في نفس المترل.

٧٨ – وقدم أبو طالب أدلة تتعلق بعدد من الرحلات إلى بلدان مختلفة في أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة الممتدة بين منحة حق الإقامة في السويد وإعطائه وثيقة سفر سويدية (٥/١٩٨٤) وعام ١٩٨٨. فقد ذهب عدة مرات إلى قبرص، حيث قابل عربا آخرين وبعض أقارب زوجته. وهناك رحلة محددة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨. فقد قادته مجموعة غريبة من الملابسات من هناك إلى مالطة. ومكث هناك من ١٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وكان في الواقع ضيفاً على عبد السلام (الوارد اسمه في الجدول الملحق بالإشعار)، حيث أقام أولا في شقته ثم انتقل إلى فندق قريب. ويُعرف عبد السلام أيضا باسم أبي ندى وشقته في مالطة مملوكة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقال أبو طالب إنه في أثناء إقامته بمالطة كان يقضي وقته مع عبد السلام في المخبز الذي يعمل مديرا له. ويُعرف هذا المخبز باسم مخبز مسكة، ولكن أبا طالب أنكر معرفته بهذا الاسم وقال إنه لا يعرف أيا من الأشخاص الواردة أسماؤهم في الجدول الملحق بالإشعار بوصفهم مديرين سابقين لمخبز مسكة. بيد أنه قد قابل شقيق عبد السلام، المدعو هاشم سالم، في أثناء إقامته بمالطة ووافق على أخذ بعض بضاعته من الملابس معه عند عودته إلى السويد ليرى إن كانت توجد منافذ لبيعها هناك. ولم يسفر ذلك عن شيء، ووجدت الشرطة هذه الملابس لاحقا في مترل أبي طالب.

٧٩ – وعندما غادر أبو طالب مالطة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، ذهب بالطائرة إلى السويد بتذكرة ذهاب وإياب مفتوحة إلى ستوكهولم، صالحة لشهر واحد. وأوضح أن عبد السلام قد اشترى له التذكرة وأن كونها تذكرة ذهاب وإياب يعزى إلى أنها أرخص من تذكرة الذهاب فقط. وذكر أنه لم يكن يعتزم العودة إلى مالطة ولم يعد بالفعل. وقدم أدلة على أنه ذهب إلى وزارة العمل في ستكهولم في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ فيما يتعلق بطلبه المقدم للحصول على الجنسية السويدية، وأنه استشار محاميا في ٥ كانون الأول/ديسمبر فيما يتعلق بسرقة سيارته، وهناك أدلة أخرى يمكن أن تؤيد ذلك. وفي يومي ٩ كانون الأول/ديسمبر و ١٦ كانون الأول/ديسمبر، تلقى علاجا طبيا في أوبسالا. وهذان الموعدان متفق على ثبوتهما في المحضر المشترك رقم ١١. ومتفق في ذلك المحضر المشترك أيضا على أن شقيقة زوجته وضعت طفلا في يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بعد منتصف الليل بقليل في أوبسالا، وقال أبو طالب إنه في ذلك الوقت كان موجودا في مترله لرعاية أطفاله. وبناء على هذا الدليل، هناك شيء من التأييد لقول أبو طالب إنه ظل في السويد ولم يرجع إلى مالطة بعد ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨. بيد أنه أقر بأنه كان في خلال تلك الفترة على اتصال بعبد السلام عن طريق الهاتف والبريد.

٨٠ – وكما أبلغنا، لم يدل بالشهادة أي من الأشخاص الآخرين المذكورين في الجدول الملحق بالإشعار، ولكن بعض الوقائع المتعلقة بهم وبأنشطتهم متفق عليها في المحضر المشترك رقم ١١. بيد أن هذه الوقائع لا تضيف، في رأينا، أي شيء هام.

٨١ – وبعد أن نظرنا في الأدلة المتعلقة بهذه المسائل وما قدمه المحامي من دفوع، فإننا نوافق على أن أفعال أبي طالب والمحيطين به مريبة بقدر كبير، ولكن لا يوجد دليل على أنه

كان لديهم من الوسيلة أو القصد ما يجعلهم يدمرون طائرة مدنية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨.

٨٢ - وبناء على الأدلة التي ناقشناها حتى الآن، فإننا مقتنعون بأنه قد تم إثبات أن الحقيبة الرئيسية التي حوت الجهاز المتفجر قد أرسلت من مالطة، ومرت عبر فراكفورت، وشحنت على متن الرحلة PA103 في مطار هيثرو. ومن الواضح، كما قلنا، أن الملابس التي كانت في الحقيبة الرئيسية، باستثناء قطعة واحدة منها، هي الملابس التي اشتريت من متجر السيد غاوتشي في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨. وكان المشتري، بناء على شهادة السيد غاوتشي، ليبياً. وزناد التفجير هو جهاز توقيت من طراز MST-13 من النوع ذي الكسوة اللدائنية على جانب واحد. وقد سبق أن زودت ليبيا بكمية كبيرة من هذا النوع من أجهزة التوقيت. ولا نستطيع أن نقول إنه من المستحيل أن تكون الملابس قد أخذت من مالطة، وجمعت في مكان ما مع جهاز توقيت من مصدر غير ليبيا ثم أدخلت إلى منظومة نقل أمتعة الخطوط الجوية في فرانكفورت أو هيثرو. بيد أنه عندما تقرن الأدلة المتعلقة بالملابس والمشتري وجهاز التوقيت بالدليل الذي يثبت أن حقيبة غير مصحوبة قد أخذت من الرحلة KM180 إلى الرحلة PA103A، فإن استنتاج أن هذه الحقيبة هي الحقيبة الرئيسية يصبح، في رأينا، استنتاجا لا سبيل إلى رده. وكما قلنا أيضا، فإن عدم وجود تفسير لكيفية إدخال الحقيبة إلى الشبكة في مطار لوقا يشكل صعوبة رئيسية لدعوى الادعاء، ولكن بعد النظر في تلك الصعوبة بإمعان، يظل رأينا أن الحقيبة الرئيسية بدأت رحلتها في مطار لوقا. والاستنتاج الواضح الذي نخلص إليه من هذه الأدلة هو أن التفكير في المؤامرة التي أدت إلى بث الجهاز المتفجر وتخطيط تلك المؤامرة وتنفيذها، كلها ليبية المنشأ. وفي حين أنه لا شك في أن بعض المنظمات، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، كانت تزاول أنشطة إرهابية خلال الفترة نفسها، فإننا مقتنعون بأنه لا يوجد أي دليل يمكن أن نستنتج منه أنها متورطة في هذا العمل الإرهابي بعينه، والأدلة المتعلقة بأنشطتها لا توجد في أذهاننا قدرا معقولا من الشك بشأن المنشأ الليبي لهذه الجريمة.

٨٣ - وننتقل في هذا السياق إلى النظر في الأدلة التي يمكن اعتبارها مورطة لأحد المتهمين أو كليهما، واضعين في اعتبارنا أنه يتعين النظر في الأدلة المقدمة ضد كل منهما بصورة منفصلة، وأننا، قبل أن يمكن إدانة أي منهما، يجب أن نكون مقتنعين بما لا يدع مجالا معقولا للشك في أنه مذنب، وأن الدليل الذي يكون آتيا من مصدر واحد ليس كافيا.

٨٤ - ونتناول أولا المتهم الثاني. والدليل الرئيسي ضده يأتي من بندين مقيدين في مفكرته لعام ١٩٨٨. وقد ضبطت هذه المفكرة في نيسان/أبريل ١٩٩١ في مقر شركة ميدتورز، وهي شركة أنشأها المتهم الثاني والسيد فاسالو. وتوجد في نهاية المفكرة صفحتان تحتويان على مذكرات مرقمة. وترجمة البند الرابع عشر في إحدى هاتين الصفحتين هي ''أخذ/إحضار بطاقات من المطار (عبد الباسط/عبد السلام)''. وكلمة 'بطاقات' (taggs) مكتوبة باللغة الإنكليزية، والبقية باللغة العربية. وفي صفحة المفكرة ليوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر هناك بند، مسبوق بعلامة نجمية، نصه ''أخذ البطاقات من مطار مالطة''، وفي نهاية هذا البند مكتوب بحبر مختلف اللون ''OK''. وهنا أيضا كانت كلمة بطاقات 'taggs' (هكذا) مكتوبة باللغة الإنكليزية. ويزعم الادعاء أن الاستنتاج الذي يستخلص من هذين البندين هو أن المتهم الثاني حصل للمتهم الأول على بطاقات نقل فيما بين الشركات تخص شركة إير مالطة، وحيث أنه يعمل موظفا بشركة طيران فلا بد أنه يعرف أن الغرض الوحيد الذي تلزم من أجله هذه البطاقات هو التمكين من وضع

حقيبة غير مصحوبة على متن طائرة. ويبدو من بند آخر في ١٥ كانون الأول/ديسمبر (ترجمته ''وصول عبد الباسط من زيورخ'') أن المتهم الثاني كان يتوقع مرور المتهم الأول عبر مالطة في ذلك اليوم. والواقع أن المتهم الأول مر في ١٧ كانون الأول/ديسمبر وفاته أن يقابل المتهم الثاني. وفي مقابلة مع السيد سالينغر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، قال المتهم الثاني إن شريكه السيد فاسالو أخبره أن المتهم الأول تحدث إليه وطلب منه أن يخبر المتهم الثاني أنه يريد أن يكلفه بشيء. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، سافر المتهم الثاني إلى طرابلس. وعاد في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر على رحلة كان على متنها المتهم الأول. ويزعم الادعاء أن الاستنتاج الذي يستخلص من هذا هو أن المتهم الأول كان يحضر في ذلك التاريخ أجزاء مكونة للجهاز المتفجر إلى مالطة، وكان يحتاج إلى أن يرافقه المتهم الثاني لكي يحمل الحقيبة عبر الجمرك لأن المتهم الثاني معروف تماما لموظفي الجمرك ومن غير المحتمل أن يستوقفوه لتفتيش الحقيبة. وهذا متسق مع الشهادة التي أدلى بها عبد المجيد. وفي الختام يزعم الادعاء أنه لكي تجتاز الحقيبة نقاط التفتيش الأمني في مطار لوقا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر وتصل إلى مقصدها على متن الرحلة KM 180 لا بد أن يكون قد رتب لذلك شخص ذو إلمام جيد جدا بالضوابط الأمنية في ذلك المطار ويعرف كيفية تفاديها. والمتهم الثاني، بوصفه شخصا كان يعمل مدير محطة لعدة سنوات، مناسب تماما للقيام بهذا الدور. وفضلا عن ذلك، هناك اتصال هاتفي مسجل من فندق هوليداي إن، الذي كان يقيم فيه المتهم الأول، إلى رقم الهاتف في شقة المتهم الثاني في الساعة ٠٧/١١ يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر. ويحتج الادعاء بأن هذا الاتصال يمكن أن يستنتج منه أنه كان للترتيب لأن يوصل المتهم الثاني بسيارته المتهم الأول إلى المطار وأنه يمكن أيضا استنتاج أن المتهم الثاني كان موجودا بالمطار، وذلك من واقعه أن المتهم الأول تلقى معاملة خاصة عند كل من مكتب استقبال الركاب وأمتعتهم ومكتب مراقبة الهجرة قبل رحيله على متن الرحلة LN147 متجها إلى طرابلس.

٨٥ - ولا شك في أن المتهم الثاني قد دخل البلد في التواريخ المسجلة في المفكرة التي أشرنا إليها. وبوضع تواريخ الدخول هذه في سياق القول بأن الجهاز المتفجر قد وضع في طائرة الرحلة KM180 من مطار لوقا في حقيبة لا بد أن يكون قد ربطت إلى عروتها قسيمة مشتركة بين الخطوط الجوية ليتسنى بذلك نقلها إلى طائرة الرحلة PA103، ويمكن النظر إلى هذه التواريخ على أن لها صلة بغرض شرير، خاصة وأنه ليس ثمة أي تفسير آخر لها. ويدفع محامي المتهم الثاني بأنه حتى لو سلم جدلا بأن موكله حصل بالفعل على قسائم الأمتعة، فإن من المبالغة القول بأنه كان يعرف بالضرورة أنها ستستعمل لتفجير طائرة علما بأن الادعاء قد أسقط وصف المتهم الثاني بأنه عضو في جهاز المخابرات الليبية؛ وهذه مشكلة ما كان ليسهل حلها لو وجب ذلك ولكننا نفضل عدم التعرض لها للأسباب التي سنسردها بعد قليل. ويعطي الادعاء دلالة لزيارة المتهم الثاني إلى طرابلس في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ وعودته منها بعد يومين بصحبة المتهم الأول. وحسبما ذكرنا من قبل، لا يمكننا الاعتداد بقول الشاهد عبد المجيد بأنه قد رأى المتهمين وهما يصلان إلى المطار ومعهما حقيبة. ومن ثم، فليس ثمة ما يثبت أن أيا منهما كان يحمل أمتعة، ناهيك عن حقيبة سامسونايت بنية اللون. وأيا كانت دوافع زيارة المتهم الثاني إلى طرابلس، فإنه من غير المرجح أن يكون قد ذهب إليها لتسليم القسائم إذ كان يمكنه تسليمها بسهولة في مالطة. ولا نرى أن من المناسب القول على نحو ما خلص إليه الادعاء بأن المتهم الثاني قد ذهب إلى طرابلس لتسهيل مرور المتهم الأول عبر الجمارك في مطار لوقا. وليس ثمة أي دليل مادي يدعم هذا الافتراض الذي يظل في رأينا أقرب إلى التخمين منه إلى

الاستنتاج. ولذا، نقضي فيما يتعلق بهذا الجانب بأن الهدف من زيارة المتهم الثاني إلى طرابلس يظل ببساطة غير معروف، وحتى إن كانت تحف به شكوك لا تخلو من وجاهة، فإنها تظل شكوكا لا تخرج من دائرة الشبهات. ولعل الادعاء محق في قوله إن المتهم الثاني يعرف الترتيبات الأمنية في مطار لوقا وربما كان يعرف طريقة للالتفاف عليها. ولكن الادعاء يشتط في استنتاجاته عندما يقول إن المتهم الثاني ''هو الذي كان بمقدوره أن يقدم المساعدة النهائية لإدخال الحقيبة بطريقة أو أخرى، وإنه فعل ذلك ''. وليس هناك في رأينا أي دليل يمكن الاعتداد به لدعم هذا القول الذي يجب بالتالي ألا يخرج عن دائرة التخمينات في أفضل الحالات. وهناك علاوة على ذلك عقبة ضخمة تتمثل في انعدام أي دليل على أن المتهم الثاني كان موجودا فعلا بمطار لوقا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر. فلقد كان هناك يومئذ في المطار شهود يعرفون جيدا المتهم الثاني، مثل عبد المجيد وآنا أتار اللذين لم يُسألا عما إذا كانا قد شاهدا المتهم الثاني. أما قول الادعاء إن المكالمة الهاتفية القصيرة التي تلقاها المتهم الثاني في شقته صباح يوم ٢١ كانون الثاني/يناير تقود، بواسطة عدد من الاستنتاجات، إلى نتيجة مفادها أن المتهم كان موجودا في المطار، فإنه في رأينا محض تخمين. وفي حين قد يظل هناك ما يوحي في تواريخ الدخول بوجود نوايا شريرة، فقد خلصنا إلى أنه لا توجد أدلة أخرى كافية ومقبولة تؤيد أو تؤكد استنتاجا كهذا وبخاصة إذا اعتد به للقول بأن المتهم الثاني كان يعرف أن أي مساعدة كان يقدمها إلى المتهم الثاني هي جزء من خطة لتدمير طائرة بزرع جهاز تفجير داخلها. وعليه، هناك في رأينا من الأدلة ما لا يكفي لاستخلاص ما يدين المتهم الثاني بناء على تواريخ الدخول. وعليه، نقضي ببراءة المتهم الثاني.

٨٦ - وننتقل الآن إلى الدعوى المرفوعة ضد المتهم الأول. ونوضح بادئ ذي بدء أن البيانات الواردة في مفكرة المتهم الثاني لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تشكل أي حجة ضد المتهم الأول. وهي تعامل بذلك معاملة أي أقوال يدلي بها المتهم الثاني بمحضر من المتهم الأول. فلو ثبت بأدلة أخرى أن كلا المتهمين كانا يتصرفان كشريكين في ارتكاب الجريمة، فربما كان بالإمكان استخدام تلك البيانات كدليل عام يقدم في القضية ضد أي شخص يثبت أنه فاعل مع غيره. وحيث أننا نرى أن المتهم الثاني لم تثبت عليه تهمة الاشتراك في هذه الجريمة، فإن القاعدة العادية هي التي تطبق هنا، ولا يمكن استخدام تلك البيانات ضد المتهم الأول، وعليه، نقضي بصرف النظر تماما عن هذه المسألة.

٨٧ - وفي ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٧، استخرجت هيئة جوازات السفر الليبية بناء على طلب من هيئة الأمن الخارجي جواز سفر للمتهم الأول تنتهي صلاحيته في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩١. ويشير جواز السفر هذا إلى أن اسم حامله أحمد خليفة عبد الصمد. ويعرف هذا النوع من الجوازات بأنه جواز يحمل أرقاما سرية. ولا يوجد دليل على السبب الذي استخرج هذا الجواز من أجله. وقد استخدمه المتهم الأول في زيارة إلى نيجيريا في عام ١٩٨٧ عاد بعدها إلى طرابلس عبر زيورخ ومالطة وقطع الرحلة على الأقل في مسارها بين زيورخ وطرابلس برفقة ناصر عاشور الذي كان يسافر هو أيضا في تلك الرحلة بجواز سفر يحمل أرقاما سرية. واستخدم الجواز أيضا في عام ١٩٨٧ في زيارات إلى أثيوبيا والمملكة العربية السعودية وقبرص. ولم يستخدم في عام ١٩٨٨ إلا في زيارة مالطة لليلة واحدة (٢١/٢٠ كانون الأول/ديسمبر) ولم يستخدم أبدا بعد ذلك. وقد وصل إلى مالطة في تلك الزيارة حوالي الساعة ١٧/٣٠ على الرحلة KM 231. وقضى الليلة في فندق هوليداي إن تحت اسم عبد الصمد. وغادر في ٢١ كانون الأول/ديسمبر على الرحلة LN.147 المقرر مغادرتها في الساعة ١٠/٢٠. واستخدم المتهم جوازه الشخصي الصادر باسمه الحقيقي في

عدة مناسبات في عام ١٩٨٨، ولا سيما للسفر إلى مالطة في ٧ كانون الأول/ديسمبر حيث مكث فيها حتى ٩ كانون الأول/ديسمبر قبل أن يغادرها إلى براغ ومنها عاد إلى طرابلس عبر زيوريخ ومالطة يومي ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر.

٨٨ - وثمة عامل رئيسي في الدعوى المقامة ضد المتهم الأول يتمثل في تعرف السيد غاوتشي عليه. وللأسباب التي ذكرناها، نقبل الاعتداد بشهادة غاوتشي في هذه المسألة وإن كنا نسلم بأن تعرفه عليه يحتمل الخطأ. ويستخلص من تعرفه عليه أن المتهم الأول هو الشخص الذي اشترى الملابس التي دس فيها الجهاز المتفجر. وقد قلنا من قبل إننا نقبل بأن تكون هذه الملابس قد اشتريت في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ وإن ذلك يصادف يوم وصول المتهم الأول إلى مالطة ومكوثه فيها حتى ٧ كانون الأول/ديسمبر. وكان مقر إقامته هوليداي إن، بسليمة، بالقرب من ماريز هاوس. وإذ اشترى هذه المجموعة المختلفة من الملابس، فإنه لا يصعب القول بأنه كان يعرف الهدف من شرائها. ونقبل الدليل الشهادة القائلة بأنه عضو في هيئة أمن الجماهيرية وشغل فيها مناصب رفيعة إلى حد ما. ومن هذه الوظائف التي شغلها وظيفة رئيس أمن الخطوط الجوية ويستخلص من ذلك أنه كان ملما، بصفة عامة على الأقل، بطبيعة الاحتياطات الأمنية بالمطارات التي تسير الخطوط الجوية الليبية رحلاتها منها وإليها. ويبدو أيضا أنه شارك في شراء معدات عسكرية. وقد كانت له علاقة مع السيد بولييه، وإن لم تكن متصلة تحديدا بأجهزة التوقيت التي من نوع MST، كما أنشأ مع بدري حسن شركة استأجرت أماكن من شركة ''ميبو'' بقصد إجراء معاملات تجارية معها. وكان المتهم الأول قد أنكر في استجواب السيد سلينغر له أي علاقة مع تلك الشركة، ولكننا لا نقبل إنكاره. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، دخل إلى مالطة مستخدما جواز سفر يحمل اسم عبد الصمد. وليس ثمة أي سبب ظاهر لهذه الزيارة وحسبما يتضح من الأدلة حتى الآن. وكل ما تكشف عنه الأدلة المقبولة هو أن المتهم الأول والمتهم الثاني قاما معا بزيارة قصيرة إلى منزل السيد فاسالو في ساعة من ساعات المساء وأن المتهم الأول أجرى، أو حاول إجراء، مكالمة هاتفية مع المتهم الثاني في الساعة ٠٧/١١ من صبيحة اليوم التالي ويمكن أن يستنتج المرء من هذه الزيارة التي قام بها تحت اسم مستعار أنها كانت لزرع الجهاز المتفجر في مطار لوقا قبل ليلة واحدة من مغادرته إلى طرابلس في صبيحة اليوم التالي أو في نفس الوقت تقريبا الذي زُرع فيها الجهاز المتفجر. ولو كان لزيارته أي تفسير بريء لما أمكن طبعا الوصول إلى مثل هذا الاستنتاج. والتفسير الوحيد الذي تكشف عنه الأدلة يتضمن المقابلة التي أجراها معه السيد سالينغر، التي أنكر فيها زيارته ذلك التاريخ وأنكر فيها استخدامه إسم عبد الصمد أو حيازته لأي جواز بهذا الإسم. ونكرر قولنا إننا لا نقبل إنكاره.

٨٩ - ونحن ندرك أن ببعض جوانب هذه القضية عددا من أوجه عدم التيقن ومن أوجه التحفظ. ونحن ندرك أيضا أن ثمة محاذير تكمن في اختيار المناسب من الأدلة وما يمكن تجميعه معا وتجاهل ما لا يتسق منها مع ذلك إذ يمكن قراءة مجموعة من الأدلة المتضاربة على نحو يفضي إلى الخروج بنسق أو استنتاج ليس له في الحقيقة ما يبرره. بيد أنه، وبعد أن نظرنا في مجموعة الأدلة بما فيها أوجه عدم التيقن وأوجه التحفظ. ونظرنا في دفوع المحامي، توصلنا إلى قناعة بأن الأدلة المتعلقة بشراء الملابس في مالطة ووجود هذه الملابس في الحقيبة الأساسية وتحويل قطعة متاع من مالطة إلى لندن وتعرف شاهد على المتهم الأول (وإن لم يكن بشكل قطعي) وتحركات المتهم الأول تحت اسم مستعار في أوقات قريبة ومطابقة لوقت وقوع الحادث وظروف ماضية أخرى التي من قبيل معرفة المتهم الأول بالسيد بولييه وأعضاء من هيئة

الأمـن الخـارجي أو أفـراد في الجيـش الليبي اشـتروا أجـهزة توقيت من نوع MST-13 تمثل كلها عناصر متجانسة تشكل نسقا حقيقيا مقنعا. وليس هناك في الأدلة ما يترك لنا أي شك معقول بشأن ضلوع المتهم الأول في الجريمة، ونجد بالتالي أنه مذنب في التهمة الباقية في عريضة الاتهام بصيغتها المعدلة.

٩٠ - صدر الحكمان بإجماع قضاة المحكمة الثلاثة.